الإيمان
عند الفرق الإسلامية

تأليف

الأستاذ الدكتور

قحطان عبد الرحمن الدوري

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية

BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون | بيروت - لبنان

AL-'ĪMĀN 'INDA AL-FIRAQ AL-'ISLĀMIYYA	الإيمان عند الفرق الإسلامية
Author: Prof. Dr. Kahtan Abdul-Rahman Al-Douri	المؤلف : الأستاذ الدكتور قحطان عبد الرحمن الدوري
Classification: Dogma - Studies	التصنيف : عقيدة - دراسات
Year: 1447 H. - 2025 A.D.	سنة الطباعة: ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٥م
Pages: 264	عدد الصفحات: ٢٦٤
Size: 17x24 cm	قياس الصفحات: ١٧x٢٤ سنتم
Printed in: Lebanon	بلد الطباعة : لبنــــان
Edition: 1st	الطبعة : الأولى

BOOKS - PUBLISHER
كتاب - ناشرون
Beirut-Lebanon بيروت - لبنان

Mazraa, Ras Nabea, Mohamad Al Hout street, Katerji building, First Floor, Beirut-Lebanon
Tel:+961 76 944 855 - P.O.Box: 11-374 Riyad Al-Soloh
Email:books.publisher2019@gmail.com

ISBN 13 978-614-496-422-4

الإِيمَانُ

عِنْدَ الفِرَقِ الإِسْلَامِيَّة

تأليف

الأُستاذ الدكتور

قحطان عبد الرَّحمن الدُّوريّ

عمَّان - المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة

BOOKS - PUBLISHER

كتاب - ناشرون

Beirut-Lebanon

بيروت - لبنان

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ١
ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢
ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ٣ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ٤
إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ ٥ ٱهۡدِنَا
ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ
عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا
ٱلضَّآلِّينَ ٧

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

مُقَدِّمَة الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ(١)

الحَمْدُ لله رَبِّ العَالَمِيْنَ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ علىٰ رَسُوْلِهِ الكَرِيْمِ، وعلىٰ آلِهِ وصَحْبِهِ أَجْمَعِيْنَ، إلىٰ يَوْمِ الدِّيْنِ.

أما بعد:

فإن الإيمان من المَسَائِل الجَوْهَرِيَّة في العَقِيْدَة الإسْلَامِيَّة، التي كثر الجدال فيها بين عُلَمَاء الفِرَق الإسْلَامِيَّة، ودارت عليها مناقشات وردود، ضمتها كتب التَّفْسِيْر وشروح الحَدِيْث النَّبَوِيّ الشَّرِيْف وأسفار العَقِيْدَة وعلم الكلام.

وقد يحسب الدارس أن البَحْث في هٰذَا الباب وأمثاله مما يذكي روح المشاحنات، ويَزِيْد من الفرقة، وينتهي إلىٰ شرخ الصفوف.

ولٰكِن هٰذَا يحصل حقيقةً لو كان القصد من عرض الخلاف بَذْرَ روح الفرقة، أما إذا كان القصد منه عرضَ الخلاف بشكل عِلْمِيّ بعيداً عن التعصب الأعمىٰ، كان ذٰلِكَ سَبِيْلاً لالتماس وجوه الجمع بين الآراء.

وهٰذَا هو هدفي في دِرَاسَاتي عموماً، فإنا نريد أن **نَجْمع ولا نفرّق**، سواء كان ذٰلِكَ

(١) أصل هٰذَا الكتاب هو بحثي (مفهوم الإيمان عند الفِرَق الإسْلَامِيَّة)، المنشور ضمن بحوث: (المُلْتَقَىٰ العِلْمِيّ الأول حول تُرَاث سَلْطَنَة عُمَان الشقيقة قديماً وحَدِيْثاً)، الذي نظمته وحدة الدِّرَاسَات العُمَانِيَّة بجَامِعَة آل البيت. وكان من منشورات جَامِعَة آل البيت – المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م.

علىٰ صَعِيْد العَقِيْدَة أم علىٰ صَعِيْد الفُرُوْع الفِقْهِيَّة.

وهٰـذَا هو مقصود الشَّرِيْعَة الإِسْلَامِيَّة في أمرها بالتعاون، ومحبة الأخ لأخيه، وإيثاره.

وفي هٰـذَا البَحْث سأعرض خلاف العُلَمَاء وآراء الفِرَق الإِسْلَامِيَّة في مفهوم الإيمان، مُنبِّهاً علىٰ ما هو مشترك في الرأي بين تلك الفِرَق، محاولاً تخفيف حدّة الخلاف بينها، من أجل ردم الهُوَّة التي قد تتراءىٰ للباحثين.

مع أن الخلاف أمر طبيعي في أَفْكَار الإنسان، وهٰـذِهِ سُنَّة الحياة، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ﴾ - هود: ١١٨-١١٩.

وهٰـذَا شأن علمائنا السَّابِقين الذين كان يَجِلّ بعضُهم الآخرَ، وحسبنا مقولة الإِمَام الشَّافِعِيّ حين صلىٰ في تربة الإمَام أبي حَنِيْفَة صلاة الصبح ولم يقنت، مخالفاً مَذْهَبه، لأن القنوت في صلاة الصبح عنده سُنَّة مؤكدة، ولما سئل قال: (أَأُخالفه وأنا في حضرته؟)[1].

خطة البَحْث:

تضمّن هٰـذَا البَحْث: مُقَدِّمَة، وستة فُصُوْل:

الفصل الأول: معنىٰ الإيمان في اللُّغَة والاصْطِلَاح.

وفيه بَيَان معنىٰ الإيمان في اللُّغَة واشتقاق الكلمة، ومعنىٰ الإيمان اصْطِلَاحاً،

---

(١) مقولة الإِمَام الشَّافِعِيّ في: أدب الاختلاف في الإِسْلَام للعَلْوَانِيّ ص١١٩ نَقْلاً عن حُجَّة الله البَالِغَة.

ونحوه في: الخَيْرَات الحِسَان ص١٢٩.

وعرض أقوال العُلَمَاء في معناه الاصْطِلاَحِيّ، التي بلغت ثلاثة وعشرين تعريفاً، أولها: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان، والعَمَل بالأركان. وما يترتب عليها.

الفصل الثاني: زِيَادَة الإيمان ونقصانه.

وفيه بَيَان أقوال العُلَمَاء فيها: الإيمان يَزِيْد وينقص، الإيمان لا يَزِيْد ولا ينقص، الإيمان يَزِيْد ولا ينقص، الإيمان يتفاضل، الإيمان يضعف ولا ينقص، الإيمان لا ينقص بل ينهدم بارتكاب الكبائر.

الفصل الثالث: الإيمان والإسْلاَم.

وفيه بَيَان اختلاف العُلَمَاء فيهما علىٰ أقوال: هما شيء وَاحِد، هما متغايران، هما كَلِمَتَان إذا اجتمعتا افترقتا وإذا افترقتا اجتمعتا.

الفصل الرابع: الإحْسَان.

معناه علىٰ ما ورد في حَدِيْث جِبْرِيْل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، ومقاماته.

الفصل الخامس: أهمية الإيمان في الحياة.

الفصل السادس: حقيقة الخلاف في أُصُوْل الدِّيْن عند أكبر الفِرَق الإسْلاَمِيَّة.

ورجعتُ في هٰذَا البَحْث إلىٰ جُمْلَة كَبِيْرَة من المصادر، ووثَّقتُ مادة البَحْث منها، وأثقلتُ الهوامش بها، ليطمئن القارئ إلىٰ ما أُدوّن من آراء.

راجياً من الله عَزَّ وجَلَّ أن يجعلَ عَمَلِيّ هٰذَا خالصاً لوجهه الكَرِيْم، إنه سَمِيْع مُجِيْب.

وأَخِيْراً:

فالشكر مَوْصُوْل لولدي العَزِيْز المُدَقِّق الدكتور (**يَعْلَىٰ**) علىٰ ما بذل من جهد

وعناء بَالِغَيْن في طِبَاعَة الكتاب، واخْتِيَاره الحرف الجميل، وإخْرَاجه بهٰذِهِ الحُلَّة القَشِيْبَة.

أرجو الله عَزَّ وجَلَّ أن يُوَفِّقه إلىٰ ما يحبه ويرضاه، وينفع به.

عَمَّان المَحْرُوسَة

١٤٤٦هـ=٢٠٢٥م

الأُسْتَاذ الدكتور

قَحْطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ

الفصل الأول

معنىٰ الإيمان في اللُّغَة والاصْطِلَاح

١٠

معنىٰ الإيمان في اللُّغَة والاصْطِلَاح

الإيمان في اللُّغَة

وردت في اللُّغَة معانٍ متعددة لكلمة الإيمان[١]، هي:

١- التَّصْدِيْق[٢] وهو ما أجمع عليه أهل اللُّغَة قاطبة قبل نُزُوْل القُرْآن الكَرِيْم وبعثة النَّبِيّ ﷺ، لا يعرفون في لغتهم إيماناً غير ذٰلِكَ، وهو قول البَاقِلَّانِيّ[٣].

وذهب بعض الإبَاضِيَّة إلىٰ أن الإيمان لُغَة محصور في التَّصْدِيْق[٤]، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ - يُوْسُف: ١٧، أي: بمصدق[٥] فيما حدثناك به، وفُلَان

---

(١) قال ابن فَارِس في مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة ج١ ص١٣٣: (أمن) الهَمْزَة والميم والنون أَصْلَان متقاربان: أحدهما الأمانة التي هي ضد الخيانة، ومعناها سكون القلب، ومنه بيت آمن: ذو أَمْن. والآخر: التَّصْدِيْق. والمعنيان متدانيان.

(٢) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (الأمن). وأُصُوْل الدِّيْن للبَغْدَادِيّ ص٢٤٧. وتَبْصِرَة الأَدِلَّة ج١ ص٢٥. وتَمْهِيْد الأوائل ص٣٨٩. وشُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥ عن أبي عَبْد الله الحَلِيْمِيّ. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥١ ونقل عن أبي عَبْد الله بن بَطَّة. والتَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٧. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٢. وفَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٣. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص١٩٩. والأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥. والمُسَامَرَة ص٣٢٨. والمُفْهِم ج١ ص١٣٩.

(٣) تَمْهِيْد الأوائل ص٣٨٩.

(٤) البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٢ نَقْلاً عن حَاشِيَة علىٰ كتاب الوضع لابن أبي ستة.

(٥) تَمْهِيْد الأوائل ص٣٨٩. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥١. والتَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٧. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٢. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٤.

يؤمن بكذا، أي: يصدقه ويعترف به(١).

وينزل قول القائل: آمنت بكذا - والمُرَاد آمنت نفسي - منزلة قولهم: وطّنتُ نفسي، أو حملتُ نفسي علىٰ كذا(٢).

قال أبو يَعْلَىٰ: حقيقة الإيمان في اللُّغَة وأصل الوضع: تَصْدِيْق القلب المتضمن للعلم بالمصدق به(٣).

٢- وقيل: هو مشتق من الأمن، الذي هو ضد الخوف(٤).

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَآ أَمِنتُمْ فَاذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ - البقرة: ٢٣٩(٥).

قال ابن حَجَر: وفيه نظر لتباين مدلولي الأمن والتَّصْدِيْق، إلَّا إذا لوحظ معنىً مجازي، فيقال: أَمِنَهُ إذا صدّقه، أي: أَمِنَهُ التكذيبَ(٦).

وقال الكَفَوِيّ: الإيمان إفعال من الأمن ضد الخوف، ثم استعمل في التَّصْدِيْق، إما مجازاً لُغَوِيّاً لاستلزامه ما هو معناه، فإنك إذا صدقتَ أحداً آمنته من التكذيب في ذٰلِكَ

(١) التَّمْهِيْد للآَمِشِيّ ص١٢٧. والسَّيِّد الشَّرِيْف علىٰ المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٢.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥ عن الحَلِيْمِيّ.

(٣) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥١.

(٤) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (الأمن). وفَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠. وشُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥. والكُلِّيَّات ص٢١٢.

(٥) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥.

(٦) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١. ونقله السَّفَّارِيْنِيّ في: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٤. وفي شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥ ذكره بقوله: آمنتُ: أي: آمنتُ مخبري، أو الداعي لي من التكذيب.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص١١.

التَّصْدِيْق، وإما حقيقة لُغَوِيَّة(١).

٣- وقيل: هو الإقرار(٢).

٤- الإيمان هو الثِّقَة، وإظهار الخضوع، وقبول الشَّرِيْعَة(٣).

ويبدو بعد عرض هٰذِهِ المعاني:

أن التَّصْدِيْق هو أصل في معاني كلمة (الإيمان).

والأصل الثاني - وهو اشتقاقه من الأمن - يعود إلىٰ التَّصْدِيْق مجازاً.

وهٰذَان الأَصْلَان متقاربان متدانيان، كما قال ابن فَارِس.

أما معاني: الإقرار، والثِّقَة، وإظهار الخضوع، وقبول الشَّرِيْعَة، فهي كلها نتيجة للتَّصْدِيْق.

إلَّا معنىٰ (الإقرار) فإنه يكون علىٰ قول الكَرَّامِيَّة وموافقيهم مغايراً للتَّصْدِيْق.

---

(١) الكُلِّيَّات ص٢١٢.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٤.

(٣) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (الأمن).

الإيمان في الاصطِلَاح

اختلف العُلَمَاء في حقيقة الإيمان شرعاً، أي: فيما يقع عليه اسم الإيمان، علىٰ أقوال كثيرة، هي:

القول الأول: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان، والعَمَل بالأركان[1]:

وذٰلِكَ لأن الله تعالىٰ:

- فَرَضَ علىٰ القلب المَعْرِفَة به، والتَّصْدِيْق له ولرسله ولكتبه، وبكل ما جاءت به السنة، بدليل:

قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَحْزُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْكُفْرِ مِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفْوَٰهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ ﴾ - المائدة: ٤١.

وقوله تعالىٰ: ﴿ مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ - النَّحل: ١٠٦.

---

(١) الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣١٤. وتَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨. ونقله عنه ابن أبي العِزّ في: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٥٩و٤٦٢. وشُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٨. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٩. وفَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١. وكِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ علىٰ رِسَالَة ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ ج١ ص٣٨. والغُنْيَة للشَّيْخ عَبْد القَادِر ج١ ص٦٩. والمُسَايَرَة والمُسَامَرَة ص٣٣٠. وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٥.

وذكر الجُوَيْنِيّ في الإرْشَاد ص٣٩٦: (صار أصحاب الحَدِيْث إلىٰ أن الإيمان مَعْرِفَة بالجَنَان، وإقرار باللِّسَان، وعمل بالأركان).

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ - الإسراء: ٣٦.

- وفرض علىٰ الألسن النطقَ بذٰلِكَ، والإقرارَ به قولاً، بدليل:

قوله تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِۦمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْ﴾ - البقرة: ١٣٦-١٣٧.

وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٤.

وقوله ﷺ: (أُمرتُ أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إلٰه إلاَّ الله وأني رَسُوْل الله).

- وفَرَضَ علىٰ الأَبْدَان والجوارح العَمَل بكل ما أمر به، تَصْدِيْقاً لما أيقن به القلب، ونطق به اللِّسَان، بدليل:

قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ وَٱعْبُدُواْ رَبَّكُمْ وَٱفْعَلُواْ ٱلْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۩﴾ - الحج: ٧٧.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ - البقرة: ٤٣، ٨٣، ١١٠، والنساء: ٧٧، والنُّوْر: ٥٦، والمُزَّمِّل: ٢٠.

ومواضع كثيرة فيها: الأمر بالصيام، والإنفاق في سَبِيْل الله، والحج، والجِهَاد، ... .

وهٰذِهِ الأُمُور الثلاثة لا تجزئ وَاحِدَة منها ولا يكون مُؤْمِناً مستكمل الإيمان إلاَّ بأن يجمعها كلها، حتىٰ يكون مُؤْمِناً بقلبه، مقرّاً بلِسَانه، عاملاً مجتهداً بجوارحه.

ثم لا يكون أَيْضاً مع ذٰلِكَ مُؤْمِناً حتىٰ يكون موافقاً للسُّنَّة في كل ما يقوله ويعمله،

متبعاً للكتاب في جميع أقواله وأَعْمَاله.

ومن ضيّع شَيْئاً منها وتعدّىٰ ما أمر الله به فيها، لقي الله تعالىٰ ناقص الإيمان، وهو في مشيئة الله، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه.

ومن جحد شَيْئاً منها كان كافراً(١).

والمُرَاد من **التَّصْدِيْق بالقلب**، هو: تَصْدِيْق النَّبِيّ ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة، أي: فيما اشتهر كونه من الدِّيْن، بحيث تعلمه العامة من غير افتقار إلىٰ نظر واستدلال، كوحدة الصانع ووجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذٰلِكَ.

ويكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً، أي: فيما يعتبر التكليف به إجمالاً، كالإيمان بغالب الأنبياء والملائكة، ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً، أي: فيما يعتبر التكليف به تفصيلاً، كالإيمان بالأنبياء الوَارِدَة أسماؤهم في القُرْآن الكَرِيْم، وبالملائكة المشهورين كجبرائيل وميكائيل وإسرافيل.

فلو لم يصدق بوجوب الصلاة عند السؤال عنه، وبحرمة الخمر عند السؤال عنها، كان كافراً، ولو أنكر نُبُوَّة وَاحِد من الأنبياء كفر(٢).

والتَّقْيِيْد بالضرورة في القول (تَصْدِيْق النَّبِيّ ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة)، هو

---

(١) الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣١٤-٣٢١.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٧. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٢-٣٢٣ وقال: (عندنا)، أي: الأَشَاعِرَة، علىٰ ما بينه السَّيِّد الشَّرِيْف بشرحه عليه. والقَوْل الفَصْل ص١٢. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٢. وشرح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد للصَّاوِيّ ص١٢٨. والمُسَايَرَة والمُسَامَرَة ص٣٣٠. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص٩٨. وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٦.

وقال اللَّامِشِيّ في التَّمْهِيْد ص١٢٧: (المفهوم من الإيمان عند الإطلاق تَصْدِيْق مُحَمَّد ﷺ بما جاء به من عند الله تعالىٰ).

لإخْرَاج ما لا يعلم بالضرورة كالاجْتِهَادِيَّات، فإن مُنْكرها ليس بكافر[١].

والمُرَاد بتَصْدِيْق النَّبِيّ ﷺ في ذٰلِكَ هو الإذعان لما جاء به، والانقياد له، وسكون النفس إليه، واطمئنانها به، وقبولها بذٰلِكَ بترك الجحد والعناد، وبناء الأَعْمَال عليه، بحيث يقع عليه اسم التَّسْلِيْم علىٰ ما صرح به الإمَام الغَزَالِيّ.

وليس المُرَاد وقوع نسبة الصدق إليه في القلب من غير إذعان وقبول له، لأنه يلزم الحكم بإيمان كثير من الكفار الذين كانوا يعلمون صدقه، ويعرفون حقيقة نبوته ورسالته ﷺ، بدليل:

قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ - البقرة: ١٤٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ ﴾ - البقرة: ١٤٤[٢].

فالتَّصْدِيْق هو اليقين الجازم بكل ما ثبت بالضرورة أنه جاء من عند الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ علىٰ لِسَان رَسُوْله الكَرِيْم ﷺ.

ولا بد مع اليقين الجازم، الذي هو حكم عقلي، من أمر آخر قلبي، وهو الرضا والارتياح النفساني لهٰذِهِ العَقِيْدَة، بحيث تكون طِبْقَ هواه وميلهِ وعاطفتهِ، قال تعالىٰ: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ - النساء: ٦٥.

وهٰذَا التَّصْدِيْق هو الجزء الأول من أجزاء الإيمان، لا غنىً عنه بحال، فإذا تحقق

---

(١) كَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٧.

(٢) شرح العَقَائِد النَّسَفِيَّة للتَّفْتَازَانِيّ وحَاشِيَة الكَسْتَلِيّ عليه ص١٥٢. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٠.

وُجِدَ أَسَاس الإيمان، وكُتِبَ لصاحبه عند الله تعالىٰ النجاة من الخلود في النار، إذا مات علىٰ ذٰلِكَ، ولو لم يتحقق معه الإقرار باللِّسَان والعَمَل بالأركان.

وإن عدم عدمت حقيقة الإيمان، واستحق فاقده الخلود في النار.

بدليل:

- أن فرعون وقومه كانوا مصدقين بآيات الله، لٰكِنهم لم يرضوا بها، قال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ - النمل: ١٤.

- وأن عُلَمَاء اليَهُوْد كانوا يعرفون الرَّسُوْل ﷺ كما يعرفون أبناءهم، قال تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ - البقرة: ١٤٦.

لٰكِن شقت عليهم زعامة النَّبِيّ وقيادته، فكانوا كفاراً مع اعْتِقَادهم ويقينهم بأمره ﷺ، لأنهم أضاعوا شطر هٰذَا الرُّكْن الاعْتِقَادِيّ، وهو الرضا والتَّسْلِيْم(١).

فالتَّصْدِيْق بالقلب، ويُسَمَّىٰ العقد بالجَنَان، والقصد، (وهو قبول القلب وإذعانه وانقياده)، يفيد:

أن من تكلم بكلمة التَّوْحِيْد غير معتقد لها بقلبه فهو منافق وليس بمُؤْمِن.

وإن كان مصدّقاً بقلبه غير ناطق بلِسَانه، مع القدرة، فليس بمُؤْمِن عند سَلَف الأُمَّة.

ومن قام بقلبه علم وتَصْدِيْق وهو يجحد الرَّسُوْل ﷺ وما جاء به ويعاديه كاليَهُوْد وغيرهم ممن سماه الله كافراً ولم يسمّهم مُؤْمِنِيْن قط ولا دخلوا في شيء من أَحْكَام الإيمان، فهم كفار(٢).

---

(١) المُخْتَار من كنوز السُّنَّة النَّبَوِيَّة ص٨٦-٨٧.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٤.

- والإقرار باللِّسَان، يفيد:

أن من لم يُقِرّ ويصدّق بلِسَانه، مع القدرة، لا يُسَمَّىٰ مصدّقاً، فهو ليس بمُؤْمِن. وقد اتفق عليه سَلَف الأُمَّة من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن[١].

- والعَمَل بالأركان، يفيد:

أن الأَعْمَال كلها داخلة في مُسَمَّىٰ الإيمان[٢]. والمُرَاد بالأَعْمَال هو أفعال الخير من الطاعة والعِبَادَات مطلقاً، فيتناول البدنية والمالية وغيرهما كالصوم والصلاة والزكاة وحب الخير للمُسْلِمِيْن[٣].

وقد أجمعوا علىٰ أنه لو صدّق بقلبه، وأقرّ بلِسَانه، وامتنع عن العَمَل بجوارحه، أنه عاصٍ لله ورَسُوْله مستحق الوعيد[٤].

وهٰذَا القول هو المشهور عن أهل السَّلَف، وكثير من الأَئِمَّة.

قال البُخَارِيّ في صَحِيْحه: الإيمان قول وفعل، ويَزِيْد وينقص.

وفي رِوَايَة الكُشْمِيْهَنِيّ: قول وعمل.

قال ابن حَجَر في فَتْح البَارِي: وهو اللفظ الوارد عن السَّلَف الذين أطلقوا ذٰلِكَ، وقد رُوِيَ مرفوعاً بإسناد ضعيف[٥].

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٤.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥ نَقْلاً عن ابن رَجَب.

(٣) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٥.

(٤) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٣.

(٥) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١.

وانظر: شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٨. وشرح عَقِيْدَة ابن أبي زَيْد للقَاضِي عَبْد الوَهَّاب ص٣٤٢.

ونقله البَيْهَقِيّ عن عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَٱللَّهُعَنهُ عن رَسُوْل الله ﷺ[(١)].

وبه قال الشَّافِعِيّ، وحكىٰ إجماع الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن ومن بعدهم ممن أدركهم.

وأطنب ابن أبي حَاتِم واللَّالِكَائِيّ في نقل ذٰلِكَ بالأسانيد عن جمع كثير من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وكل من يدور عليه الإجماع من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن.

وحكاه فُضَيْل بن عِيَاض ووَكِيْع عن أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة.

وقال الإِمَام الأَوْزَاعِيّ: كان من مضىٰ ممن سَلَف لا يفرقون بين الإيمان والعَمَل[(٢)].

وقال الزُّهْرِيّ: نرىٰ الإِسْلَام الكلمة، والإيمان العَمَل.

وذٰلِكَ في تَفْسِيْر قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ - الحُجُرَات: ١٤[(٣)].

وكتب عُمَر بن عَبْد العَزِيْز إلىٰ عَدِيّ بن عَدِيّ: إن للإيمان فرائض وشرائع وحدوداً وسُنَناً، فمن استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يَسْتَكْملها لم يَسْتَكْمل الإيمان.

---

(١) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٨.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤. ونقله عنه السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥، وانظر ص٤١٧.

ونسب القول إلىٰ: الشَّافِعِيّ والأَوْزَاعِيّ في تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨. وابن أبي العِزّ في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٥٩ نَقْلاً عن التَّبْصِرَة. وفَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١-٦٢. ونقل ابن حَجَر أَيْضاً في ص٦٢ قول الشَّافِعِيّ مما أَخْرَجَهُ الحَاكِم في مَنَاقِب الشَّافِعِيّ عن الرَّبِيْع، ومما أَخْرَجَهُ أبو نُعَيْم في الحِلْيَة من وجه آخر عن الرَّبِيْع، وفيه كلام ابن أبي حَاتِم واللَّالِكَائِيّ وفُضَيْل ووَكِيْع.

(٣) مَعَالِم السُّنَن ج٤ ص٣١٥.

وقول الزُّهْرِيّ في: الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٣٩.

ذكره البُخَارِيّ في صَحِيْحه[١].

وبقول السَّلَف قال اللَّيْث بن سَعْد، ودَاوُد بن عَلِيّ، والطَّبَرِيّ[٢].

وبقول دَاوُد قال ابن حَزْم الظَّاهِرِيّ[٣].

وقول السَّلَف صرح به عَبْد الرَّزَّاق في مصنفه عن سُفْيَان الثَّوْرِيّ، ومَالِك بن أَنَس، وعُبَيْد الله بن عُمَر، والأَوْزَاعِيّ، ومَعْمَر بن راشد، وابن جُرَيْج، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، وغيرهم، وهٰؤُلَاءِ هم فُقَهَاء الأَمْصَار في عَصْرهم.

وهو قول ابن مَسْعُوْد، وحُذَيْفَة، والنَّخَعِيّ، والحسن البَصْرِيّ، وعَطَاء، وطاوس، ومُجَاهِد، وعَبْد الله بن المُبَارَك.

ونقله أبو القَاسِم اللَّالِكَائِيّ في كتاب (السُّنَّة) عن الشَّافِعِيّ، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وإسْحَاق بن رَاهَوَيْه، وأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام، وغيرهم من الأَئِمَّة.

ورَوَىٰ بسنده الصَّحِيْح عن البُخَارِيّ قال: لقيتُ أكثر من ألف رجل من العُلَمَاء بالأَمْصَار فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويَزِيْد وينقص[٤].

(١) صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ١ باب قول النَّبِيّ ﷺ: بني الإسْلَام علىٰ خمس. / فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠. وجَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤.

عَدِيّ بن عَدِيّ الكِنْدِيّ: تَابِعِيّ، كان عامل عُمَر بن عَبْد العَزِيْز علىٰ الجَزِيْرَة، فلذٰلِكَ كتب إليه.

فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٢.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦.

(٣) علم الكلام لابن حَزْم ص٨٣.

(٤) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦ عن ابن عَبْد البَرّ في التَّمْهِيْد. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال وأبي عُبَيْد.

والآثار عن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وأَئِمَّة الدِّيْن من أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة المعتبرين وأَئِمَّة أهل الحَدِيْث وأَعْلَام عُلَمَاء الصُّوْفِيَّة أكثر من أن تذكر، بأن الإيمان قول باللِّسَان، وعقد بالجَنَان، وعمل بالأركان، يَزِيْد بالطاعة، ويضعف بالعصيان(١).

وحكىٰ ابن عَبْد البَرّ في التَّمْهِيْد إجماع أهل الفِقْه والحَدِيْث عليه(٢).

وبه قال الزَّيْدِيَّة وأئمتهم(٣).

والمُرَاد بقولهم: (الإيمان قول وعمل)، هو:

أن القول قسمان: قول القلب وهو التَّصْدِيْق والاعْتِقَاد، وقول اللِّسَان وهو التكلم

وذكره أبو بَكْر ابن أبي شَيْبَة في الإيمان ص٤٦. وقول أبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام في كتابه الإيمان ص٥٣-٥٤و٦٦. ونقله أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص١٥٢ عن الإمَام أَحْمَد في رِوَايَة أبي الحَارِث ومُحَمَّد بن مُوسَىٰ والمروذي. ونقله اللَّامِشِيّ في التَّمْهِيْد ص١٣٠ عن بعض هٰؤُلَاءِ.

وقال يَحْيَىٰ بن حَمْزَة في المَعَالِم الدِّيْنِيَّة ص١١٧: هو مَذْهَب أكثر السَّلَف.

وفي عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣: هو قول أصحاب الحَدِيْث، ومَالِك، والشَّافِعِيّ، وأَحْمَد، والأَوْزَاعِيّ، وهو مَذْهَب المُعْتَزِلَة، والخَوَارِج، والزَّيْدِيَّة.

وقول سُفْيَان بن عُيَيْنَة في: الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٢٤٥.

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٠.

قال النَّوَوِيّ في المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٨: (وأما إطلاق اسم الإيمان علىٰ الأَعْمَال فمُتَّفَق عليه عند أهل الحق، ودلائله في الكِتَاب والسُّنَّة أكثر من أن تحصر، وأشهر من أن تشهر).

وفي الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٣٧-٣٤٥ أَسْمَاء كثيرين وأقوالهم.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦.

(٣) الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥، قال: (الإيمان هو الإتيان بالواجبات، واجتناب المقبحات).

بكلمة الإسْلَام.

والعَمَل قسمان: عمل القلب وهو نيته وإخلاصه، وعمل الجوارح(١).

قال النَّوَوِيّ: فالمعنىٰ الذي يستحق به العَبْد المدح والوِلاَيَة من المُؤْمِنِيْن هو إتيانه بهٰذِهِ الأُمُور الثلاثة: التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان، والعَمَل بالجوارح.

وذٰلِكَ لأنه لا خلاف بين الجميع أنه لو أقر وعمل علىٰ غير علم منه ومَعْرِفَة بربه لا يستحق اسم مُؤْمِن.

ولو عرفه وعمل وجحد بلِسَانه، وكذب ما عرف من التَّوْحِيْد، لا يستحق اسم مُؤْمِن.

وكذٰلِكَ إذا أقر بالله تعالىٰ وبرسله صلوات الله وسَلَامه عليهم أجمعين، ولم يعمل بالفرائض، لا يُسَمَّىٰ مُؤْمِناً بالإطلاق، وإن كان في كلام العَرَب يُسَمَّىٰ مُؤْمِناً بالتَّصْدِيْق فذٰلِكَ غير مستحق في كلام الله تعالىٰ، لقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ - الأنفال: ٢-٤، فأَخْبَرَنَا سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ أن المُؤْمِن من كانت هٰذِهِ صفته(٢).

وهٰذَا هو قول الخَوَارِج، ولذٰلِكَ كَفَّرُوا بالذنب، وقالوا: إن مرتكبه مطلقاً كافر، لانتفاء جزء الماهية، والذنوب عندهم كبائر كلها(٣).

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧٨.

وانظر: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٧.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨.

(٣) المُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٣٠.

قال الخَوَارِج: الإيمان هو الطاعة. ومال إلىٰ ذٰلِكَ كثير من المُعْتَزِلَة[١].

وبه قال الحَنَابِلَة. قال أبو يَعْلَىٰ: وأما حَدّ الإيمان في الشَّرْع فهو جميع الطاعات البَاطِنَة والظَّاهِرَة.

فالبَاطِنَة أَعْمَال القلب، وهو تَصْدِيْق القلب.

والظَّاهِرَة هي أفعال البدن الواجبات والمندوبات.

ونص الإمَام أَحْمَد علىٰ هٰذَا في مواضع، منها:

في رِوَايَة أبي الحَارِث أَحْمَد الصائغ: (السُّنَّة أن تقول: الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص).

ومثله في رِوَايَة مُحَمَّد بن مُوسَىٰ البَغْدَادِيّ، والمروذي أبو بَكْر أَحْمَد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ.

فالإيمان الشَّرْعِيّ جميع الطاعات البَاطِنَة والظَّاهِرَة، الواجبة والمندوبة. وهٰذَا قول أكثر المُعْتَزِلَة[٢].

---

(١) الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٦.

وفي لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٣: (الإيمان قول وقصد وعمل، يَزِيْد وينقص، وهو مَذْهَب المُعْتَزِلَة والخَوَارِج).

وانظر: عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٢) الإيمان لابي يَعْلَىٰ ص١٥٢-١٥٦.

وقول المُعْتَزِلَة في الإيمان في: شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٧-٧٠٨ وفيه: (الإيمان عند أبي عَلِيّ وأبي هَاشِم عبارة عن أداء الطاعات والفرائض دون النوافل واجتناب المقبحات. وعند أبي الهُذَيْل عبارة عن أداء الطاعات الفرائض منها والنوافل واجتناب المقبحات. وهو الصَّحِيْح من المَذْهَب الذي اختاره قَاضِي القُضَاة. والذي يَدُلّ علىٰ صحته هو أن الأُمَّة اتفقت علىٰ أن ركعتي الفجر من الدِّيْن، وإذا ثبت أنه من الدِّيْن ثبت أنه من الإيمان، لأن

وهٰذَا القول بأجزائه الثلاثة هو مَذْهَب الإبَاضِيَّة، ونصوا عليه بهٰذَا الإجمال[١].

لٰكِن السَّالِمِيّ بين أن منهم من فصّل، وجعل من الإيمان:

التَّصْدِيْق بالجَنَان، والقول باللِّسَان إذا لزم التَّصْدِيْق أو القول، والعَمَل بالأركان إذا لزم العَمَل.

قال: وربما وقع في آثارهم مُجْمَلاً، ففصله أهل التَّحْقِيْق منهم كالإمَام أبي سَعِيْد في معتبره، وقُطْب الأَئِمَّة في هيميانه[٢].

فمن كان صبياً مثلاً أو ناقص العقل لا يُسَمَّىٰ كافراً بتركه التَّصْدِيْق في حاله ذٰلِكَ، لعدم لزومه عليه.

ومن كان عاقلاً فصدّق النَّبِيّ ﷺ فيما جاء به، ولم يطالب بالنطق بذٰلِكَ باللِّسَان، ولم ينزل عليه التكليف بالعَمَل، فهو مُؤْمِن، لعدم لزوم القول والعَمَل عليه، فهو موفٍ بما لزمه.

الدِّيْن والإيمان وَاحِد...).

ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٣٢٩.

وقال محقق كتاب الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥٦: (المُعْتَزِلَة يخالفون السَّلَف في الإيمان، في أنهم يجعلون الإيمان شَيْئاً وَاحِداً، فإذا ذهب بعضه ذهب كله. وأشار إلىٰ فَتَاوَىٰ ابن تَيْمِيَّة ج٧ ص٢٢٣. قال: لهٰذَا نتج عندهم بناء علىٰ هٰذَا القول إخْرَاج مرتكب الكَبِيْرَة من الإيمان، وأن له مَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن).

(١) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٣٥-٢٣٦. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص١٩٩.

ونقل فرحات الجَعْبِيْرِيّ في البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٣ ذٰلِكَ عن الشَّمَّاخِيّ والمحشي والبرادي وأَطَّفَيِّش.

وانظر: الموجز لابن عَمَّار ج٢ ص٧٣. ومُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٦٧.

(٢) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠١.

ومن تلفظ بالشهادتين عند وجوب ذٰلِكَ عليه، وبعد تَصْدِيْقه بالجَنَان، ولم يلزمه شيء من العَمَلِيَّات بعد فهو مُؤْمِن، لوفائه بما وجب عليه.

ومن لزمه شيء من الأَعْمَال فأدّاه كما شرع عليه بعد التَّصْدِيْق والتلفظ الواجبين عليه فهو مُؤْمِن، لوفائه بجميع ما وجب عليه.

ومن ضيّع وَاحِدَة من هٰذِهِ الثلاث بعد وجوبها عليه، فهو خارج عن الإيمان، هالك في النار[١].

واختلفت عبارات أصحاب هٰذَا القول من أَهْل السُّنَّة:

فمنهم من اقتصر علىٰ أن الإيمان قول وعمل - كما مرّ عن البُخَارِيّ - وأراد به: قول القلب واللِّسَان، وعمل القلب والجوارح.

وبعضهم لم يرد كل قول وعمل، وإنما أراد ما كان مشروعاً من الأقوال والأَعْمَال.

ومنهم من زاد: (واتباع السُّنَّة)، لأن ذٰلِكَ لا يكون محبوباً لله تعالىٰ إلَّا باتباع السُّنَّة.

ومنهم من زاد: (الاعْتِقَاد)، أي: المَعْرِفَة والتَّصْدِيْق، لأنه رأىٰ أن لفظ القول لا يفهم منه إلَّا القول الظَّاهِر، أو خاف ذٰلِكَ فزاد الاعْتِقَاد بالقلب، فقال: الإيمان اعْتِقَاد وقول وعمل[٢].

ومنهم من قال: (الإيمان: قول، وعمل، ونِيَّة)، لأنه رأىٰ أن القول يتناول الاعْتِقَاد، وقول اللِّسَان. أما العَمَل فقد لا تفهم منه النية فزاد ذٰلِكَ[٣].

---

(١) بَهْجَة الأَنْوَار للسَّالِمِيّ ص١٢٣-١٢٤.

وانظر: مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٢.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٦.

(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٦. وذكره ابن رَجَب في جَامِع العُلُوْم والحِكَم ج١ ص١٠٤ وقال: المشهور عن السَّلَف وأهل الحَدِيْث.

ومنهم من زاد: (ونِيَّة وسُنَّة)، فقد سئل سهل بن عَبْد الله التُّسْتَرِيّ عن الإيمان ما هو؟ فقال: قول، وعمل، ونِيَّة، وسُنَّة.

لأن الإيمان إن كان قولاً بلا عمل فهو كفر.

وإن كان قولاً وعملاً بلا نِيَّة فهو نفاق.

وإن كان قولاً وعملاً ونِيَّة بلا سُنَّة فهو بدعة.

قال ابن تَيْمِيَّة: كان مقصودهم الرد علىٰ المُرْجِئَة الذين جعلوه قولاً فقط[(١)].

وقال ابن قُتَيْبَة في غَرِيْب القُرْآن: الإيمان بالله: هو تَصْدِيْق العبد به قولاً، وعقداً، وعملاً، فالله تعالىٰ سَمَّىٰ الصلاة إيماناً بقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ - البقرة: ١٤٣، يعني: صلاتكم إلىٰ بَيْت المَقْدِس[(٢)].

وقد أنكر السَّلَف إنكاراً شديداً علىٰ من أخرج الأَعْمَال من الإيمان.

ومن الذين جعلوا إخْرَاج الأَعْمَال من الإيمان قولاً مُحْدَثاً: سَعِيْد بن جُبَيْر، ومَيْمُوْن بن مِهْرَان، وقَتَادَة، وأَيُّوْب السَّخْتِيَانِيّ، وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ، والزُّهْرِيّ، ويَحْيَىٰ بن أبي كثير، وغيرهم.

وقال الثَّوْرِيّ: هو رأي مُحْدَث، أدركنا الناس علىٰ غيره[(٣)].

وانظره في: مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٦٧-٦٨، وفسره بقوله: (ويعني ذٰلِكَ أن الإيمان هو مَعْرِفَة الله ورَسُوْله ﷺ وما جاء به، مع الإقرار بذٰلِكَ، وفعل جميع ما أمر الله به عِبَاده، وترك جميع ما نهىٰ عنه).

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٦-٤٠٧.

(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥٧-١٥٨.

وقول ابن قُتَيْبَة في كتابه: تَفْسِيْر غَرِيْب القُرْآن ص٩-١٠.

(٣) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤. ونقله عنه السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥.

وقال ابن تَيْمِيَّة: قال أبو القَاسِم الأَنْصَارِيّ شَيْخ الشَّهْرَسْتَانِيّ في شرح الإرْشَاد بعد أن ذكر قول أصحابه الأَشَاعِرَة من أنه مجرد التَّصْدِيْق: وذهب أهل الأثر إلىٰ أن الإيمان جميع الطاعات فرضها ونفلها، وعبروا عنه بأنه إتيان ما أمر الله فرضاً ونفلاً، والانتهاء عما نهىٰ عنه تحريماً وأدباً.

قال: وبهٰذَا كان يقول أبو عَلِيّ الثَّقَفِيّ من متقدمي أصحابنا، وأبو العَبَّاس القلانسي، وقد مال إلىٰ هٰذَا المَذْهَب أبو عَبْد الله بن مُجَاهِد شَيْخ البَاقِلَّانِيّ وصاحب أبي الحسن، وهٰذَا قول مَالِك بن أَنَس ومعظم أَئِمَّة السَّلَف رِضْوَان الله عليهم أجمعين، فكانوا يقولون: الإيمان مَعْرِفَة بالقلب، وإقرار باللِّسَان، وعمل بالأركان[(١)].

وعزا النَّسَفِيّ هٰذَا القول أَيْضاً إلىٰ: أهل المَدِيْنَة وأهل الظَّاهِر وجميع أَئِمَّة أهل الحَدِيْث كأَحْمَد بن حَنْبَل وإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه. ومن المتكلمين الحَارِث بن أَسَد المُحَاسِبِيّ[(٢)].

قال صاحب الدُّرَّة المُضِيَّة:

إيمانُنَا قولٌ وقَصْدٌ وعَمَلْ تَزِيْده التقوىٰ وينقص بالزلَلْ[(٣)]

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٦ نَقْلاً عن كتاب الإيمان والإسْلَام لابن تَيْمِيَّة و ص٤٢١.

ونسب القول إلىٰ مَالِك والثَّقَفِيّ والقلانسي من المتكلمين في: تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨.

ونسب القول إلىٰ بعض السَّلَف كابن مُجَاهِد وأصحاب الأثر، أي: المُحَدِّثِيْن كلهم، في: المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٣.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨. ونقله عنه ابن أبي العِزّ في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٥٩.

وفي القَوْل الفَصْل ص١٦: وهو مَذْهَب جُمْهُوْر المتكلمين من أَئِمَّة الحَدِيْث.

(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٣.

وهو مَذْهَب المُعْتَزِلَة والخَوَارِج[1].

(١) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٠. والقَوْل الفَصْل ص١٦. والكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٣.

وقال أبو يَعْلَىٰ في: الإيمان ص١٥٦: (وهو قول أكثر المُعْتَزِلَة).

وفي كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٣٨ نسب للمُعْتَزِلَة وجُمْهُوْر المُحَدِّثِيْن والمتكلمين والفُقَهَاء منهم ابن حَبِيْب.

وفي الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥: (أئمتنا عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجُمْهُوْر المُعْتَزِلَة والشَّافِعِيّ وبعض الخَوَارِج).

وفي مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦: (أكثر المُعْتَزِلَة: الإيمان اسم لجميع الطاعات واجتناب المعاصي... . وقال الأَزَارِقَة والصُّفْرِيَّة: بل هو جميع الطاعات، وما ورد فيه وعيد فكفر وإلَّا فلا).

وفي الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم ص١٠١-١٠٢: (قالت المُعْتَزِلَة: الإيمان بالقلب واللِّسَان مع اجتناب الكبائر، فمن قارف شَيْئاً كَبِيْراً زال عنه الإيمان، ولم يلحق بالكفر، فسمي فاسقاً ليس بمُؤْمِن ولا كافر، إلَّا أن أَحْكَام الإيمان جارية عليه. وذكر أصنافاً ثلاثة من فِرَق الخَوَارِج - كما قال - هي:

- الإِبَاضِيَّة، قالوا: الإيمان جماع الطاعات، فمن ترك شَيْئاً كان كافر نعمة وليس بكافر شرك، واحتجوا بالآية التي في إِبْرَاهِيْم: ﴿بَدَّلُوا۟ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرࣰا﴾ - إِبْرَاهِيْم: ٢٨. ووَافَقَهُم الزَّيْدِيَّة.

- والصُّفْرِيَّة، قالوا: الإيمان جميع الطاعات، غير أنهم قالوا في المعاصي صغارها وكبارها كفر، وشرك ما فيه إلَّا المَغْفُوْر منها خاصة.

- والفضلية، قالوا: الإيمان جميع الطاعات، إلَّا أنهم جعلوا المعاصي كلها ما غفر منها وما لم يغفر كفراً وشركاً، قالوا: لأن الله جل ثناؤه لو عذّبهم عليها كان غير ظالم، لقوله: ﴿لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ۝١٥ ٱلَّذِی كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ۝١٦﴾ - الليل. اهـ. كلام أبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام.

وذكر قولَ المُعْتَزِلَة في الإيمان: القَاضِي عَبْد الجَبَّار في شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٧. والرَّازِيّ في: مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٧.

إلَّا أنهم اختلفوا في ترك العَمَل:

فذهب الخَوَارِج إلىٰ أن الإيمان هو أَعْمَال الجوارح، فترك العَمَل يخرج صاحبه عن الإيمان ويدخله في الكفر.

وذهب المُعْتَزِلَة إلىٰ أن ترك العَمَل يخرجه من الإيمان، لٰكِن لا يدخله في الكفر، فيكون في مَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن، إلَّا أنهم اختلفوا في الأَعْمَال:

فذهب أبو الهُذَيْل العَلَّاف والقَاضِي عَبْد الجَبَّار إلىٰ أن الإيمان هو الطاعات بأسرها فرضاً كانت أو نفلاً. وهو قول الإبَاضِيَّة.

وذهب أبو عَلِيّ الجُبَّائِيّ وابنه أبو هَاشِم وأكثر المُعْتَزِلَة البَصْرِيَّة إلىٰ أنه الطاعات المفترضة من الأفعال والتروك دون النوافل[1].

---

(١) المَوَاقِف وعليه شرح السَّيِّد الشَّرِيْف وحَاشِيَة الفَنَارِيّ ج٨ ص٣٢٣. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٩. وشرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٧.

وانظر: إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٦. وحَاشِيَة الكَسْتَلِيّ علىٰ شرح التَّفْتَازَانِيّ علىٰ العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٦. وحَاشِيَة أَحْمَد بن مُوسَىٰ خيالي علىٰ شرح التَّفْتَازَانِيّ علىٰ العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص٩٤.

وقول الإبَاضِيَّة مَنْقُوْل عن شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص١٩٩.

ونقل أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص١٥٧ قول أبي هَاشِم والجُبَّائِيّ من المُعْتَزِلَة، وهو: الإيمان جميع الطاعات البَاطِنَة والظَّاهِرَة، الواجبة والمندوبة. لٰكِن ذٰلِكَ مُخْتَصّ بالواجبات دون التطوع. وهو في شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٧.

وذكر يَحْيَىٰ بن حَمْزَة في المَعَالِم الدِّيْنِيَّة ص١١٧: أنه اسم لفعل الواجبات وترك المحظورات، وهو مَذْهَب أبي عَلِيّ وأبي هَاشِم، ثم ذكر مَذْهَب أبي الهُذَيْل وقَاضِي القُضَاة عَبْد الجَبَّار.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص١٦.

وذهب أهل الحَدِيْث إلىٰ أن ترك العَمَل لا يخرج صاحبه عن الإيمان، وهم يجرون أَحْكَام الإِسْلَام عليه[١].

وعقب علىٰ ذٰلِكَ: بأنه عجب منهم من حيث إثباتهم الكل مع انتفاء ما يعدّونه جزءاً منه.

ولعلهم ما جعلوا الأَعْمَال جزءاً من أصل الإيمان الموجب لدخول الجنة، بل من الإيمان الكَامِل المنجي من دخول النار قطعاً.

إلَّا أنهم حكموا بأن الإيمان لا يراد به عند الإطلاق إلَّا المعنىٰ الثاني، ولذٰلِكَ أطلقوا القول بدخول الأَعْمَال في الإيمان.

فيكون نزاعهم مع القائلين بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق في دخول الأَعْمَال في الإيمان وعدم دخوله، راجعاً إلىٰ النزاع اللفظي[٢].

وردّ قول المُعْتَزِلَة:

بأن الإيمان مجرد الإتيان بالطاعات يفضي إلىٰ إبطال ما ورد في الكِتَاب والسُّنَّة من جواز خطاب العاصي بما دون الشرك قبل التوبة بالعِبَادَات البدنية وسائر الأَحْكَام الشَّرْعِيَّة، وبصحتها منه أن لو أتاها، وبإدخاله في زمرة المُؤْمِنِيْن[٣].

ومُرَاد من أدخل العَمَل في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنَّظَر إلىٰ ما عند الله تعالىٰ.

---

(١) القَوْل الفَصْل ص١٦.

وذكر البَغْدَادِيّ في أُصُوْل الدِّيْن ص٢٤٩: أصحاب الحَدِيْث.

وانظر رأي الخَوَارِج وأقوال المُعْتَزِلَة في: عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٢) القَوْل الفَصْل ص١٦.

(٣) الكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٤.

والفرق بين قول السَّلَف وقول المُعْتَزِلَة هو:

أن السَّلَف جعلوا الأَعْمَال شرطاً في كَمَال الإيمان، ومن هنا نشأ القول بزِيَادَة الإيمان ونقصه.

أما المُعْتَزِلَة فإنهم جعلوها شرطاً في صحة الإيمان.

أما بالنَّظَر إلىٰ ما عندنا فالإيمان هو الإقرار باللِّسَان فقط. فمن أقر أُجريت عليه الأَحْكَام في الدنيا ولم يحكم بكفرٍ إلَّا إذا اقترن بإقراره فعل يَدُلّ علىٰ كفره كالسجود للصنم.

فإن كان الفعل لا يَدُلّ علىٰ الكفر كالفسق:

فمن أطلق عليه الإيمان فبالنَّظَر إلىٰ إقراره.

ومن نفىٰ عنه الإيمان فبالنَّظَر إلىٰ كَمَاله.

ومن أطلق عليه الكفر فبالنَّظَر إلىٰ أنه فعل فعل الكافر.

ومن نفاه عنه فبالنَّظَر إلىٰ حقيقته(١).

---

(١) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١. ونقله عنه السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥.

وعبر البَاجُوْرِيّ في حاشيته علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٥ عن رأي المُعْتَزِلَة بأن (العَمَل عندهم شطر من الإيمان – أي: جزء منه، وليس شرطاً له – لأنهم يقولون بأن الإيمان هو العَمَل والنطق والاعْتِقَاد، فمن ترك العَمَل فليس بمُؤْمِن لفقد جزء من الإيمان وهو العَمَل، ولا كافر لوجود التَّصْدِيْق، فهو عندهم مَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن، أي: بين المُؤْمِن والكافر، ويخلد في النار، ويعذب بأقل من عذاب الكافر).

قال صاحب جَوْهَرَة التَّوْحِيْد:

وفُسِّرَ الإيمانُ بالتَّصْدِيْقِ والنطقُ فيه الخُلْفُ بالتَّحْقِيْقِ

وذكر البَيْهَقِيّ أن الإيمان الذي يراد به التَّصْدِيْق لا يُعَدَّىٰ إلىٰ من يضاف إليه ويُلصق به إلَّا بصِلَة.

وتلك الصِّلَة قد تكون باء وقد تكون لاماً، وقد ورد الكتاب بكل منهما.

١- فالإيمان بالله عَزَّ وجَلَّ الاعتراف بوجوده، والإيمان بالنَّبِيّ ﷺ الاعتراف بنبوته.

٢- والإيمان لله عَزَّ وجَلَّ طاعته، والإيمان للنَّبِيّ ﷺ اتباعه وطاعته.

فالتَّصْدِيْق الذي هو معنىٰ الإيمان بالله وبرَسُوْله منقسم إلىٰ خفي وجلي:

فالخفي (أي: الذي يخفىٰ وينكتم): هو الواقع منه بالقلب، ويُسَمَّىٰ اعْتِقَاداً.

والجلي (أي: الذي يظهر وينجلي): هو الواقع باللِّسَان، ويُسَمَّىٰ إقراراً وشهادةً.

والتَّصْدِيْق الذي هو معنىٰ الإيمان لله ولرَسُوْله منقسم إلىٰ خفي وظَاهِر أَيْضاً:

فالخفي: هو النيات والعزائم التي لا تجوز العِبَادَات إلَّا بها، واعْتِقَاد الواجب واجباً والعِبَادَة عِبَادَة.

والجلي: هو ما يقام بالجوارح إقامة ظَاهِرَة، كالصلاة والزكاة والحج... إلخ.

والإيمان بالله ورَسُوْله أصل، وهو الذي ينقُل من الكفر.

والإيمان لله ولرَسُوْله فرع، وهو الذي يَكمُل بكَمَاله الإيمانُ، وينقص بنقصانه الإيمانُ[1].

فقيل: شرطٌ كالعَمَل، وقيل: بلْ ... شَطْرٌ والإسْلَامَ اشْرَحَنَّ بالعَمَلْ

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٥-٣٦ عن أبي عَبْد الله الحَلِيْمِيّ.

وانظر معنىٰ تعديته بالباء واللام في: القَوْل الفَصْل ص١٢.

ومن أَدِلَّة دخول الأَعْمَال في الإيمان ما يأتي:

١- قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ۝٣ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ﴾ - الأنفال: ٢-٤[١].

فأخبر أن المُؤْمِنِيْن هم الذين جمعوا هٰذِهِ الأَعْمَال، فدل ذٰلِكَ علىٰ أنها من جَوَامِع الإيمان، فـ(الصلاة) إِشَارَة إلىٰ الطاعات التي تقام بالأَبْدَان خاصة، و(الإنفاق مما رزق الله) إِشَارَة إلىٰ الطاعات التي تقام بالأموال، و (وجل القلب) إِشَارَة إلىٰ الاستقامة من كل وجه، ويدخل فيها إقامة الطاعات والانزجار عن المعاصي[٢].

و (إنما) للحصر، فمن ليس من أهل الآية ليس بمُؤْمِن[٣].

وأُجيب:

بأن المُرَاد بالإيمان هنا هو الإيمان الكَامِل جمعاً بين الأَدِلَّة[٤]. ولو كانت الأَعْمَال داخلة في حقيقة الإيمان لزم عدم الفائدة في خطابه تعالىٰ بالإيمان في حق من علم إيمانه، كقوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ - المائدة: ٦[٥].

- وقوله تعالىٰ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝١ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ۝٢ وَٱلَّذِينَ هُمْ

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤-١٠٥. ونقله عنه السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥-٤٠٦.

وانظر: الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم ص٦٥. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٦٢. والبُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٦ نَقْلاً عن الشَّمَّاخِيّ. والأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥.

(٢) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٣، وأشار إلىٰ الحَلِيْمِيّ.

(٣) البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٦.

(٤) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٣و١٩٧. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٥) نُخْبَة اللآلي للرَّيْحَاوِيّ ص٩٧.

عَنِ ٱللَّغْوِ مُعْرِضُونَ ﴿٣﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَوٰةِ فَٰعِلُونَ ﴿٤﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ ﴿٥﴾ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ ﴿٦﴾ فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ وَرَآءَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْعَادُونَ ﴿٧﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ لِأَمَٰنَٰتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَٰعُونَ ﴿٨﴾ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴿٩﴾ ﴾ - المُؤْمِنُوْن.

- وقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ - التوبة: ٧١.

وكل ذٰلِكَ مما يُصَيِّر المُؤْمِن مُؤْمِناً[١].

٢- فعل الواجبات هو الدِّيْن، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ - البينة: ٥، لأن لفظة (ذٰلِكَ) إِشَارَة إلىٰ جميع ما تقدم من الواجبات، أي: ذٰلِكَ الذي أُمرتم به هو دين المِلَّة القَيِّمَة.

والدِّيْن هو الإِسْلَام، لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩.

والإِسْلَام هو الإيمان، لأن الإيمان لو كان غير الإِسْلَام لما قبل من مبتغيه، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥.

ولما كان الإيمان مقبولاً كان هو الإِسْلَام.

وإذا ثبت ذٰلِكَ لزم أن يكون فعل الواجبات هو الإيمان[٢].

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٦٢-١٦٣.

(٢) مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨. والمَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٦. وذكروه دليلاً للمُعْتَزِلَة.

ورد بما يأتي:

أ. إن ذٰلِكَ محمول علىٰ كَمَال الإيمان توفيقاً بين الأَدِلَّة(١).

ب. إن لفظة (ذٰلِكَ) في الآية تشير إلىٰ الإخلاص الذي يَدُلّ عليه لفظ (مخلصين) لا إلىٰ المذكورات، لأنه وَاحِد مذكر، فلا يصلح أن يكون إشَارَة إلىٰ الكثير والمؤنث، فإن أكثر المذكورات مؤنث.

وفي كونها إشَارَة إلىٰ الإخلاص تَقْرِيْر اللُّغَة علىٰ أصلها.

ج. دلت الآية علىٰ أن كل دين مغاير للإسْلَام فانه غير مقبول، لا علىٰ أن كل شيء مغاير له غير مقبول. فالاتحاد بين الإسْلام والإيمان إنما يثبت بهٰذِهِ الآية إذا ثبت كون الإيمان ديناً.

وفيه دور لا يخفىٰ، لأن كون الإيمان ديناً – أي: عمل الجوارح الذي هو الإسْلَام – في قوة كونه عَيْن الإسْلَام. فإثبات الثاني بالأول يكون دوراً(٢).

وللعُلَمَاء في الإسْلَام والإيمان أقوال ثلاثة مُخْتَلِفَة، هي:

أ. هما مترادفان.

ب. متغايران.

ج. إذا اقترن الإسْلام بالإيمان كان المُرَاد من أحدهما غير المُرَاد من الآخر. وإفراد أحدهما يعني شمول معنىٰ الآخر وحكمه(٣).

٣- قاطع الطريق يُخزىٰ يوم القيامة، لأن الله تعالىٰ يدخله النار يوم القيامة، لقوله تعالىٰ في صفتهم: ﴿وَلَهُمْ فِي ٱلْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ – البقرة: ١١٤. والمائدة:

(١) مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٦.

(٣) انظر هٰذِهِ المعاني والقائلين بها وأدلتها في الفصل الثالث من هٰذَا البَحْث (الإيمان والإسْلَام).

٣٣، ٤١، وكل من أُدخل النار فقد أُخزي، لقوله تعالىٰ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩٢.

والمُـؤْمِـن لا يُخزىٰ في ذٰلِـكَ اليوم، لقوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ لَا يُخۡزِي ٱللَّهُ ٱلنَّبِيَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥۖ﴾ - التحريم: ٨.

فقاطع الطريق ليس بمُؤْمِن، فيكون ترك المنهي داخلاً في الإيمان[١].

وأُجيب بما يأتي:

أ. إن ذٰلِكَ محمول علىٰ كَمَال الإيمان، ضرورة التوفيق بين الأَدِلَّة[٢].

ب. عدم الإخزاء لا يعم المُؤْمِنِيْن جميعاً، بل هو مخصوص بالصَّحَابَة، بدلالة لفظة (معه) الوَارِدَة في الآية، ولا قاطع طريق فيهم. فلا يتم الاستدلال بذٰلِكَ.

ج. يجوز أن يكون المُؤْمِن مخزىٰ في يوم القيامة بإدخاله في النار، وإن كان مآله الخروج منها[٣].

٤- قال سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ﴾ - الحُجُرَات: ٧.

فأفرد الإيمان بالذكر فيما حبّب، وقابله بالكفر والفسوق فيما كرّه، فدل ذٰلِكَ علىٰ أن من الإيمان ما ينقضه الكفر، ومن الإيمان ما ينقضه الفسوق، وفي ذٰلِكَ دليل علىٰ أن الطاعات كلها إيمان، وأن اجتناب الكفر والفسوق وجميع المعاصي من الكبائر والصغائر

(١) مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨. والمَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٧. وذكروه دليلاً للمُعْتَزِلَة.

(٢) مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨.

(٣) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٧.

من الإيمان(١).

٥- بدأ الإيمان بشهادة أن لا إله إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله ﷺ، ودعا النَّبِيّ ﷺ بمَكَّة بعد النُّبُوَّة نحو عشر سنين إلىٰ هٰذِهِ الشهادة خاصة، وليس الإيمان المفترض علىٰ العِبَاد يومئذ سواها، فمن أجاب إليها كان مُؤْمِناً، ولم تفرض عليهم آنذاك صلاة أو زكاة وغيرها من شرائع الدِّيْن، تخفيفاً علىٰ العِبَاد، لأنهم كانوا حَدِيْثِي عهد بالجاهلية، ولو حمّلهم الفرائض كلها معاً نفرت منه قلوبهم.

فجعل الإقرار بالألسن وحدها هو الإيمان المَفْرُوْض علىٰ الناس يومئذ، فكانوا علىٰ ذٰلِكَ طول إقامتهم بمَكَّة، وبضعة عشر شهراً بالمَدِيْنَة وبعد الهِجْرَة.

فلما أثاب الناس إلىٰ الإسْلَام زاد الله في إيمانهم، فصرف الصلاة إلىٰ الكَعْبَة بعد أن كانت إلىٰ بَيْت المَقْدِس، بقوله تعالىٰ: ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَىٰهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴾ - البقرة: ١٤٤.

وخاطبهم وهم بالمَدِيْنَة باسم الإيمان في كل أوامره ونواهيه، فقال تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى ٱلْكَعْبَيْنِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُوا۟ وَإِن كُنتُم مَّرْضَىٰٓ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَآءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ ٱلْغَآئِطِ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَلَمْ تَجِدُوا۟ مَآءً فَتَيَمَّمُوا۟ صَعِيدًا طَيِّبًا فَٱمْسَحُوا۟ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ - المائدة: ٦.

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوا۟ ٱلرِّبَوٰٓا۟ أَضْعَٰفًا مُّضَٰعَفَةً ﴾ - آل عِمْرَان: ١٣٠.

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٣-٤٤.

وغيرها من المخاطبات بالأوامر والنواهي بعد الهِجْرَة.

فالله تعالىٰ سماهم مُؤْمِنِيْن بسبب الإقرار وحده، لأنه لم يكن هناك فرض غيره، فلما نزلت عليهم الشرائع بعد هٰذَا وجبت عليهم وجوب الأول سواء، لا فرق بينها، لأنها جميعاً من عند الله وبأمره وبإيجابه.

فلو أنهم عند تحويل القِبْلَة إلىٰ الكَعْبَة أبوا أن يصلّوا إليها، وتمسكوا بذٰلِكَ الإيمان الذي لزمهم اسمه، لم يُغنِهم ذٰلِكَ شَيْئاً، ولكان فيه نقض لإقرارهم، لأن الطاعة الأُوْلَىٰ ليست بأحق باسم الإيمان من الطاعة الثانية، فلما أجابوا الله ورَسُوْله إلىٰ قبول الصلاة كإجابتهم إلىٰ الإقرار صارا جميعاً معاً هما يومئذ الإيمان، إذ أُضيفت الصلاة إلىٰ الإقرار، والشَّاهد علىٰ أن الصلاة من الإيمان قوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ - البقرة: ١٤٣. والإيمان هنا الصلاة إلىٰ بَيْت المَقْدِس، وكذٰلِكَ الزكاة، فلو أقاموا الصلاة، وامتنعوا من الزكاة، كان ذٰلِكَ ناقضاً للإقرار والصلاة، ولذٰلِكَ حارب أبو بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَ اللهُ عَنْهُ المُرْتَدّين المَانِعين من إيتاء الزكاة[1].

٦- قال تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ﴾ - البقرة: ١٤٣.

أجمع المُفَسِّرُوْن علىٰ أن المُرَاد بالآية: صلاتكم إلىٰ بَيْت المَقْدِس، فثبت أن الصلاة إيمان، وإذا ثبت ذٰلِكَ فكل طاعة إيمان.

رَوَىٰ البَيْهَقِيّ عن البَرَاء بن عَازِب في صلاة رَسُوْل الله ﷺ بعدما قدم المَدِيْنَة قِبَلَ بَيْت المَقْدِس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً ثم حُوِّلَت إلىٰ البيت، وأنه مات قبل أن تُحَوَّل رِجَال وقتلوا، فلم يُدْرَ ما نقول فيهم، فأنزل الله عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ - البقرة: ١٤٣[2].

---

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم ص٥٤-٥٧، وانظر: ص٧٥.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٤.

وقد استدل الإمَام الشَّافِعِيّ بالآية علىٰ أن الأَعْمَال الصالحة من الإيمان، وفسر ﴿إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ بأنه: صلاتكم[1].

وأُجيب:

بأن معنىٰ ﴿إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ هو ثباتكم علىٰ الإيمان[2].

ورد النَّسَفِيّ الاستدلال بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾ - البقرة: ١٤٣، أي: صلاتهم إلىٰ بَيْت المَقْدِس، لأن في الآية الاحتمالات الآتية:

أ. إن المُـرَاد بها هو تَصْدِيْقهم بكون الصلاة جائزة عند التوجه إلىٰ بَيْت المَقْدِس، أو الواجب فيها هو التوجه إليه. والإيمان هو التَّصْدِيْق.

وانظر: التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٠.

ونقل أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص١٥٧ تَفْسِيْر الإيمان في الآية بالصلاة إلىٰ بَيْت المَقْدِس عن ابن قُتَيْبَة في غَرِيْب القُرْآن، وذكره أَيْضاً في ص١٦٢.

وهٰذَا التَّفْسِيْر ذكره البُخَارِيّ في: كتاب الإيمان، باب الصلاة من الإيمان من حَدِيْث البَرَاء بن مَالِك، صَحِيْح البُخَارِيّ في فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص١١٨.

وذكر النَّوَوِيّ في: المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ج١ ص١٤٩ الآية، وقال: أجمعوا علىٰ أن المُرَاد صلاتكم.

وذكره الرَّازِيّ في مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨. وكذٰلِكَ الإِيْجِيّ دليلاً للمُعْتَزِلَة في: المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٧. والجَعْبِيْرِيّ في: البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٦ عن الشَّمَّاخِيّ، فذكر الآية وتَفْسِيْرها بالصلاة.

وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٠و٢٠٢. ومُعْجَم المُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٦٨.

(١) الكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٥.

(٢) الكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٥، والكَفَوِيّ ممن يقول بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق، فقال: (وعندنا...).

ب. إن المُرَاد بها الصلاة نفسها غير أنها سميت إيماناً مجازاً، لما أنها لا تَصِحّ بدون الإيمان، فكان الإيمان شرط جوازها وسبب قبولها، فسميت به مجازاً.

ج. إنها سميت إيماناً لدلالتها علىٰ الإيمان، إذ هي دلالة علىٰ كون مؤديها مُؤْمِناً.

وقد ورد الخبر: (إن بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة)(١).

٧- رَوَىٰ البَيْهَقِيّ بسنده عن عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (الإيمان مَعْرِفَة بالقلب، وإقرار باللِّسَان، وعمل بالأركان)(٢).

٨- في الصَّحِيْحَيْن عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن النَّبِيّ ﷺ قال لوفد عَبْد القَيْس: (آمركم بأربع: الإيمانِ بالله، وهل تدرون ما الإيمان بالله؟ شهادةُ أن لا إلٰه إلَّا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رَمَضَان، وأن تُعْطُوا من المَغْنَم الخُمْسَ).

وفي الصَّحِيْحَيْن عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (الإيمان بِضْعٌ وسبعون، أو بِضْعٌ وستون شُعْبَة، فأفضلها: قولُ لا إلٰه إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٣.

وانظر: التَّمْهِيْد للاَّمِشِيّ ص١٣٢-١٣٣. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٣و١٩٧. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٢.

وفي مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨: إنا نحمله علىٰ الإيمان بتلك الصلاة لا علىٰ نفس الصلاة.

وفي المَوَاقِف للإيْجِيّ ج٨ ص٣٢٧ فسر الإيمان بالآية (بالتَّصْدِيْق بها)، وأوضحه السَّيِّد الشَّرِيْف بقوله: أي: لا يضيع تَصْدِيْقكم بوجوب الصلوات التي توجهتم بها إلىٰ بَيْت المَقْدِس، وما ترتب علىٰ ذٰلِكَ التَّصْدِيْق وهو تلك الصلوات، فلا يلزم حينئذ تغيير اللفظ عن معناه الأصلي. وإن سلم أن المُرَاد الصلاة جاز أن يكون مجازاً.

(٢) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٤٨ رقم ١٦. وبعده رقم ١٧ بلفظ: (الإيمان إقرار باللِّسَان، ومَعْرِفَة بالقلب، وعمل بالجوارح).

عن الطريق، والحياءُ شُعْبَة من الإيمان)، ولفظه لمُسْلِم.

وفي الصَّحِيْحَيْن عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ قال: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مُؤْمِن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مُؤْمِن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مُؤْمِن).

ووجه الدلالة بِهٰذِهِ الأَحَادِيْث هو أنه:

لولا أن ترك هٰذِهِ الكبائر من مُسَمَّىٰ الإيمان لما انتفىٰ اسمُ الإيمان عن مرتكب شيء منها، لأن الاسم لا ينتفي إلَّا بانتفاء بعض أركان المُسَمَّىٰ أو واجباته(١).

وذكر النَّسَفِيّ: عدم صحة التعلق بحَدِيْث: (الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شُعْبَة)، لأن الرَّاوِي شَهِدَ بغفلته حيث شك، فقال: بضع وستون أو بضع وسبعون، إذ لا يظن بالنَّبِيّ ﷺ الشك في ذٰلِكَ.

وذكر أن التعلق بمثل هٰذَا الحَدِيْث في باب الاعْتِقَاد باطل، وذٰلِكَ لأنه خبر الوَاحِد، لو لم يكن فيه دلالة غفلة الرَّاوِي، ولم يكن ورد بمخالفة الكتاب، فكيف وقد وجد فيه الأمران؟

أما دلالة الغفلة، فلما ثبت فيه من الشك.

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٤-١٠٥.

وذكرها السَّفَّارِيْنِيّ في: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٥-٤٠٦ عن ابن رَجَب.

وانظر: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٦٥ وما بعدها، وذكر الشعب وأنواعها ص١٨٥-٢٢٩.

واستدل الشَّمَّاخِيّ بحَدِيْثَي وفد عَبْد القَيْس وشُعَب الإِيْمَان كما أورده الجَعْبِيْرِيّ في البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٦.

واستدل القَاسِم بن مُحَمَّد في كتابه الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٦ بحَدِيْث شُعَب الإِيْمَان. وكذٰلِكَ استدل به أَطَّفَيِّش في شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد ص٢٠٠.

وأما مخالفة الكتاب، فلما مر من دلائل القُرْآن علىٰ صحة ما ذهبنا إليه.

ثم المحتج بهٰذَا الحَدِيْث يخالف الحَدِيْث، فإن في الحَدِيْث أن شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله شُعْبَة من الإيمان، وهو يجعلها إيماناً.

والأصل أن المتركب من أركان مُخْتَلِفَة لا يكون لكل رُكْن منه لا اسمه ولا حكمه. كما في كل فعل من أفعال الصلاة وأفعال الحج، وكالأنف أو الخد من الوجه، والبياض أو السواد من البلق.

وإذا جعل المتعلق بالحَدِيْث ذٰلِكَ إيماناً كان مخالفاً لما احتج به من الحَدِيْث مع ما بينّا أن الإيمان في الحقيقة هو التَّصْدِيْق، لا يعرف أهل اللِّسَان غير ذٰلِكَ. فإطلاقه علىٰ غيره يكون مجازاً لكونه سبباً لقيامه في نفسه وشرطاً لصحته وثُبُوْته[1].

وأُجيب عن حَدِيْث الشعب أَيْضاً:

بأن المُرَاد هو شُعَب الإِيْمَان قطعاً لا نفس الإيمان، فإن إماطة الأذىٰ عن الطريق ليس داخلاً في أصل الإيمان حتىٰ يكون فاقده غير مُؤْمِن بالإجماع، فلا بد من تقدِير مضاف[2].

وتعجب ابن أبي العِزّ من طعن النَّسَفِيّ وغيره بحَدِيْث الشعب من حيث غفلة الرَّاوِي ومخالفته الكتاب، فذكر أن تردد الرَّاوِي بين الستين والسبعين لا يلزم منه عدم ضبطه، مع أن البُخَارِيّ رواه (بضع وستون) من غير شك.

أما دعواه مخالفته الكتاب فليس في الكتاب ما يَدُلّ علىٰ خلافه، بل فيه ما يَدُلّ علىٰ وفاقه[3].

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٣-٨٠٤.

(٢) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٣٠.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧٧-٤٧٨.

وأُجيب حَدِيْث: (لا يزني الزاني وهو مُؤْمِن)، وحَدِيْث: (لا إيمان لمن لا أمانة له):

بأنه علىٰ قصد التغليظ والمُبَالغَة في الوعيد، كقوله تعالىٰ في تارك الحج: ﴿وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ - آل عِمْرَان: ٩٧[١]، فهو مُبَالغَة علىٰ معنىٰ أن هٰذِهِ الأفعال ليست من شأن المُؤْمِن، كأنها تنافي الإيمان، ويجب الحمل علىٰ هٰذَا المعنىٰ كي لا يلزم نقل لفظ الإيمان عن معناه اللُّغَوِيّ.

ثم إن الأَحَادِيْث الدالة علىٰ اعتبار الأَعْمَال كترك الزنا مثلاً في الإيمان مُعَارَضَة بالأَحَادِيْث الدالة علىٰ أن مرتكب الزنا مثلاً مُؤْمِن، وأنه يدخل الجنة، كقوله ﷺ لأبي ذَرّ لما أكثر من السؤال عنه: (وإن زنىٰ، وإن سرق، علىٰ رغم أنف أبي ذَرّ)[٢].

٩- تكون بعض الأَعْمَال بحكم الشَّرْع كفراً، كإلقاء المصحف في القاذورات، وعقد الزُّنَّار، من غير تعرض بزوال التَّصْدِيْق.

وأُجيب:

بأن حكم الشَّرْع ليس من حيث إن تلك الأَعْمَال ذنوب نهىٰ عنها، بل لكونها أمارة التكذيب في العادة، أقامها الشَّرْع مقام التكذيب، لخفاء التكذيب، وظهور دلالة تلك الأَعْمَال عليه، ولذٰلِكَ اختص هٰذَا الحكم بأمثال هٰذِهِ المحرمات دون غيرها[٣].

١٠- قوله تعالىٰ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْۗ﴾ - الفَتْح: ٤. ومثلها الآيات التي ذكرت زِيَادَة الإيمان، وزِيَادَة الإيمان لا تكون إلَّا بالأَعْمَال الصالحة[٤].

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٩. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٢) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٨، وأورده دليلاً للمُعْتَزِلَة في إثبات قولهم، وردّ عليه.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٩. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٣) القَوْل الفَصْل ص٣٠٨.

(٤) التَّمْهِيْد للآمِشِيّ ص١٣٠.

وأُجيب:

بأن الزِّيَادَة في الإيمان الوَارِدَة مفسرة بما رُوِيَ عن ابن عَبَّاس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أن المُرَاد به الإيمان بكل فرض علىٰ حِدَةٍ بعد ما آمنوا بالجُمْلَة، وهٰذَا كان متصوَّراً في زَمَان النَّبِيِّ ﷺ، لأن الفرائض كانت تنزل علىٰ التفصيل والتعاقب، وَاحِداً بعد وَاحِد، وهم كانوا يؤمنون بكل فرض علىٰ التفصيل بعد ما آمنوا بالجُمْلَة، فازداد إيمانُهم بكل فرض علىٰ حِدَة علىٰ إيمانهم بالجُمْلَة[١].

القول الثاني: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان[٢]، دون غيرهما من الجوارح:

وهو قول الإمَام أبي حَنِيْفَة[٣].

وهو محكي عن كثير من أصحاب أبي حَنِيْفَة[٤]. وحكاه الطَّحَاوِيّ عن الإمَام أبي

(١) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٢.

(٢) أوضح اللَّامِشِيّ في التَّمْهِيْد ص١٢٧-١٢٨ التَّصْدِيْق بالقلب بأن يصدق قلبُه لِسَانَه، لتتحقق حقيقة الإيمان، وحتىٰ لا يكون مكذباً بالنَّبِيّ ﷺ بقلبه مما جاء به من عند الله تعالىٰ. وقال: لا بد من الإقرار باللِّسَان حتىٰ تجري عليه أَحْكَام الإيمان.

(٣) الفِقْه الأكبر لأبي حَنِيْفَة وشرحه القَوْل الفَصْل ص٣٥٨ وص١٥.

وفي وصية الإمَام أبي حَنِيْفَة: قال الإمَام الأعظم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: الإيمان إقرار باللِّسَان، وتَصْدِيْق بالجَنَان. / شرح وصية الإمَام أبي حَنِيْفَة لأَكْمَل الدِّيْن البَابَرْتِيّ ص٦٠.

والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣، وفيه: (الإيمان هو التَّصْدِيْق مع الكَلِمَتَيْن، أي: الشهادة). وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص٩٥.

وفي عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣: الإيمان إقرار باللِّسَان، ومَعْرِفَة بالقلب، وهو قول أبي حَنِيْفَة وعامة الفُقَهَاء وبعض المتكلمين.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٥٩و٤٦٢ نَقْلاً عن تَبْصِرَة الأَدِلَّة. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص٩٨.

حَنِيْفَة وأصحابه[١].

واختاره من أَئِمَّة الحَنَفِيَّة: عُمَر النَّسَفِيّ، وشمس الأَئِمَّة، وفَخْر الإسْلَام البَزْدَوِيّ[٢].

وبه قال حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان ومن اتبعه من فُقَهَاء الكُوْفَة، ووَافَقَهُ عَبْد الله بن سَعِيْد بن كُلَّاب، والحُسَيْن بن الفَضْل البَجَلِيّ، وهو قول الفُقَهَاء من المُرْجِئَة[٣].

وكان بِشْر بن غِيَاث المَرِيْسِيّ يقول: الإيمان هو التَّصْدِيْق في اللُّغَة، وما ليس بتَصْدِيْق فليس بإيمان، إلَّا أن التَّصْدِيْق يكون بالقلب واللِّسَان جميعاً[٤]. والمَرِيْسِيّ وأتباعه المَرِيْسِيَّة مُرْجِئَة بَغْدَاد[٥].

قال النَّسَفِيّ: وإليه ذهب الشَّمِرِيَّة والنَّجَّارِيَّة والغَيْلَانِيَّة[٦].

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٢. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦.

وفي المُعْتَقَد المُنْتَقَد للشَّاه فضل الرَّسُوْل ص١٩٩: (مَنْقُوْل عن أبي حَنِيْفَة وأصحابه).

(٢) العَقَائِد النَّسَفِيَّة وشرح التَّفْتَازَانِيّ عليها ص١٥٣. ونُخْبَة الآلي ص٨٩.

وذكر القَاسِم بن مُحَمَّد في الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥ الإيمان عند الحَنَفِيَّة: (الإقرار بالله والمَعْرِفَة مطلقاً).

(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢١و٤٢٢.

ويلاحظ أن النَّسَفِيّ نسب إلىٰ البَجَلِيّ القول بأنه التَّصْدِيْق، كما سيأتي.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨.

وانظر: الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٥. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤١.

(٥) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٥. وذكر القَاسِم بن مُحَمَّد في الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥ قول المَرِيْسِيّ مع الجَهْمِيَّة أن الإيمان هو المَعْرِفَة، وسيأتي.

(٦) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨.

وعليه كثير من المحققين[١]، وبعض الأَشَاعِرَة[٢]، ونسب إلىٰ الجُمْهُوْر[٣]، وعامة أَهْل السُّنَّة[٤].

واختاره نَصِيْر الدِّيْن الطُّوْسِيّ من الإِمَامِيَّة في التَّجْرِيْد[٥].

وإلىٰ هٰذَا القول ذهب ابن الرَّاوَنْدِيّ[٦].

وفي الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥: (الصلاتية، وفي نسخة «الغَيْلَانِيَّة»: الإقرار والمَعْرِفَة بالله وبما جاء عن الله تعالىٰ مُجْمَعاً عليه). ونحوه في: مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

وذكر قول النَّجَّارِيَّة في: الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٨، وذكر أنهم قالوا: (كل خَصْلَة من خصال الإيمان طاعة، وليست بإيمان، ومجموعها إيمان، وليست خَصْلَة منها عند الانفراد إيماناً ولا طاعة).

وجاء في المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص٧٧ قول النَّجَّارِيَّة بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق.

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨. والمُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليه ص٣٣١، وفيه: (هو مَنْقُوْل عن أبي حَنِيْفَة، ومشهور عن أصحابه، وعن بعض المحققين من الأَشَاعِرَة). وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص٩٨ نَقْلاً عن المُسَايَرَة.

(٢) المُعْتَقَد المُنْتَقَد ص١٩٩. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٥. وشرح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد للصَّاوِيّ ص١٣٢. وذهب إليه الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ في شرحهما صَحِيْح مُسْلِم ج١ ص١٠٩.

(٣) القَوْل الفَصْل ص١٥.

(٤) التَّمْهِيْد للآمِشِيّ ص١٢٧.

(٥) تَجْرِيْد الاعْتِقَاد لنصير الدِّيْن الطُّوْسِيّ، وعليه كَشْف المُرَاد للحِلِّيّ ص٤٠٥. ومِفْتَاح الباب لابن مخدوم ص٢١٢.

(٦) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨. والفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٥. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤١.

ويلاحظ أن السَّيِّد الشَّرِيْف نقل قول ابن الرَّاوَنْدِيّ في قول التَّصْدِيْق بالقلب، كما سيأتي.

وعلىٰ هٰذَا:

فمن صدق بقلبه، ولم يقر بلِسَانه ولو مرة في العُمْر، لا يكون مُؤْمِناً عند الله تعالىٰ، ولا يستحق دخول الجنة ولا النجاة من الخلود في النار(١).

فالتَّصْدِيْق لا ينجي وحده من النار، وأما النطق فهو وحده نفاق، فأحدهما ليس بإيمان، إذ لا بد منهما معاً(٢).

فالنطق شَطْرُ الإيمان عندهم(٣)، وشَطْرُ الشيءِ نِصْفُهُ(٤).

واشترط أن يكون التَّصْدِيْق بالقلب والإقرار باللِّسَان معاً، ولا يكفي أحدهما فيه.

أما التَّصْدِيْق القلبي فإنه غير كاف، لقوله تعالىٰ: ﴿ وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ﴾ - النمل: ١٤، وقوله تعالىٰ: ﴿ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ ﴾ - البقرة: ٨٩، فأثبت لهم المَعْرِفَة والكفر.

وأما التَّصْدِيْق اللِّسَانِيّ (أي: الإقرار باللِّسَان) فإنه غير كاف أَيْضاً لقوله تعالىٰ: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، ولا شك في

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص١٥. وشرح الفِقْه الأكبر لِعَلِيّ القَارِي ص٢٦. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٥-٩٦.

وفصّل هٰذَا القول: البَاجُوْرِيّ في حاشيته علىٰ الجَوْهَرَة ص٩٤ بقوله: (فمن صدّق بقلبه، ولم يقر بلِسَانه... أَحْكَام الكفر).

وهو موجود في كتابي: العَقِيْدَة الإِسْلَامِيَّة ومَذَاهِبها ص٢٤٨.

(٢) شرح الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ علىٰ صَحِيْح مُسْلِم ج١ ص١٠٩.

(٣) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٨٩. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٥. وشرح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد للصَّاوِيّ ص١٣٢.

(٤) مُخْتَار الصِّحَاح، مادة (شطر) ص١٤٢. والمِصْبَاح المُنِيْر، مادة (شطر) ص٣١٢.

أن أُوْلٰئِكَ الأعراب صدقوا بألسنتهم[١].

ومما يؤيد رُكْنِيَّة الإقرار هو ذم الله تعالىٰ المعاند أكثر من ذمه الجاهل المقصر، فالإيمان أمر وَاحِد وإن كان مركباً وأجزاؤه متعددة[٢].

أما العَمَل فهو - كما قال البَاجُوْرِيّ - شرط كَمَال علىٰ المُخْتَار عند أَهْل السُّنَّة، فمن أتىٰ بالعَمَل فقد حصل الكَمَال، ومن تركه فهو مُؤْمِن لٰكِن فوت علىٰ نفسه الكَمَال إذا لم يكن مع ذٰلِكَ استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته، وإلَّا فهو كافر فيما علم من الدِّيْن بالضرورة[٣].

وعليه:

فإن العَمَل شرط الإيمان، أي: خارج عن ماهيته، فهو شرط لإجراء أَحْكَام المُؤْمِنِيْن عليهم من: التَّوَارُث، والتناكح، والصلاة خلفه وعليه، والدفن في مقابر المُسْلِمِيْن، ومُطَالَبته بالصلوات والزكوات...، لأن التَّصْدِيْق القلبي وإن كان إيماناً إلَّا أنه باطن خفي، فلا بد له من علامة ظَاهِرَة تدل عليه، لتتعلق به تلك الأَحْكَام[٤].

واعترض علىٰ هٰذَا القول:

بأن الإيمان يوجد في المعذور كالأخرس، والشيء لا يوجد بدون شطره.

وأُجيب عن ذٰلِكَ:

بأن الإقرار باللِّسَان رُكْن يحتمل السقوط عند اقترانه بشيء من الأعذار الشَّرْعِيَّة،

---

(١) كَشْف المُرَاد في تَجْرِيْد الاعْتِقَاد للحِلِّيّ ص٤٠٥.

(٢) القَوْل الفَصْل ص١٥ وجاء بهٰذَا الدليل حكاية عن أصحاب هٰذَا القول. أما هو فيرىٰ أن الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب.

(٣) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

(٤) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

كاعتقال اللِّسَان في خرس ونحوه أو في حال الإكراه.

أما التَّصْدِيْق الذي محله القلب فإنه رُكْن لا يحتمل السقوط أَصْلاً، ولا يتوقف علىٰ شيء آخر من فعل خير أو غيره(١).

القول الثالث: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب فقط:

وهو قول أبي مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ، وهو مَرْوِيّ عن أبي حَنِيْفَة.

وبه قال الحُسَيْن بن الفَضْل البَجَلِيّ، وهو المشهور من مَذْهَب أبي الحسن الأَشْعَرِيّ(٢).

---

(١) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٤٦.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص١٥. وشرح الفِقْه الأكبر لِعَلِيّ القَارِي ص٢٦. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٥-٩٦.

قال شمس الأَئِمَّة (السَّرَخْسِيّ) وفَخْر الإِسْلَام (البَزْدَوِيّ): الإقرار باللِّسَان رُكْن الإيمان كالتَّصْدِيْق، إلَّا أنه رُكْن زائد يحتمل السقوط بعذر الإكراه.

والتَّصْدِيْق رُكْن أصلي لا يحتمل السقوط بحال.

فمن صدّق بقلبه، ولم يقر بلِسَانه من غير عذر، لم يكن مُؤْمِناً. وإليه يشير الإِمَام الطَّحَاوِيّ في عقيدته: (والإيمان هو الإقرار باللِّسَان، والتَّصْدِيْق بالجَنَان).

شرح عَقِيْدَة الإِمَام الطَّحَاوِيّ لأبي حَفْص الهِنْدِيّ ص١١٩.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩. ونقل القول عنه ابن أبي العِزّ في: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٦٠-٤٦٢.

وذكره اللَّامِشِيّ في التَّمْهِيْد ص١٢٨ منسوباً إلىٰ هٰؤُلَاءِ لٰكِن فيه: أبو الحسن الفَضْل البَجَلِيّ (وفي الاسم تحريف من النساخ، وصوابه ما أثبتناه في المتن).

وفي المُسَامَرَة ص٣٣٠: وبه قال المَاتُرِيْدِيّ.

. . . .

وذكر قولَ المَاتُرِيْدِيَّة: الغَزْنَوِيُّ في أُصُوْل الدِّيْن ص٢٥١.

وعزاه البَغْدَادِيّ في أُصُوْل الدِّيْن ص٢٤٨ إلىٰ أبي الحسن الأَشْعَرِيّ، وابن الرَّاوَنْدِيّ، والحُسَيْن بن الفَضْل البَجَلِيّ.

وفي المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص٨٨ ذكر مَذْهَب الأَشْعَرِيّ.

وقال يَحْيَىٰ بن حَمْزَة في المَعَالِم الدِّيْنِيَّة ص١١٧: التَّصْدِيْق النفساني مَذْهَب الأَشْعَرِيَّة.

وفي شرح عَقِيْدَة الإمَام الطَّحَاوِيّ لأبي حَفْص الهِنْدِيّ ص١١٩ قول الشَّيْخ أبي مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ.

وذكره ابن المُرْتَضَىٰ في مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار ص٨٦ بقوله: الإيمان عند (الأَشْعَرِيَّة هو التَّصْدِيْق فقط).

وذكره القَاسِم بن مُحَمَّد في الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥: (الأَشْعَرِيَّة: التَّصْدِيْق بالله فقط).

ونسبه القَاضِي عَبْد الجَبَّار في شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٩ إلىٰ الأَشْعَرِيَّة ورده.

وقال الإيْجِيّ: (فهو عندنا) وبينه السَّيِّد الشَّرِيْف بقوله: (يعني أتباع الشَّيْخ أبي الحسن) - أي: الأَشْعَرِيّ - : (التَّصْدِيْق للرَّسُوْل فيما علم مجيئه به ضرورة، فتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً فيما علم إجمالاً)، وعقب السَّيِّد الشَّرِيْف بقوله: (فهو في الشَّرْع تَصْدِيْق خاص). / المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٢-٣٢٣.

ونحو هٰذَا التعريف في القَوْل الفَصْل ص١٢، وتقدمت الإشَارَة إليه.

وقال التَّفْتَازَانِيّ في شرح العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٤: وهو اخْتِيَار الشَّيْخ أبي مَنْصُوْر.

وقال الكَفَوِيّ في الكُلِّيَّات ص٢١٣: هو مُخْتَار المَاتُرِيْدِيّ.

وقال الرِّيْحَاوِيّ في نُخْبَة اللآلي ص٨٩: هو قول أبي مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ ومعظم الأَشَاعِرَة. ونحوه في المُعْتَقَد المُنْتَقَد للشَّاه فضل الرَّسُوْل ص١٩٩.

وقال التَّهَانَوِيّ في كَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٧: هو مُخْتَار جُمْهُوْر

وارتضاه الجُوَيْنِيّ(١)، وهو المُخْتَار عند جُمْهُوْر الأَشَاعِرَة(٢).

ونص عليه البَاقِلَّانِيّ(٣)، وهو قول الأُسْتَاذ أبي إسْحَاق الإسْفَرَايِيْنِيّ، وبه قال الصَّالِحِيّ وابن الرَّاوَنْدِيّ من المُعْتَزِلَة(٤)، والرَّازِيّ(٥)، ونسبه التَّفْتَازَانِيّ إلىٰ الجُمْهُوْر(٦).

الأَشَاعِرَة وعليه المَاتُرِيْدِيَّة وأكثر الأَئِمَّة كالحُسَيْن بن الفَضْل... .

وقال البَاجُوْرِيّ في حاشيته علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤: وهو قول محققي الأَشَاعِرَة والمَاتُرِيْدِيَّة.

وانظر: عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٢.

(١) الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٧، وفيه: (والمرضي عندنا أن حقيقة الإيمان التَّصْدِيْق بالله تعالىٰ، فالمُؤْمِن بالله من صدّقه، ثم التَّصْدِيْق علىٰ التَّحْقِيْق كلام النفس، ولٰكِن لا يثبت إلَّا مع العلم).

(٢) المُسَايَرَة - المُسَامَرَة ص٣٣٠. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص٩٨ نَقْلاً عن المُسَايَرَة.

(٣) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٨٩-٣٩٠. والإنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٢٢و٥٥. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣. وكَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٧.

(٤) المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣. وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه. وكَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٧.

وفي أُصُوْل الدِّيْن للبَغْدَادِيّ ذكر ابن الرَّاوَنْدِيّ.

وفي مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢٢٢: فرقة المَرِيْسِيَّة من المُرْجِئَة أصحاب بشر المَرِيْسِيّ يقولون: إن الإيمان هو التَّصْدِيْق، لأن الإيمان في اللُّغَة هو التَّصْدِيْق، وما ليس بتَصْدِيْق فليس بإيمان. ويزعم أن التَّصْدِيْق يكون بالقلب واللِّسَان جميعاً. وإلىٰ هٰذَا القول كان يذهب ابن الرَّاوَنْدِيّ.

(٥) مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٧.

(٦) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٧. وذكر في شرحه العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٣: جُمْهُوْر المحققين. ومثله قال الرِّيْحَاوِيّ في نُخْبَة اللآلي ص٨٩: وعليه جُمْهُوْر المحققين.

ونقله اللَّامِشِيّ عن جَمَاعَة من المتكلمين[١]، ونسب إلىٰ القُطْب أَطَّفَيِّش من الإبَاضِيَّة[٢]، ورجّحه البَاجُوْرِيّ[٣].

فإذا كان أصحاب هٰذَا القول قد جعلوا رُكْن الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب فقط، فإن الإقرار باللِّسَان والعَمَل بالأركان ليسا بركنين للإيمان عندهم، وإنما هما فُرُوْعه علىٰ ما نقله الشَّهْرَسْتَانِيّ عن الأَشْعَرِيّ[٤].

فالإقرار باللِّسَان هو دليل علىٰ الإيمان، وليس بركن له[٥]، وهو شرط لإجراء أَحْكَام المُؤْمِنِيْن عليهم في الدنيا من: التَّوَارُث، والتناكح، والصلاة عليه، وخلفه، والدفن في مقابر المُسْلِمِيْن، ومُطَالَبته بالصلوات والزكوات والعشور...، ونحو ذٰلِكَ[٦].

وقال السَّفَّارِيْنِيّ في: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٠: (قال جُمْهُوْر الأَشَاعِرَة والمَاتُرِيْدِيَّة: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالنَّبِيّ ﷺ، وبكل ما علم مجيئه به من الدِّيْن بالضرورة، أي: الإذعان والقبول مع الرضا والتَّسْلِيْم وطمأنينة النفس لذٰلِكَ تفصيلاً فيما علم تفصيلاً، وإجمالاً فيما علم إجمالاً).

وانظر نحوه في: عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٢.

(١) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٨.

(٢) مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٦٨.

(٣) حَاشِيَة البَاجُوْرِي علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٥.

(٤) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص٨٨.

وانظر: الإنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٥.

(٥) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٨. والكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٣.

(٦) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٨٩. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

وانظر: أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٢.

وهٰذَا الإقرار بهٰذَا الغرض لا بد أن يكون علىٰ وجه الإعْلَان والإظهار للناس.

أما إذا كان لإتمام الإيمان فإنه يكفي مجرد التكلم وإن لم يظهره للناس[١]، لأن التَّصْدِيْق القلبي وإن كان إيماناً إلَّا أنه بَاطِن خفي، فلا بد له من علامة ظَاهِرَة تدلّ عليه لتناط – أي: لتعلق – به تلك الأَحْكَام[٢].

قال الشَّيْخ أبو مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ: الإيمان في الحقيقة التَّصْدِيْق بالقلب، ولٰكِن لما كان ما في القلب أمراً بَاطِناً لا يمكن الوقوف عليه جعل الشارع الإقرار دليلاً عليه، وشرطاً لإجراء الأَحْكَام في الدنيا، حتىٰ لو صدّق بقلبه ولم يقر بلِسَانه يكون مُؤْمِناً عند الله، لأنه تعالىٰ عالم بما في القلوب فيعلم بتَصْدِيْقه، لا في أَحْكَام الشَّرْع لعدم الإقرار الذي يَدُلّ عليه في حقنا، ونحكم بالظَّاهِر، والله يتولىٰ السرائر. وهٰذَا القول مَرْوِيّ عن أبي حَنِيْفَة في كتاب تَعْلِيْم المتعلم[٣].

فمن صدق بقلبه، أي: أقر بوَحْدَانِيَّة الله تعالىٰ، وبما جاء به الرسل من عند الله تعالىٰ، صح إيمانه، وكان مُؤْمِناً بينه وبين الله تعالىٰ، حتىٰ لو مات في الحال كان مُؤْمِناً ناجياً، ولا يخرج من الإيمان إلَّا بإنكار شيء من ذٰلِكَ[٤].

ومن أتىٰ بتَصْدِيْق القلب وإقرار اللِّسَان كان مُؤْمِناً عند الله وعند الناس اتفاقاً[٥].

ومن صدّق بقلبه ولم يُقِرّ بلِسَانه، لا لعذر منعه، ولا لإباء، بل اتفق له ذٰلِكَ، فهو

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨.

(٢) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

(٣) شرح عَقِيْدَة الإمَام الطَّحَاوِيّ لأبي حَفْص الهِنْدِيّ ص١١٩.

(٤) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص٨٨. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٢.

(٥) أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٢. وكِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ وحَاشِيَة الصَّعِيْدِيّ عليه ج١ ص٣٨ نَقْلاً عن القَاضِي عِيَاض.

مُؤْمِن عند الله، غير مُؤْمِن في الأَحْكَام الدنيوية[١].

ومن كان معذوراً عَاجِزاً كالأخرس، إذا قامت قَرِيْنَة علىٰ إسْلَامه بغير النطق كالإشَارَة، فهو مُؤْمِن فيهما[٢] - أي: عند الله وفي الأَحْكَام الدنيوية - .

أما الممتنع (الآبِي) بأن طلب منه النطق بالشهادتين فأبىٰ، فهو كافر فيهما، لأن ذٰلِكَ من أمارات عدم التَّصْدِيْق. ولو أذعن في قلبه فلا ينفعه ذٰلِكَ ولو في الآخِرَة[٣].

ومن أقر بلِسَانه ولم يصدّق بقلبه كالمنافق فهو مُؤْمِن في الأَحْكَام الدنيوية غير مُؤْمِن عند الله تعالىٰ[٤].

ومحل كونه مُؤْمِناً في الأَحْكَام الدنيوية ما لم يطلع علىٰ كفره بعلامة، كسجود لصنم، وإلَّا جرت عليه أَحْكَام الكفر[٥].

ومن لم يقر بلِسَانه ولم يصدق بقلبه فهو كافر اتفاقاً[٦].

أما الأَعْمَال كالصلاة والصيام والطاعات فليست هي بركن للإيمان عند أصحاب

---

(١) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤. وحَاشِيَة الصَّعِيْدِيّ علىٰ كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٣٨.

(٢) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٩. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٨٩. وفي كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٣٨ عن القَاضِي عِيَاض: (فمُؤْمِن علىٰ المشهور).

(٣) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٩. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٨٩.

(٤) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

وفي كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ للمَنُوْفِيّ ج١ ص٣٨ عن القَاضِي عِيَاض: (وإن وجد النطق وحده فمنافق في زمن الرَّسُوْل ﷺ، والآن زنديق).

(٥) حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٤.

(٦) كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٣٨ نَقْلاً عن القَاضِي عِيَاض.

هٰذَا القول أَيْضاً.

فقد نقل عن الأَشْعَرِيّ أنه قال: ما يوجد من إطلاق اسم الإيمان علىٰ الصوم والصلاة وغيرهما من شرائع الإسْلَام فهو علىٰ التوسع، ولا وجه إلىٰ جعل الأَعْمَال إيماناً(١).

لذا قال الرِّيْحَاوِيّ: أما أفعال الخير فلَيست داخلة في حقيقة الإيمان، وليست مُتَّصِلَة به كاتصال الجزء بالكل، لٰكِن لها تعلّق بكَمَاله.

قال في بَدْء الأمالي:

وما أفعال خَيْرٍ في حسابٍ   من الإيمان مَفْرُوْضَ الوِصَالِ(٢)

وأَدِلَّة القول بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب فقط، هي:

١- الآيات والأَحَادِيْث الدالة علىٰ أن القلب محلّ للإيمان، مثل:

قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ - المجادلة: ٢٢.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ - الحُجُرَات: ١٤.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ - النَّحْل: ١٠٦.

والآيات الدالة علىٰ الختم والطبع علىٰ القلوب وكونها في أكنّة، مثل:

قوله تعالىٰ: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰٓ أَبْصَٰرِهِمْ غِشَٰوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ - البقرة: ٧.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩. ونقل أبو يَعْلَىٰ في: الإيمان ص١٥٨ ذٰلِكَ عن الأَشْعَرِيَّة، حيث قال: (وقالت الأَشْعَرِيَّة: الإيمان هو التَّصْدِيْق في اللُّغَة والشَّرِيْعَة جميعاً، وأن الأفعال والأَعْمَال من شرائع الإيمان لا من نفس الإيمان).

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٥-٩٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَطَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ - التوبة: ٩٣.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ - الأنعام: ٢٥. والإسراء: ٤٦.

ودعاء النَّبِيّ ﷺ: (اللهم ثبت قلبي علىٰ دينك) - أَخْرَجَهُ التِّرمِذِيّ وابن مَاجَه وأَحْمَد.

وقوله ﷺ لأُسَامَة، وقد قتل من قال لا إلٰه الا الله: (هلاّ شققت قلبه) - أَخْرَجَهُ مُسْلِم وأبو دَاوُد وابن مَاجَه وأَحْمَد.

فلما كان الإيمان فعل القلب وجب أن يكون عبارة عن التَّصْدِيْق الذي من ضرورته المَعْرِفَة. وهٰذَا هو مفهوم الإيمان اللُّغَوِيّ(١).

واختار التَّفْتَازَانِيّ: أن الإيمان هو التَّصْدِيْق المنطقي الذي هو قسم من العلم وقسيم للتصور، وهو بعينه التَّصْدِيْق اللُّغَوِيّ الذي ضده الإنكار والتكذيب(٢).

---

(١) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٤.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨١-١٨٣. وشرحه علىٰ العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٤. ومَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص١٩٩. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٠.

واستدل الجُوَيْنِيّ في الإرْشَاد ص٣٩٧ بقوله تعالىٰ: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ - يُوْسُف: ١٧، قال: معناه: وما أنت بمصدق لنا.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨٨، وأشار إلىٰ ابن سينا. وكذٰلِكَ في شرحه العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٢ والكَسْتَلِيّ عليه. ونقله عنه مُحَمَّد بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص١٢.

وفي المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج٣ ص٥٢٧-٥٢٨: (قال أبو عَلِيّ بن عَبْد الله بن سينا: العلم إما تصوّر وإما تَصْدِيْق:

فالتصوّر: هو أن تدرك أمراً ساذجاً من غير أن تحكم عليه بنفي أو إثبات، مثل: تصورنا ماهية الإنسان.

٢- ورد في صَحِيْح البُخَارِيّ: قال ابن مَسْعُوْد: اليقين الإيمان كله.

هٰذَا الأثر استدل به من يقول بأن الإيمان هو مجرد التَّصْدِيْق.

وأُجيب:

بأن مُرَاد ابن مَسْعُوْد أن اليقين هو أصل الإيمان، فإذا أيقن القلب انبعثت الجوارح كلها للقاء الله بالأَعْمَال الصالحة، حتىٰ قال سُفْيَان الثَّوْرِيّ: لو أن اليقين وقع في القلب كما ينبغي لطار اشتياقاً إلىٰ الجنة وهرباً من النار(١).

وقالوا:

لو كان الإيمان في عرف الشَّرْع عبارة عن التَّصْدِيْق، لكان كل من صدق الله تعالىٰ أو الجبت والطاغوت مُؤْمِناً.

وأُجيب:

بتخصيص الإيمان ببعض التَّصْدِيْقات، والتخصيص أهون من التغيير(٢).

٣- ورد في الحَدِيْث الصَّحِيْح: (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر)، وهٰذَا دليل علىٰ أن الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب(٣). والإيمان ضد الكفر، والكفر هو التكذيب والجحود، وإن كان قد يُسَمَّىٰ به غيره علىٰ المجاز، والتكذيب والجحود يكونان بالقلب، فكذا ما يضادهما وهو الإيمان(٤).

والتَّصْدِيْق: هو أن تدرك أمراً وأمكنك أن تحكم عليه بنفي أو إثبات، مثل تَصْدِيْقنا بأن للكل مبدأ).

(١) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٣.

(٢) مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨.

(٣) أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٢.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٠. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧١. والتَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٨. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٢.

٤- قابل الله تعالىٰ الكفر بالإيمان، فقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ -البقرة: ٢٥٦، والمُرَاد بهما التكذيب والتَّصْدِيْق لا غير، فدل أن الإيمان ذٰلِكَ[1].

٥- إجماع أهل اللُّغَة قاطبة علىٰ أن الإيمان في اللُّغَة قبل نُزُوْل القُرْآن وبعثة النَّبِيّ ﷺ هو التَّصْدِيْق، وقد أنزل الله تعالىٰ القُرْآن بلُغَة العَرَب، قال سُبْحَانَهُ: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ -الزخرف: ٣، وسمَّىٰ الأشياء بتسمياتهم، ولو أن الله تعالىٰ غَيَّرَ الأَسْمَاء لتواترات بذٰلِكَ الأَخْبَار[2]، واتضح للأُمَّة تغييره بالتوقيف، كما تبين تغيير المعنىٰ اللُّغَوِيّ للصلاة والزكاة وأمثالها[3]، فدل علىٰ أن الإيمان في الشَّرْع هو الإيمان اللُّغَوِيّ[4].

والإيمان معروف عند العَرَب أنه التَّصْدِيْق لا غير، فمن جعله لغير التَّصْدِيْق فقد صرف الاسم عن المفهوم في اللُّغَة إلىٰ غير المفهوم، ولو جاز ذٰلِكَ لجاز في كل اسم لُغَوِيّ. وفي ذٰلِكَ إبطال اللِّسَان وتعطيل اللُّغَة، وذٰلِكَ محال[5].

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٠.

(٢) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٨٩-٣٩٠.

وقال البَاقِلَّانِيّ في الإنْصَاف: (اتفق أهل اللُّغَة قبل نُزُوْل القُرْآن وبعثه ﷺ علىٰ أن الإيمان في اللُّغَة هو التَّصْدِيْق دون سائر أفعال الجوارح والقلوب). / الإنْصَاف ص٢٢.

وقال: (فأهل اللُّغَة يقولون: فُلَان يؤمن بالبعث والجنة والنار، أي: يصدق به، وفُلَان لا يؤمن بعذاب الآخِرَة، أي: لا يصدّق به). / الإنْصَاف ص٥٥، ونحوه في ص٢٢.

(٣) شرح المَوَاقِف للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٤.

(٤) تَمْهِيْد الأوائل ص٣٩٠.

وفي الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٧: (الدليل علىٰ أن الإيمان هو التَّصْدِيْق صريح اللُّغَة وأصل العَرَبِيَّة، وهٰذَا لا ينكر فيحتاج إلىٰ إثباته).

(٥) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٠.

٦- وردت آيات كثيرة قرن فيها الإيمان بالعَمَل الصالح، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ - البقرة: ٢٥، وهو يَدُلّ علىٰ التغاير، فدل علىٰ أن العَمَل ليس داخلاً في الإيمان، لأن الشيء لا يعطف علىٰ نفسه، ولا الجزء علىٰ كله[١]، فالمعطوف غير المعطوف عليه[٢].

وأُجيب بما يأتي:

أ. أن ذٰلِكَ عطف خاص علىٰ عام، أو خاص علىٰ خاص، علىٰ فرض أن الإيمان يطلق تارة علىٰ التَّصْدِيْق وحده، وتارة علىٰ العَمَل، فصحّ جمعهما[٣].

ب. الآية لا تدل علىٰ أن عمل الصالحات ليس بإيمان، وإنما معناه هو:

أن الذين آمنوا قبل الإيمان الناقل عن الكفر، ثم لم يقتصروا عليه، ولٰكِنهم ضمّوا إليه الصالحات فعملوها، فارتقىٰ إيمانهم.

ج. أو أن المُـرَاد بـ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ - البقرة: ١٤، الإيمان بالله، وبـ﴿عَمِلَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ - طه: ٧٥، الإيمان لله، والإيمانان المتعديان بالباء واللام متغايران، لذٰلِكَ سُمِّيَا باسمين[٤].

٧- قرن الله تعالىٰ الإيمان بضد العَمَل الصالح (الذنب) نحو قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن

---

(١) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٤. والتَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣١. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٢و١٩٥. وشرحه العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٦. ومَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص١٩٩. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧١. والكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٥. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٦. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد ص٩٥.

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٦٩. والكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٥.

(٣) شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٠-٢٠١، ونسب الاستدلال إلىٰ الأَشْعَرِيَّة.

(٤) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج٢ ص٤٨-٤٩.

﴿طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ - الحُجُرَات: ٩، فأثبت الإيمان مع وجود القتال الذي هو بعض الأَعْمَال.

ومنه: مفهوم قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ - الأنعام: ٨٢، فإنه يستفاد منه اجتماع الإيمان مع الظلم، وإلَّا لم يكن لنفي اللبس فائدة، لأن الشيء لا يمكن أن يجتمع مع ضده ولا مع ضد جزئه.

فثبت أن الإيمان ليس فعل الجوارح ولا مركباً منه، فيكون فعل القلب[1].

فإنه لو كان العَمَل الصالح في لفظ الإيمان لم يذكر ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ - الأنعام: ٨٢.

وأجاب الشَّيْخ أَطَّفَيِّش علىٰ الاستدلال بآية: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ﴾ - الحُجُرَات: ٩، بأنهم مُؤْمِنُوْن بمعنىٰ موفين بالتَّصْدِيْق والإقرار والعَمَل قبل الاقتتال.

وأجاب علىٰ الاستدلال بآية ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ - الأنعام: ٨٢، بأن الإيمان تارة يطلق علىٰ التَّصْدِيْق، وتارة عليه وعلىٰ غيره من العَمَل والإقرار، وتارة علىٰ غيره[2].

وأورد السَّالِمِيّ الأَدِلَّة الثلاثة المتقدمة المشار إليها (بالهامش)، وأجاب عنها: بأن الإيمان في هٰذِهِ المواضع كلها بمعنىٰ التَّصْدِيْق وهو المعنىٰ اللُّغَوِيّ، لا بمعنىٰ الإيمان الشَّرْعِيّ، والشارع تارة يعبر بهٰذَا وتارة بهٰذَا، فقد قال في الصلاة الشَّرْعِيَّة:

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٤-٣٢٥.

وانظره في: نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٦. ومَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص١٩٩-٢٠٠. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٢) شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠١.

﴿ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ - البقرة: ٤٣، ونحوها في الصلاة اللُّغوِيَّة: ﴿ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴾ - الأحزاب: ٥٦[١].

٨- فرّق الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ بين الإيمان وبين كل عِبَادَة بالاسم المَعْقُوْل، قال سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ - التوبة: ١٨.

وكذا قال في مواضع: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ - البقرة: ٢٧٧، ويُوْنُس: ٩، وهود: ٢٣، والكهف: ٣٠، ١٠٧، ومريم: ٩٦، ولقمان: ٨، وفُصِّلَت: ٨، والبروج: ١١، والبينة: ٧.

وأمر بغير شيء ثم قال: ﴿ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾، مثل:

قوله تعالىٰ: ﴿ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ - البقرة: ٢٧٨.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَلَا تَهِنُوا۟ وَلَا تَحْزَنُوا۟ وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٣٩.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَأَصْلِحُوا۟ ذَاتَ بَيْنِكُمْ ۖ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴾ - الأنفال: ١.

ولو لم يكن الإيمان معروفاً عند كل منهم وما به يثبت الاسم لكان يكون ذٰلِكَ شرطاً غير مُفِيْد[٢].

٩- خاطب الله تعالىٰ باسم الإيمان علىٰ ما ارتكبوا من المعاصي الموجبة للحدود

---

(١) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٠. والمواضع المشار إليها هي: الآيات والأَحَادِيْث الدالة علىٰ مَحَلِّيَّة القلب للإيمان، والإيمان مقرون بالعَمَل الصالح، وقرن الإيمان بضد العَمَل الصالح.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٠.

الـوارد فيها الوعيد من نحو قوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ﴾ - البقرة: ١٧٨. وغير ذٰلِكَ من الآيات في وعيد الفساق.

ولو كان الإيمان اسماً لغير التَّصْدِيْق، أو كان اجتناب الكبائر أو مطلق المعاصي شرطاً لثُبُوْت الإيمان لم يكن لذٰلِكَ معنىً(١).

١٠- إن أعداء الله تعالىٰ فزعوا عند معاينتهم العذاب والبأس إلىٰ التَّصْدِيْق دون غيره من الأَعْمَال، نحو:

قول فرعون لما أدركه الغرق: آمنت، في قوله تعالىٰ: ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَدۡرَكَهُ ٱلۡغَرَقُ قَالَ ءَامَنتُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ وَأَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُسۡلِمِينَ ﴾ - يُوْنُس: ٩٠.

وقوله تعالىٰ لإبْرَاهِيْم عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿ أَوَلَمۡ تُؤۡمِنۖ قَالَ بَلَىٰ ﴾ - البقرة: ٢٦٠، أي: أَوَ لم تصدق بإحيائي الموتىٰ؟

وقوله تعالىٰ: ﴿ يَوۡمَ يَأۡتِي بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا لَمۡ تَكُنۡ ءَامَنَتۡ مِن قَبۡلُ ﴾ - الأنعام: ١٥٨(٢).

فثبت بالنَّصّ والإجماع علىٰ عدم قبول إيمان اليأس، وهو الإيمان عند معاينة العذاب، ولا يتصور هناك العَمَل(٣).

١١- خاطب الله تعالىٰ باسم المُؤْمِنِيْن، ثم أوجب الأَعْمَال، فقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ ﴾ -

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٠.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ص٨٠٠-٨٠١.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٥.

(٣) القَوْل الفَصْل ص٣٠٦.

البقرة: ١٨٣[١].

فالله عَزَّ وجَلَّ خاطب بوجوب الإيمان قبل وجوب الأَحْكَام، فلو كانت الأَحْكَام من جُمْلَة الإيمان لما سماهم بالمُؤْمِنِيْن قبل وجودها، ولما نزل فرضية شيء منها إلَّا بعد وجود الإيمان[٢].

وكذٰلِكَ:

قوله تعالىٰ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ﴾ - المائدة: ٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ - النساء: ١٠٣.

فسماهم الله تعالىٰ مُؤْمِنِيْن قبل أن يتطهروا، وقبل أن يصلوا ويصوموا[٣].

وكذٰلِكَ:

قوله تعالىٰ: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ - إبْرَاهِيْم: ٣١، فسماهم مُؤْمِنِيْن قبل إقامة الصلاة.

والإجماع قائم علىٰ أن أصحاب الكهف، وكذا سَحَرَة فرعون من أهل الجنة، وإن لم يوجد منهم العَمَل.

وكذا من آمن مثلاً قبل الضحوة فمات قبل الزوال.

كل ذٰلِكَ دليل علىٰ أن العَمَل ليس من الإيمان[٤].

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠١. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٣٩.

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٦.

(٣) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٣٩.

(٤) الكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٥.

وأُجيب بما يأتي:

أ. إن هٰـؤُلَاءِ كانوا مُؤْمِنِيْن إيماناً كَامِلاً قبل نُـزُوْل الفرائض، ثم نزلت، فأقر الشَّرْع ما كانوا عليه.

ب. لا يمتنع أن يخاطب المُؤْمِنُوْن بالعِبَادَات المستقبلة، ولا يَدُلّ ذٰلِكَ علىٰ أنها ليست بإيمان، كقوله تعالىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ - النساء: ١٣٦، ولم يَدُلّ ذٰلِكَ علىٰ أن ذٰلِكَ ليس بإيمان، كذٰلِكَ ها هنا.

قال أبو يَعْلَىٰ: وهٰذَا جواب جيد[١].

١٢- الإيمان دين، والأديان تعتقد، والاعْـتِقَـادَات بالقلوب، لأن ارتفاع فعل الإيمان عن الممتَحَن محال، وتمر عامة الأوقات ولا توجد الشهادة باللِّسَان، بل من الأحوال ما يُنهىٰ المرء فيه أن يقول: آمنت بالكتب والنَّبِيِّيْن والبعث ونحو ذٰلِكَ، كما في الصلاة، وكما في حال كونه في الكنيف، وحال خروج البول والغائط منه.

ومحال ارتفاع فرض الإيمان أو النهي عنه ما دام التكليف بَاقِياً، أو القول بكراهيته حال وجود العِبَادَة التي لا صحة لها إلَّا به.

وكل ذٰلِكَ يَدُلّ علىٰ أن الإيمان في الحقيقة هو التَّصْدِيْق[٢].

١٣- قوله تعالىٰ: ﴿ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ ﴾ - النَّحْل: ١٠٦، دليل علىٰ أن الكفر لا يكون باللِّسَان، وإنما هو بالقلب، والكفر ممتنع إذا آمن القلب، فثبت أن القلب هو موضع الإيمان. وبه يستدل أن كفر القلب يمنع قول اللِّسَان من أن يكون إيماناً[٣].

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٣٩-٢٤١.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٦-٨٠٧.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٧. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧١.

١٤- الرَّسُوْل ﷺ والصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وعُلَماء الأُمَّة حكموا بإيمان من صدّق وأقرّ، من غير تعرض بوجود العَمَل وعدمه[١].

١٥- قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ كَٰفِرِينَ﴾ - آل عِمْرَان: ١٠٠.

وقوله تعالىٰ: ﴿أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ﴾ - آل عِمْرَان: ١٠٦.

يثبت أن الإيمان هو الذي به ترك الكفر، والكفر هو الذي به ترك الإيمان[٢].

١٦- إذا كانت الأَعْمَال من الإيمان، فينبغي أن يزول الإيمان بزوال بعض الأَعْمَال أو بزوالها كلها. وقد أجمع المُسْلِمُوْن علىٰ تَحْقِيْق اسم الإيمان وإثبات حكمه بمجرد الاعْتِقَاد قبل وجود غيره من العِبَادَات، فكان ذٰلِكَ فاسداً بإجماع المُسْلِمِيْن[٣].

فمن آمن ومات قبل أن توجد منه الأَعْمَال مات مُؤْمِناً، وكذا من عاش في أقصىٰ البلاد أو علىٰ رأس جبل وبقي سنين ولم يعلم بالشرائع ومات مات مُؤْمِناً بالإجماع. وقد يرتفع العَمَل ولا يرتفع الإيمان، كالحائض فإنها أُمرت بترك الصلاة مثلاً، ولا يجوز أن يقال بترك الإيمان، وكذٰلِكَ سقوط الحج والزكاة عن الفَقِيْر[٤].

١٧- إن النَّبِيّ ﷺ لما سأله جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ عن الإيمان ما أجاب عنه إلَّا بالتَّصْدِيْق، حيث قال: (أن تؤمن بالله وملائكته... إلخ) لم يذكر فيه إلَّا التَّصْدِيْق. ثم قال: (هٰذَا جِبْرِيْل أتاكم يعلمكم أمر دينكم)، ولو كان الإيمان اسماً لما وراء التَّصْدِيْق

---

(١) القَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠١.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠١. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧١. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٤.

(٤) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٧.

وانظر: التَّمْهِيْد للاَّمِشِيّ ص١٣٢.

لكان آتياً ليلبس عليهم أمر دينهم لا ليعلمهم، وكان نَبِيّ الله ﷺ قَصَّرَ في الجواب، وكان قول النَّبِيّ ﷺ (نعم) بعد قول جِبْرِيْل، فإذا فعلت هٰذَا فأنا مُؤْمِن، كذباً، والقول به كفر(١).

ثم إن الرَّسُوْل ﷺ حين سأله جِبْرِيْل عن الإيمان لم يذكر الأَعْمَال، ولو كانت داخلة في حقيقته لذكرها، لأن المقام مقام تَعْلِيْم(٢).

١٨- قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ - الحُجُرَات: ١٤.

فالله سُبْحَانَهُ أخبر أن الأفعال الظَّاهِرَة لا تنفع، وليست بإيمان، وإنما الإيمان الذي في القلب.

وأُجيب:

بأنه تعالىٰ نفىٰ عن الأفعال الظَّاهِرَة أن تكون إيماناً بعدم الاعْتِقَاد الذي هو شرط في صحة الأفعال، وأطلق اسم الإيمان علىٰ ما في القلب. وليس هناك من مَانِع من إطلاق هٰذِهِ التسمية وإن لم يكن الاعْتِقَاد جُمْلَة الإيمان، وذٰلِكَ كقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ ۚ ﴾ - البقرة: ١٤٣، يعني: صلاتكم، فأطلق علىٰ الصلاة اسم الإيمان وليست بجميعه(٣).

١٩- قوله تعالىٰ في الكَفَرَة: ﴿ إِن يَنتَهُوا۟ يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ ﴾ - الأنفال: ٣٨، والانتهاء عن الكفر يكون بالإيمان، ولو كانت الأَعْمَال كلها إيماناً لم يكن المنتهي عن الكفر منتهياً عنه ما لم يأت بجميع الطاعات.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٢. والقَوْل الفَصْل ص٣٠٧.

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٦.

(٣) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٣٦-٢٣٧.

وإذا ثبت الانتهاء بالتَّصْدِيْق، وحصلت له المغفرة عما سَلَف به، دل أنه هو الإيمان[١].

٢٠- ما رُوِيَ عن النَّبِيّ ﷺ أنه سئل عن أفضل الأَعْمَال، فقال: (إيمان لا شك فيه، وجِهَاد لا غُلُوْل فيه، وحج مبرور).

ولو كان الإيمان اسماً لكل الخَيْرَات لا يكون وجوده بلا شك، لأنه لا أحد يقطع القول بإثبات جميع الخَيْرَات، ولأنه غاير بين الإيمان وبين الغزو والحج، وذٰلِكَ دليل أنهما غير الإيمان[٢].

٢١- إن الله تعالىٰ جعل الإيمان شرطاً لقيام الأَعْمَال الصالحة بقوله تعالىٰ: ﴿فَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا كُفۡرَانَ لِسَعۡيِهِۦ﴾ - الأنبياء: ٩٤.

ولو كان الإيمان اسماً لجميع الأَعْمَال الصالحة والخَيْرَات لكان شرط الشيء وما به قيامه هو ذٰلِكَ الشيء، وهو محال[٣]، فالشرط غير المشروط له[٤].

٢٢- إن الطاعات لو كانت جزءاً من مُسَمَّىٰ الإيمان شرعاً لكان تَقْيِيْد الإيمان بالطاعة تكريراً، وبالمعصية نقصاً.

لٰكِنه باطل بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾ - الأنعام: ٨٢، وبقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ - البقرة: ٢٥[٥].

٢٣- لو كانت الأَعْمَال الصالحة من جُمْلَة الإيمان لما جاز ورودُ النسخ عليها،

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠١.
(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٢.
(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٢.
(٤) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٦.
(٥) مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٨.

لأن الإيمان لا يقبل النسخ(١).

٢٤- لو كانت الأَعْمَال الصالحة من جُمْلَة الإيمان لما مات أحد مستكمل الإيمان، لأنه ليس له حد مَعْلُوْم، وما ليس له حد مَعْلُوْم لا نِهَايَة لكَمَاله ولا غَايَة لأقصاه(٢).

ورد المُعْتَزِلَة القول بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق بما يأتي:

١- لو كان الإيمان هو التَّصْدِيْق لما كان المرء مُؤْمِناً حين لا يكون مصدقاً، كالنائم حال نومه، والغافل حين غفلته، وهٰذَا خلاف الإجماع.

وأُجيب:

بأن المُؤْمِن هو من آمن في الحال أو في الماضي، لا لأنه حقيقة فيه، بل لأن الشارع يعطي الحكمي حكم المحقق.

ثم يَرِدُ علىٰ المُعْتَزِلَة مثله في الأَعْمَال، فالنائم والغافل ليسا في الأَعْمَال المعتبرة في الإيمان، فلا يكونان مُؤْمِنَيْن، ولا مخلص إلَّا بأن الحكمي كالمحقق(٣).

٢- إن من صدق بما جاء به النَّبِيّ ﷺ، ومع ذٰلِكَ سجد للشمس، ينبغي أن يكون مُؤْمِناً، والإجماع علىٰ خلاف ذٰلِكَ.

وأُجيب:

بأن سجوده للشمس دليل عدم تَصْدِيْقه، ونحن نحكم بالظَّاهِر، ولذٰلِكَ حكمنا بعدم إيمانه.

ولو علم أنه لم يسجد للشمس تَعْظِيْماً لها، واعْتِقَاداً لإلٰهيتها، بل سجد لها وقلبه

(١) التَّمْهِيْد للآمِشِيّ ص١٣١.

(٢) التَّمْهِيْد للآمِشِيّ ص١٣١-١٣٢.

(٣) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٨. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٢-٢٠٣.

مطمئن بالتَّصْدِيْق، لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالىٰ، وإن أُجري عليه حكم الكفر في الظَّاهِر[1].

٣- قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴾ - يُوْسُف: ١٠٦، يَدُلّ علىٰ اجتماع الإيمان مع الشرك.

فالإيمان الذي لا يجَامِع الشرك وجب أن يكون مغايراً للتَّصْدِيْق.

وأُجيب:

بأن ذٰلِكَ حُجَّة علىٰ المُعْتَزِلَة، لأن أفعال الواجبات قد تجَامِع الشرك، والإيمان لا يجَامِعه، فدل علىٰ أن فعل الواجبات ليس بالإيمان[2].

بعد عرض هٰذِهِ الأقوال الثلاثة، أقول:

هٰذِهِ الأقوال الثلاثة هي المعوَّل عليها في الفِرَق الإِسْلَامِيَّة، ولها أتباعها الذين يدافعون عنها.

وهناك أقوال أُخْرَىٰ أرىٰ من المُفِيْد أن أذكرها اسْتِكْمَالاً لهٰذَا البَحْث، وإن كانت في ذِمَّة التَّارِيْخ، وهي:

---

(١) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٩.

وانظر: شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٣.

وحين عرض ابن المُرْتَضَىٰ في مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار ص٨٦ رأي الأَشْعَرِيَّة بأنه التَّصْدِيْق فقط، أجاب عليه بقوله: يلزمهم تسمية الذِّمِّيّ مُؤْمِناً.

(٢) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٩ وأشار إلىٰ الرَّازِيّ.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٩٩. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠٣.

القول الرابع: الإيمان هو الإقرار باللِّسَان فقط من غير شرط:

وهو قول الكَرَّامِيَّة[1].

وعُبِّرَ عن ذٰلِكَ بأنه كلمتا الشهادة[2]، أي: الإقرار بالشهادتين دون طمأنينة القلب. وهٰذَا يفيد أن الأفعال ليست من الإيمان ولا من شرائعه، وأنه إذا أتىٰ بالشهادتين فهو كَامِلِ الإيمان، وإن لم يأت بالأفعال[3].

قالوا: ليس من شرط كون الإقرار المجرد وجود التَّصْدِيْق والمَعْرِفَة.

ويزعمون: أن من اعتقد الكفر بقلبه، وأقر بلِسَانه بالصانع وبالكتب والرسل وغير ذٰلِكَ من أركان الإيمان، كان مُؤْمِناً حقاً بإقراره، وكان المنافقون في عهد رَسُوْل الله ﷺ مُؤْمِنِيْن حقاً[4].

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٨-٧٩٩. ونقله عنه ابن أبي العِزّ في: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٦٠و٤٦٢. والإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٦. ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢٢٣.

وانظر: الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٢٣. وشرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار ص٧٠٩. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥٩. والمَعَالِم الدِّيْنِيَّة ليَحْيَىٰ بن حَمْزَة ص١١٧. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٠٤. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠١. والأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥. ومُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦. والكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٤. وكَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٨. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢١. والمُسَايَرَة والمُسَامَرَة ص٣٣١. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٢) عَبَّرَ عنه الإيْجِيّ بأن الإيمان كلمتا الشهادة في: المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣.

(٣) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٦١.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩.

إلَّا أنهم يستحقون الخلود في النار، ومن أضمر الإيمان وأظهر الكفر لا يكون مُؤْمِناً، ومن أضمر الإيمان ولم يتفق منه الإظهار والإقرار لم يستحق الجنة(١). فالمنافق عندهم مُؤْمِن الظَّاهِر كافر السريرة، فثبت له حكم المُؤْمِنِيْن في الدنيا وحكم الكافرين في الآخِرَة(٢).

وزعم الكَرَّامِيَّة: أن إيمان المنافقين كان كإيمان الأنبياء والملائكة(٣).

والإقرار باللِّسَان هو قول بعض المُرْجِئَة(٤).

ونسبه اللَّامِشِيّ في التَّمْهِيْد إلىٰ الدَّقَّاقِيّ الرَّقاشي وعَبْد الله بن سَعِيْد القَطَّان وجميع الكَرَّامِيَّة مطلقاً(٥).

وسنلاحظ أن الرَّقاشي والقَطَّان فصلوا القول في ذٰلِكَ.

وكأن الكَرَّامِيَّة ذهبوا إلىٰ ذٰلِكَ لما رأوا من إجراء أَحْكَام الإسْلَام علىٰ الذين شهدوا باللِّسَان(٦).

وحرر العَضُد الإيْجِيّ والسَّيِّد الشَّرِيْف محل النزاع في ذٰلِكَ:

وانظر رأيهم هٰذَا في: الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٢٣. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٠٤.

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨.

(٢) كَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٨. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٣) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٢٣.

(٤) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٢ عن كتاب الإيمان والإسْلَام لابن تَيْمِيَّة. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال. ونسبه أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص١٥٩ إلىٰ المُرْجِئَة والكَرَّامِيَّة.

(٥) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٩، وفيه ترجمتها.

(٦) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٦.

بأنه لا نزاع في أن التَّصْدِيْق اللِّسَاني يُسَمَّىٰ إيماناً لُغَة، لدلالته علىٰ التَّصْدِيْق القلبي، ولا نزاع أَيْضاً في أنه يترتب عليه في الشَّرْع أَحْكَام الإيمان ظَاهِراً، لأن الشارع جعل مناط الأَحْكَام الأُمُور الظَّاهِرَة المُنْضَبِطَة. والتَّصْدِيْق القلبي هو أمر خفي لا يطلع عليه، بخلاف الإقرار باللِّسَان فإنه مكشوف، فيناط به الأَحْكَام الدنيوية. وإنما النزاع في الإيمان الحقيقي الذي تترتب عليه الأَحْكَام الأُخْرَوِيَّة فيما بينه وبين الله سُبْحَانَهُ[١].

واحتج الكَرَّامِيَّة بما يأتي:

١- تواتر عن الرَّسُوْل ﷺ والصَّحَابَة والتَّابِعِيْن أنهم كانوا يقنعون بالتلفظ بالشهادتين ممن أتىٰ بهما، ولا يستفسرون عن تَصْدِيْقه القلبي وعمله، فيحكمون بإيمانه بمجرد تلفظه بالشهادتين[٢].

٢- إن أُسَامَة بن زَيْد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا حين قَتل من قال: (لا إلٰه إلَّا الله) ذهاباً إلىٰ أنه لم يكن مصدقاً بالقلب، أنكر عليه النَّبِيّ ﷺ وقال له: هلا شققت قلبه؟

٣- قال الرَّسُوْل ﷺ: (أُمرت أن أُقاتل الناس حتىٰ يقولوا لا إلٰه إلَّا الله، فإذا قالوا ذٰلِكَ عصموا مني دماءهم وأموالهم)[٣].

ورُدَّ قول الكَرَّامِيَّة بأنه باطل، يكاد يبلغ مبلغ إنكار النُّصُوْص، وبَيَانه ما يأتي:

أ. إن الله تعالىٰ قال في المنافقين: ﴿ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِأَفۡوَٰهِهِمۡ وَلَمۡ تُؤۡمِن قُلُوبُهُمۡۛ﴾ - المائدة: ٤١، ولو لم يكن بالقلب إيمان لم يكن لهٰذَا القول فائدة، كمن يقول

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٥-٣٢٦.

وانظر: شرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠١. وتَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٦.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٥. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨٣. وشرحه العَقَائِد النَّسَفِيَّة ص١٥٥. ومَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٠. وشرح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد لأَطَّفَيِّش ص٢٠١.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨٣.

لآخر: لم تؤمن يدك أو رجلك. وحاشا أن يكون في كلام الحَكِيْم الخَبِيْر لغو وهذيان(١).

وقد وعد الله سُبْحَانَهُ المنافقين النار، بل قال: ﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ ﴾ - النساء: ١٤٥.

وشَهِدَ الله تعالىٰ عليهم بالكفر بقوله تعالىٰ: ﴿ٱسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ - التوبة: ٨٠.

فالكَرَّامِيَّة الذين قالوا بأن المنافق مُؤْمِن حقاً وليس بكافر، وأن الله غالط في تسميتهم كفاراً بل هم مُؤْمِنُوْن حقاً، لم يكن في كفره شك(٢). وهو قول ظَاهِر الفساد(٣).

والإجماع قائم علىٰ كفر المنافق مع إقراره بلِسَانه وتلفظه بالشهادتين(٤). قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾ وَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَٰلُهُمْ وَأَوْلَٰدُهُمْ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُعَذِّبَهُم بِهَا فِى ٱلدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنفُسُهُمْ وَهُمْ كَٰفِرُونَ ﴿٨٥﴾ ﴾ - التوبة(٥).

ب. قال تعالىٰ: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، ولو

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٥.

وانظر: التَّمْهِيْد للاَّمِشِيّ ص١٢٩.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٦.

وانظر: شرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار ص٧٠٩.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٠.

(٤) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٥. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال.

وانظر: مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

(٥) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال.

كان الإيمان قولاً لكان الله تعالىٰ بقوله لنَبِيّه: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾، آمراً له أن يكذب، لأنهم لما قالوا: ﴿ءَامَنَّا﴾، وعَيْنُ هٰذَا القول منهم إيمانٌ، فقد وجد منهم الإيمان وصاروا مُؤْمِنِيْن، كمن قال: أنا متكلم، وجد منه الكلام وصار متكلماً، فمن قال للأول: لم تؤمن، وللثاني: لم تتكلم، كان كاذباً. ومن جوز أن يأمر الله نبيه ﷺ بالكذب فقد كفر.

ويحقق هٰذَا أن الله تعالىٰ قال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، ولو لم يكن في القلب إيمان لم يكن لهٰذَا معنىً. وهم يقولون للنَّبِيّ ﷺ وللصَّحَابَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: لمّا يدخل الإيمان في قلوبكم أَيْضاً.

وهٰذَا من هٰذَا القائل تسوية بين النَّبِيّ ﷺ وجميع المُؤْمِنِيْن وبين المنافقين، وفساد هٰذَا ظَاهِر[١].

والآية دليل علىٰ أن القول العاري عن الاعْتِقَاد ليس بإيمان، وأنه لو كان في قلوبهم إيمان لكانوا مُؤْمِنِيْن، لجمعهم بين التَّصْدِيْق بالقلب والقول باللِّسَان.

وهٰذَا ما دلت عليه السُّنَّة بأَحَادِيْث، منها:

عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النَّبِيّ ﷺ قال: (أُمرتُ أن أُقاتل الناس حتىٰ يشهدوا أن لا إلٰه إلَّا الله ويؤمنوا بي، فإن شهدوا أن لا إلٰه إلَّا الله، وآمنوا بي، وبما جئت به، فقد عصموا مني دماءهم إلَّا بحقها وحسابهم علىٰ الله) - رواه مُسْلِم في صَحِيْحه[٢].

ج. قوله تعالىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ - البقرة: ٨.

وقوله تعالىٰ: ﴿۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، يفيد أن

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٥.

وانظر الرد بالآية في: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٨٥-٢٨٧. والتَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٢٩.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٣٨-٣٩.

الإيمان ليس فعل اللِّسَان بل فعل القلب.

وفي هاتين الآيتين أثبت تعالىٰ التَّصْدِيْق اللِّسَاني، ونفىٰ الإيمان، فعلم أن المُرَاد به التَّصْدِيْق القلبي دون اللِّسَاني[1].

د. وقال تعالىٰ: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا ۖ قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم ۖ بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ - الحُجُرَات: ١٧، ولو لم يكن الإيمان إلَّا باللِّسَان لكانوا إذا نطقوا به فقد صدقوا، فلم يكن لقوله تعالىٰ: ﴿إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ ﴾ معنىً.

هـ. وقال تعالىٰ: ﴿إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ ۖ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۖ ﴾ - الممتحنة: ١٠، ولو لم يكن الإيمان إلَّا القول لكان كل سامع وَاحِـداً، ولم يكن لقوله تعالىٰ: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ ۖ ﴾ معنىً.

و. وقال تعالىٰ: ﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ ﴾ - النساء: ٢٥. ففي قوله تعالىٰ: ﴿مِّن فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ۚ ﴾، وقوله تعالىٰ بعده: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ ۚ ﴾، دليل أن الإيمان حقيقة بالقلب، حيث يعلم الله تعالىٰ به وحده[2].

ز. المتأمل لحَدِيْث أُسَامَة بن زَيْد: (هلا شققت قلبه؟) يجد أنه دليل لمن يقول: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب. فهو كما يقول التَّفْتَازَانِيّ: لنا لا علينا[3].

ح. قوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ ﴾ - الأنفال.

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٥. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨٣.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٥-٨٠٦.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٨٣.

فالله تعالىٰ لم يجعل للإيمان حقيقة إلَّا بالعَمَل علىٰ هٰذِهِ الشروط. فمن زعم أن الإيمان هو القول خاصة، جعله مُؤْمِناً حقاً وإن لم يكن هناك عمل، وهٰذَا عناد لله ورَسُوْله(١).

ولو كان الإيمان هو الإقرار فقط، لما كان لزِيَادَة الإيمان الوَارِدَة في هٰذِهِ الآية وغيرها معنىً(٢).

ط. أعطىٰ الله تعالىٰ كل جارحة عملاً لم يعطه الأُخْرَىٰ، فعمل القلب الاعْتِقَاد، وعمل اللِّسَان القول، وعمل اليد التناول، وعمل الرِّجْل المشي، وكلها يجمعها اسم العَمَل.

فالإيمان كله مبني علىٰ العَمَل من أوله إلىٰ آخره، إلَّا أنه يتفاضل في الدرجات.

فالذي يقول بأن القول دون العَمَل فقد تناقض، لأنه إذا جعله قولاً فقد أقر أنه عمل، بدليل:

قوله تعالىٰ في عمل القلب: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾ - النَّحْل: ١٠٦.

وقوله تعالىٰ: ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ - التحريم: ٤.

وقوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ - الأنفال: ٢، والحج: ٣٥.

وقوله ﷺ: (إن في الجسد لمُضْغَةً إذا صَلَحت صلح سائر الجسد، وهي القلب) - أَخْرَجَهُ الشَّيْخَان.

فإذا كان القلب مطمئناً مرة، ويصغي مرة، ويوجل ثالثة، ثم يكون منه الصَّلَاح والفساد، فأي عمل أكثر من هٰذَا؟

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٦٥.
(٢) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٥٨.

وقوله تعالىٰ في عمل اللِّسَان: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ - النساء: ١٠٨، فذكر القول ثم سماه عملاً.

وقال تعالىٰ: ﴿ وَإِن كَذَّبُوكَ فَقُل لِّي عَمَلِي وَلَكُمْ عَمَلُكُمْ أَنتُم بَرِيٓـُٔونَ مِمَّآ أَعْمَلُ وَأَنَا۠ بَرِيٓءٌ مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ - يُوْنُس: ٤١.

وهل كان عمل رَسُوْل الله ﷺ معهم إلاَّ دعاؤه إياهم إلىٰ الله؟ وردهم عليه قوله بالتكذيب، وقد أسماها ها هنا عملاً...، إلىٰ غير ذٰلِكَ من الآيات المماثلة.

ثم إن المُسْتَفِيْض من كلام العَرَب تسميتهم الكلام عملاً من ذٰلِكَ: قولهم: لقد عمل فُلَان اليوم عملاً كَثِيْراً، إذا نطق بحق وأقام الشهادة. وكذٰلِكَ: إن أسمع رجلٌ صاحبه مكروهاً، قيل: قد عمل به الفاقرة. ونحوه من القول، فسموه عملاً، وهو لم يزده علىٰ المنطق(١).

ي. أَحَادِيْث زِيَادَات قَوَاعِد الإيمان بعضها بعد بعض، ففي حَدِيْث منها أربع، وآخر خمس، وآخر تسع، وآخر أكثر من ذٰلِكَ.

فمن الأربع: حَدِيْث ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: لما سأل وفد عَبْد القَيْس النَّبِيّ ﷺ عما يؤمرون به، فقال: آمركم بأربع، وأنهاكم عن أربع. وذكر الإيمان وفسره لهم بأنه: شهادة أن لا إلٰه إلاَّ الله، وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تؤدوا خمس ما غنمتم... إلخ.

ومن الخمس: حَدِيْث ابن عُمَر أنه سمع رَسُوْل الله ﷺ يقول: بني الإسْلَام علىٰ خمس: شهادة أن لا إلٰه إلاَّ الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رَمَضَان، وحج البيت.

---

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٧٦-٧٨.

وكذٰلِكَ أَحَادِيْث التسع، وحَدِيْث البضعة والسبعين جزءاً، وحَدِيْث الشُّعَب.

هٰذَا آخر ما وصف به رَسُوْل الله ﷺ الإيمان، لأن العدد إنما تناهىٰ به، وبه كملت خصاله.

فلو كان الإيمان كَامِلاً بالإقرار، ورَسُوْل الله ﷺ بمَكَّة في أول النُّبُوَّة كما يقول هٰؤُلَاءِ، ما كان للكَمَال معنىٰ، وكيف يكمل شَيْئاً قد استوعبه وأتىٰ علىٰ آخره؟[1].

فحَدِيْث شُعَب الإيْمَان يَدُلّ علىٰ أن الإيمان درجات بعضها فوق بعض، أولها وأعلاها الشهادة باللِّسَان، فإذا نطق بها قائلها وأقر بما جاء من عند الله لزمه اسم الإيمان بالدخول فيه بالاسْتِكْمَال عند الله، وكلما ازداد لله طاعة وتقوىٰ ازداد به إيماناً[2].

ك. قوله تعالىٰ: ﴿ الٓمٓ ۝١ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ ۝٢ وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ ۝٣ ﴾ - العنكبوت: ١-٣.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ ﴾ - العنكبوت: ١٠.

فالله تعالىٰ امتحنهم بتَصْدِيْق القول بالفعل، ولم يرضَ منهم بالإقرار دون العَمَل، حتىٰ جعل أحدهما من الآخر[3].

ل. القول بأن الإيمان مجرد الإقرار باللِّسَان يفضي إلىٰ تكفير من لم يُظهر ما أبطنه من التَّصْدِيْق والطاعة، والحُكْم بنقيضه لمن أظهر خلاف ما أبطن من الكفر بالله ورَسُوْله[4].

---

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٥٧-٦٢.
(٢) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٦٦.
(٣) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٦٦.
(٤) الكُلِّيَّات للكَفَوِيّ ص٢١٤.

القول الخامس: الإيمان هو الإقرار باللّسَان بشرط وجود المَعْرِفَة بالقلب:

وهو قول الفَضْل الرَّقَاشِيّ.

والمَعْرِفَة عنده ضرورية، فهي توجد لا محالة، ولا تكون إيماناً لأنه اسم لفعل مكتسب لا ضروري، ولٰكِن عند وجود هٰذَا الضروري يكون الإقرار إيماناً(١).

وبه قال غَيْلَان بن مُسْلِم الدِّمَشْقِيّ(٢).

فالمَعْرِفَة شرط لكون الإقرار اللِّسَاني إيماناً، لأنها داخلة في مُسَمَّىٰ الإيمان(٣).

القول السادس: الإيمان هو الإقرار إذا كان مقروناً بالمَعْرِفَة والتَّصْدِيق، ولا يكون القول عنده إيماناً بلا مَعْرِفَة ولا تَصْدِيق. وإذا اقترن القول بهما كان القول هو الإيمان لا هما:

وهو قول عَبْد الله بن سَعِيْد القَطَّان(٤).

القول السابع: الإيمان هو المَعْرِفَة بالقلب:

وهو قول الجهم بن صَفْوَان، وأبي الحُسَيْن الصَّالِحِيّ أحد رؤساء القَدَرِيَّة(٥)

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩.

وانظر القول في: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨.

(٢) كَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن ج١ ص٢٩٨. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٣) عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٣.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩.

وانظر هٰذَا القول في: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٨.

(٥) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩. ونقله عنه ابن أبي العِزّ في: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة

. . . .

ص٤٦٠و٤٦٢.

وفي الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص١٠١: (قال الجمهية: الإيمان مَعْرِفَة الله بالقلب، وإن لم يكن معها شهادة لِسَان، ولا إقرار بنُبُوَّة، ولا شيء من أداء الفرائض).

وانظر قول جَهْم في: التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٣. والمَعَالِم الدِّيْنِيَّة ليَحْيَىٰ بن حَمْزَة ص١١٧.

وذكر البَغْدَادِيّ في الفَرْق بين الفِرَق رأي الصَّالِحِيّ في ص٢٠٧، ورأي جَهْم في ص٢١١، حيث قالا: (الإيمان هو المَعْرِفَة بالله تعالىٰ فقط، والكفر هو الجهل به فقط).

وذكر من رأي الصَّالِحِيّ: (أن الصلاة والزكاة والصيام والحج طاعات، وليست بعِبَادَة لله تعالىٰ، وأن لا عِبَادَة له إلَّا الإيمان به، وهو معرفته).

وانظر رأي الصَّالِحِيّ في: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤٢، ورأي الجهم في ج١ ص٧٤.

وذكر التَّفْتَازَانِيّ قول الجهم والصَّالِحِيّ في: شرح المَقَاصِد ج٥ ص١٧٧.

ونسب السَّيِّد الشَّرِيْف قول (الإيمان هو المَعْرِفَة بالله) إلىٰ جَهْم في: شرح المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٣.

وفي الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٦١: (قال الجَهْمِيَّة: الإيمان هو المَعْرِفَة بالله فحسب).

وعزاه القَاضِي عَبْد الجَبَّار في شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٨ إلىٰ النَّجَّارِيَّة وجَهْم.

وعزاه القَاسِم بن مُحَمَّد في الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥ إلىٰ الجَهْمِيَّة. وكذا في مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

وذكره السَّالِمِيّ ولم يعزه إلىٰ أحد في: مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٠.

وذكر الشَّهْرَسْتَانِيّ في المِلَل والنِّحَل ج١ ص٧٤ قول الجهم: (من أتىٰ بالمَعْرِفَة ثم جحد بلِسَانه لم يكفر بجحده، لأن العلم والمَعْرِفَة لا يزولان بالجحد، فهو مُؤْمِن).

وقد يعبر عن المَعْرِفَة بالتَّصْدِيْق، قال السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢١:

ومُرْجِئتهم(١).

وقال الأَشْعَرِيّ في بعض كتبه: إن الذي أختاره في الإيمان هو ما ذهب إليه الصَّالِحِيّ، إلَّا أن المشهور من مَذْهَبه هو التَّصْدِيْق بالقلب(٢)، كما تقدم.

ونُسِبَ هٰذَا القول إلىٰ المَرِيْسِيّ(٣).

ونسبه التَّفْتَازَانِيّ إلىٰ الشِّيْعَة، وأوضح المُرَاد به بأنه مَعْرِفَة ما اشتهر كونه من الدِّيْن بحيث يعلم من غير نظر واستدلال، كمَعْرِفَة الله تعالىٰ بوَحْدَانِيَّته وسائر ما يليق به وتنزهه عما لا يليق به، وكوجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذٰلِكَ(٤).

وذهب الجهم إلىٰ أن الإيمان لا يتبعض، أي: لا ينقسم إلىٰ عقد، وقول، وعمل. وقال: ولا يتفاضل أهله فيه، فإيمان الأنبياء وإيمان الأُمَّة علىٰ نمط وَاحِد، إذ المَعَارِف لا تتفاضل(٥).

(وعند الجَهْمِيَّة: الإيمان مجرد التَّصْدِيْق).

وانظر: مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٤.

وفي الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٦: (وذهب بعض القدماء إلىٰ أن الإيمان هو المَعْرِفَة بالقلب والإقرار بها).

(١) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٧. وفي لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٢ نَقْلاً عن كتاب الإيمان والإسْلَام لابن تَيْمِيَّة: هو قول بعض المُرْجِئَة.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٧٩٩.

وقال التَّفْتَازَانِيّ في شرح المَقَاصِد ج٥ ص١٧٧: (وقد يميل إليه الأَشْعَرِيّ).

(٣) الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥. ومُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

(٤) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص١٧٧.

ونسب القول إلىٰ الإمَامِيَّة يَحْيَىٰ بن حَمْزَة في المَعَالِم الدِّيْنِيَّة ص١١٧.

(٥) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص٧٤.

قال الجهم: الإيمان هو مَعْرِفَة الله تعالىٰ وحده بالقلب. أما الإقرار باللِّسَان فليس بركن فيه ولا شرط، حتىٰ أن من عرف الله بقلبه ثم جحد بلِسَانه، ومات قبل أن يقرّ به، فهو مُؤْمِن كَامِل الإيمان.

قال العَيْنِيّ: وهٰذَا بعيد من الصواب، لمخالفته ظَاهِر الحَدِيْث - أي: حَدِيْث جِبْرِيْل -[1].

وظن الجَهْمِيَّة أن الإنسان قد يكون مُؤْمِناً كَامِل الإيمان بقلبه، وهو مع هٰذَا يسب الله ورَسُوْله، ويعادي أَوْلِيَاء الله، ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء، ويهدم المساجد، ويهين المصاحف، ويكرم الكفار، ويهين المُؤْمِنِيْن.

قالوا: هٰذِهِ معاصٍ لا تنافي إيمان قلبه، بل يفعل هٰذَا وهو في البَاطِن مُؤْمِن.

قالوا: وإنما ثبت له أَحْكَام الكفر في الدنيا، لأن هٰذِهِ الأقوال والأفعال أمارة علىٰ الكفر، فيحكم بالظَّاهِر كما يحكم بالإقرار والشهود، وإن كان البَاطِن قد يكون بخلاف ما أقر به وبخلاف ما شَهِدَ به[2].

وحُجَّة الجَهْمِيَّة:

إيمان الملائكة، فإنهم كانوا مُؤْمِنِيْن قبل أن يخلق الله الرسل[3].

ورُدَّ بما يأتي:

١- إن الإيمان يكون بالقلب، وبالقلب يكون التَّصْدِيْق، فالإيمان هو التَّصْدِيْق.

وليست المَعْرِفَة الخالية عن التَّصْدِيْق إيماناً.

٢- ضد الإيمان هوالكفر، والكفر هو التكذيب، والتكذيب ينافي التَّصْدِيْق لا

(١) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص١٠٢.
(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٨.
(٣) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص١٠١.

المَعْرِفَة، إذ ما يضادها النكرة والجهالة.

٣- ليس كل من جهل حقاً يكذّب به، لأن الإيمان بجميع الأنبياء والرسل وبجميع الكتب وجميع الملائكة ثَابِت وهو التَّصْدِيْق، والمَعْرِفَة بأَعْيَانهم منعدمة، وأهل العناد كانوا يعرفونه كما يعرفون أبناءهم، وكانوا يكتمون الحق وهم يعلمون، ولم يثبت لهم الإيمان بتلك المَعْرِفَة لانعدام التَّصْدِيْق وثُبُوْت ما يضاده وهو التكذيب(١).

٤- لازم هٰذَا القول: أن فرعون وقومه كانوا مُؤْمِنِيْن، فأنهم عرفوا صدق مُوسَىٰ وهَارُوْن عَلَيْهِمَاالسَّلَامُ، مع أنهم لم يؤمنوا بهما، قال تعالىٰ علىٰ لِسَان مُوسَىٰ لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ - الإسراء: ١٠٢.

وقال تعالىٰ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ - النمل: ١٤.

وأن أهل الكتاب مُؤْمِنُوْن، لأنهم كانوا يعرفون النَّبِيّ ﷺ كما يعرفون أبناءهم، مع أنهم كانوا كافرين به معادين له.

وأن إبْلِيْس مُؤْمِن، لأنه كان يعرف ربه، قال تعالىٰ: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ - الحِجْر: ٣٦، و ص: ٧٩، مع أنه رأس الغواية.

فالقول بأن فرعون وقومه، وأهل الكتاب المعادين للرَّسُوْل ﷺ، وإبْلِيْس كانوا مُؤْمِنِيْن كَامِلي الإيمان، هو ظَاهِر الفساد(٢).

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٨.

وانظر: شرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار ص٧٠٩.

(٢) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٠-٤٦١. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٠٨.

وانظر: مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٠.

٥- قوله تعالىٰ: ﴿ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ ﴾ - البقرة: ١٣٦.

فجعل القول فرضاً حتماً، وجعل معرفته فرضاً، ولم يقل: اعرفوني بقلوبكم، ثم أوجب مع الإقرار الإيمانَ بالكتب والرسل كإيجاب الإيمان. ولم يجعل لأحد إيماناً إلَّا بتَصْدِيْق النَّبِيّ ﷺ في كل ما جاء به، فقال: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ﴾ - النساء: ٦٥، ومثل هٰذِهِ النُّصُوْص كثير.

فالقول بأن الإيمان هو مَعْرِفَة القلوب بالله وحده يعارض تلك النُّصُوْص[١].

٦- لو كان أمر الله ودينه مبنياً علىٰ قولهم: بأن الله تعالىٰ رضي عنهم بمعرفتهم إياه، ما عرف الإسْلَام من الجاهلية، ولا فرقت المِلَل بعضها عن الآخر[٢].

القول الثامن: الإيمان هو المَعْرِفَة بالله وبما جاءت الرسل إجمالاً:

وهو مَنْقُوْل عن بعض الفُقَهَاء[٣].

القول التاسع: الإيمان هو العَمَل وحده:

وعزاه الكَرْمَانِيّ في شرح البُخَارِيّ للمُعْتَزِلَة، ولعله لبعضهم[٤].

وفي مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦: (قلنا: يلزم فيمن عرف ولم يقر، ولا قائل به).

وانظر أَيْضاً: الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٨٠. والتَّمْهِيْد للآمِشِيّ ص١٣٣.

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٧٩-٨٠.

(٢) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٧٩-٨٠.

(٣) المَوَاقِف وشرح السَّيِّد الشَّرِيْف عليه ج٨ ص٣٢٣.

(٤) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٦.

القول العاشر: الإيمان هو الإقرار بالله وبكتبه وبرسله وترك الفعل المحرم عقلاً:

وهو قول النَّجَدَات(١)، من فِرَق الخَوَارِج.

وذكر البَغْدَادِيّ مَقَالَة نَجْدَة بن عَامِر الحَنَفِيّ الخارجي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٩هـ: إن الدِّيْن أمران: أحدهما: مَعْرِفَة الله تعالىٰ، ومَعْرِفَة رُسله، وتحريم دماء المُسْلِمِيْن، وتحريم غصب أموال المُسْلِمِيْن، والإقرار بما جاء من عند الله تعالىٰ جُمْلَةً(٢).

القول الحادي عشر: الإيمان هو اجتناب الكَبِيْرَة فحسب:

وهو قول النَّظَّام أبي إسْحَاق بن سَيَّار (المُتَوَفَّىٰ ما بين سنة ٢٢١هـ وسنة ٢٢٣هـ) من شُيُوْخ المُعْتَزِلَة، وهو ابن أُخْت أبي الهُذَيْل العَلَّاف.

ونتيجة هٰذَا القول:

أن الأقوال والأفعال ليس شيء منها إيماناً، والصلاة عنده وأفعالها ليست بإيمان ولا من الإيمان، وإنما الإيمان فيها ترك الكبائر فيها(٣).

القول الثاني عشر: الإيمان هو الإقرار بالله، والمَعْرِفَة برسله وبجميع ما جاء من عند الله تعالىٰ مما نصّ عليه المُسْلِمُوْن: من الصلاة والزكاة والصيام

---

(١) الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥.

وذكره ابن المُرْتَضَىٰ في مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار ص٨٦ بقوله: (النَّجَدَات: الإيمان هو الإقرار والمَعْرِفَة بالله وكتبه وترك ما في العقل تحريمه).

(٢) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٨٩.

(٣) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص١٤٤.

والحج، وكل ما لم يختلفوا فيه:

وهو قول مُحَمَّد بن شَبِيْب من مُرْجِئَة القَدَرِيَّة[1].

وقال: إن الإيمان يتبعض، ويتفاضلُ الناسُ فيه، والخَصْلَة الوَاحِدَة من الإيمان قد تكون بعضَ الإيمان، وتاركُها يكفر بترك بعض الإيمان، ولا يكون مُؤْمِناً بإصَابَة كله[2].

القول الثالث عشر: الإيمان في القلب واللِّسَان، وأنه المَعْرِفَة بالله تعالىٰ، والمحبةُ والخضوعُ له بالقلب، والإقرار باللِّسَان أنه وَاحِد ليس كمثله شيء، ما لم تقم حُجَّة الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، **فإن قامت عليهم حجتهم لزمهم التَّصْدِيْق لهم، ومَعْرِفَة ما جاء من عندهم في الجُمْلَة من الإيمان، وليست مَعْرِفَة تفصيل ما جاء من عندهم إيماناً ولا من جملته، وأن كل خَصْلَة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بعض إيمان، ومجموعها إيمان:**

وهو قول يُوْنُس بن عَوْن وأتباعه اليُوْنُسِيَّة، وهم من المُرْجِئَة[3].

---

(1) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٧.

وفي مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٨: (زعم أصحاب مُحَمَّد بن شَبِيْب من المُرْجِئَة أن الإيمان الإقرار بالله والمَعْرِفَة بأنه وَاحِد، ليس كمثله شيء، والإقرار والمَعْرِفَة بأنبياء الله وبرسله وبجميع ما جاءت به من عند الله مما نص عليه المُسْلِمُوْن، ونقلوه عن رَسُوْل الله ﷺ من الصلاة والصيام وأشباه ذٰلِكَ مما لا اختلاف فيه بينهم ولا تنازع).

وانظر: مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦. والأَسَاس لعَقَائِد الأكياس ص١٨٥. وفيهما: قوله: (الإيمان هو الإقرار بالله ورَسُوْله والمَعْرِفَة بذٰلِكَ وما نُص عليه، أو ما أُجمعَ عليه لا ما اسْتُخْرِجَ).

(2) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٧.

(3) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٣.

وانظر: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٣٨.

وهٰذِهِ مَقَالَة أصحاب أبي شَمِر، ويُوْنُس، من المُرْجِئَة[١].

القول الرابع عشر: الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالىٰ وتَعْظِيمه وترك الاستكبار عليه:

وهو قول غَسَّان من المُرْجِئَة.

وفارق اليُوْنُسِيَّة (أتباع يُوْنُس بن عَوْن) بأن سمىٰ كل خَصْلَة من الإيمان بعض الإيمان[٢].

وزعم غَسَّان أن قوله هٰذَا هو كقول أبي حَنِيْفَة فيه.

ورده البَغْدَادِيّ بأن هٰذَا غلط منه عليه، لأن أبا حَنِيْفَة قال: إن الإيمان هو المَعْرِفَة والإقرار بالله تعالىٰ وبرسله وبما جاء من الله تعالىٰ ورسله في الجُمْلَة دون التفصيل[٣].

القول الخامس عشر: الإيمان هو ما عَصَم من الكفر. وهو اسم لخصالٍ من تركها أو ترك خَصْلَة منها كفر، ومجموع تلك الخصال إيمان، ولا يقال للخَصْلَة منها إيمان ولا بعض إيمان:

وهو قول أبي مُعَاذ التُّوْمَنِيّ وأتباعه التُّوْمَنِيَّة، وهم من المُرْجِئَة[٤].

---

(١) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٥.

(٢) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٣.

وانظر: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٣٩. ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢٢١.

(٣) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٣.

وانظر: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٣٩.

(٤) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٣. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤١.

القول السادس عشر: الإيمان هو الإقرار والمَعْرِفَة بالله وبرسله، وبكل ما يجب في العقل فعلُه. وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المَعْرِفَة به من الإيمان:

وهو قول أبي ثَوْبَان وأتباعه الثَّوْبَانِيَّة من المُرْجِئَة[١].

وهٰؤُلَاءِ فارقوا اليُونُسِيَّة والغَسَّانِيَّة بإيجابهم في العقل شَيْئاً قبل ورود الشَّرْع بوجوبه[٢].

القول السابع عشر: الإيمان هو المَعْرِفَة والإقرار بالله تعالىٰ، وبما جاء من عنده مما اجتمعت عليه الأُمَّة، كالصلاة والزكاة والصيام والحج وتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير ووطء المحارم ونحو ذٰلِكَ، وما عرف بالعقل من عدل الإيمان وتَوْحِيْده ونفي التشبيه عنه، وكل ذٰلِكَ إيمان، والشاك فيه كافر، والشاكّ في الشاك أَيْضاً كافر، ثم كذٰلِكَ أَبَداً. وهٰذِهِ المَعْرِفَة لا تكون إيماناً إلَّا مع الإقرار:

وهو قول أبي شَمِر من مُرْجِئَة القَدَرِيَّة[٣].

وذكر البَغْدَادِيّ: أنه أراد بالعقل قوله بالقدر، وأراد بالتَّوْحِيْد نفيَهُ عن الله صفاته الأزلية.

وأوضح: أن هٰذِهِ الفرقة عند أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة أَكْفَرُ أصناف المُرْجِئَة، لأنها جمعت بين ضلالتي القدر والإرجاء.

ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢٢١.

(١) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٤. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٣٩. ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٦.

(٢) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٤.

(٣) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٦.

وانظر: المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤٣.

والعَدْل الذي أشار إليه أبو شَمِر شرك علىٰ الحقيقة، لأنه أراد به إثبات خَالِقِين كَبِيْرين غير الله تعالىٰ.

وتَوْحِيْده الذي أشار إليه تعطيل، لأنه أراد به نفي علم الله تعالىٰ وقدرته ورؤيته وسائر صفاته الأزلية.

وقوله في مخالفيه إنهم كَفَرَة، وإن الشاك في كفرهم كافر، مقابَل بقول أَهْل السُّنَّة فيه إنه كافر، وإن الشاك في كفره كافر(١).

القول الثامن عشر: الإيمان هو المَعْرِفَة الثانية بالله تعالىٰ، والمحبة، والخضوع، والإقرار بما جاء به الرَّسُوْل ﷺ، وبما جاء من الله تعالىٰ، أما المَعْرِفَة الأوْلَىٰ فهي اضطرار وليس بإيمان:

وهو قول غَيْلَان بن مَرْوَان القَدَرِيّ، وهو من مُرْجِئَة القَدَرِيَّة(٢).

فالمَعْرِفَة علىٰ أصله نوعان: فطرية ضرورية، وهو علمه بأن للعالم صانعاً، ولنفسه خَالِقاً، وهٰذِهِ المَعْرِفَة لا تُسَمَّىٰ إيماناً، إنما الإيمان هو المَعْرِفَة الثانية المكتسبة(٣).

وحكىٰ زُرْقَان في مَقَالَاته عن غَيْلَان: أن الإيمان هو الإقرار باللِّسَان، وأن المَعْرِفَة بالله تعالىٰ ضرورية فعل الله تعالىٰ، وليست من الإيمان(٤).

---

(١) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٦.

(٢) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٦. والمِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤٣. ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٧.

(٣) المِلَل والنِّحَل للشَّهْرَسْتَانِيّ ج١ ص١٤٣. ومَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٧، وفي هامشه: يريد بالمَعْرِفَة الثانية المَعْرِفَة الناشئة عن نظر واستدلال.

(٤) الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٢٠٦.

وفي مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٧: (وذكر زُرْقَان عن غَيْلَان: أن الإيمان

القول التاسع عشر: الإيمان هو الإقرار بالله، وبرَسُوْله، وبالإمَام، وبجميع ما جاء من عندهم، فأما المَعْرِفَة بذٰلِكَ فضرورة عندهم، فإذا أقرَّ وعَرَفَ فهو مُؤْمِن مُسْلِم، وإذا أقرَّ ولم يعرف فهو مُسْلِم وليس بمُؤْمِن:

وهو قول جُمْهُوْر الرَّافِضَة(١).

القول العشرون: الإيمان هو جميع الطاعات، والكفر جميع المعاصي:

وهو قول ابن جبرويه من الرَّافِضَة(٢).

القول الحادي والعشرون: الإيمان اسم للمَعْرِفَة والإقرار ولسائر الطاعات، فمن جاء بذٰلِكَ كله كان مستكمل الإيمان. ومن ترك شَيْئاً مما افترض الله عليه غير جاحد له فليس بمُؤْمِن، ولٰكِن يُسَمَّىٰ فاسقاً، وهو من أهل الملة، تحل مناكحته وموَارَثته، ولا يكفرون المتأولين:

وهو قول عَلِيّ بن ميثم وأصحابه من الرَّافِضَة(٣).

القول الثاني والعشرون: الإيمان هو المَعْرِفَة والإقرار واجتناب ما فيه الوعيد:

وهو قول جُمْهُوْر الزَّيْدِيَّة وأوائلهم.

وجعلوا مُوَاقَعَةَ ما فيه الوعيد كفراً، ليس بشرك ولا جُحُود، بل هو كفرُ نعمةٍ.

هو الإقرار باللِّسَان وهو التَّصْدِيْق، وأن المَعْرِفَة بالله فعلُ الله، وليست من الإيمان في قليل ولا كثير. واعتلَّ بأن الإيمان في اللُّغَة هو التَّصْدِيْق).

(١) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص١٢٥.

(٢) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص١٢٥.

(٣) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص١٢٦.

وكذٰلِكَ قولهم في المتأولين إذا قالوا قولاً هو عصيان وفسق[١].

القول الثالث والعشرون: الإيمان جميع الطاعات. وليس ارتكاب كل ما جاء فيه الوعيد كفراً:

وهو قول بعض متأخري الزَّيْدِيَّة[٢].

الخُلَاصَة:

من خلال هٰذَا العرض لأقوال الفِرَق الإسْلَامِيَّة في الإيمان يتضح لنا ما يأتي:

١- الأقوال الثلاثة الأُوْلَىٰ هي المعوَّل عليها اليوم في الفِرَق الإسْلَامِيَّة، ولها أتباع، فهي تمثل السواد الأعظم من عُلَمَاء الأُمَّة وأتباعهم.

أما الأقوال الأُخْرَىٰ فقد انقرض أصحابها ومتابعوها، ولم يبق منها إلَّا ما ذكر من حكاية مَقَالَاتهم في الكتب.

٢- جميع العُلَمَاء يتفقون علىٰ أن الإيمان هو تَصْدِيْق القلب، لٰكِنهم اختلفوا في إطلاق اسم الإيمان علىٰ الإقرار باللِّسَان، وعلىٰ العَمَل بالأركان.

٣- جميع العُلَمَاء يتفقون علىٰ وجوب جميع الطاعات المَفْرُوْضَة، وعلىٰ استحباب النوافل المشروعة.

٤- خلاف أصحاب القول الثاني (الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان)، مع أصحاب القول الأول (الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان، والعَمَل بالأركان)، من أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة، هو اختلاف صوري.

---

(١) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص١٤٩.

(٢) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص١٤٩.

بينه ابن أبي العِزّ: بأن كون أَعْمَال الجوارح لازمة لإيمان القلب، أو جزءاً من الإيمان، لاتفاق جميعهم علىٰ أن مرتكب الكَبِيْرَة لا يخرج من الإيمان، بل هو في مشيئة الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له.

لذٰلِكَ قال: هو نزاع لفظي لا يترتب عليه فساد اعْتِقَاد[١].

وأوضح هٰذَا النزاعَ اللفظيَّ بعضُ المحققين، كما ذكر الرِّيْحَاوِيّ، بأن الشَّافِعِيّ ومن وَافَقَهُ يقولون بأن الأَعْمَال رُكْن من الإيمان الكَامِل، بمعنىٰ أن تاركها لا يكون كافراً، بل يخرج عن الإيمان الكَامِل، لا عن حقيقة الإيمان[٢].

وقال الأُبِّيّ: إذا نظرت إلىٰ الأقوال في الإيمان لا تجد بينها اختلافاً.

فالسَّلَف لا يعنون بأن الإيمان هو التَّصْدِيْق والعَمَل، أن العَمَل جزء منه بحيث ينعدم الإيمان لانعدامه، كما هو شأن كل جزء، لإجماعهم علىٰ أن العاصي بترك بعض الواجبات هو مُؤْمِن، فلم تبق إضافة العَمَل إليه إلَّا أنها إضافة كَمَال.

وكذا يقول المتكلمون: إن أَكْمَل التَّصْدِيْق ما صحبه العَمَل.

والقول بأنه التَّصْدِيْق والنطق، فإذا صح أن التَّصْدِيْق ليس بإيمان فما ذٰلِكَ إلَّا لأن النطق شرط في الإيمان لا أنه جزء منه.

فليس الإيمان عند الجميع إلَّا التَّصْدِيْق كما فسره به في الحَدِيْث، وناهيك من تَفْسِيْر صاحب الشَّرْع[٣].

وقال الشَّيْخ عَلِيّ الصَّعِيْدِيّ: التَّحْقِيْق أن الإيمان المخلص عند الله، الناجي

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٣ في بَيَانه للاختلاف بين أبي حَنِيْفَة وأَهْل السُّنَّة.

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٧، وأشار إلىٰ السَّعْد التَّفْتَازَانِيّ.

(٣) شرح الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ علىٰ مُسْلِم ج١ ص١١٠.

صاحبه به من الخلود في النار، هو التَّصْدِيْق فقط.

نعم، الإيمان الذي يكون صاحبه ناجياً من ذٰلِكَ مع جريان الأَحْكَام عليه في الدنيا لا يحصل بالتَّصْدِيْق وحده، فلا بد من مصاحبة النطق له.

ومُرَاد جُمْهُوْر المُحَدِّثِيْن والمتكلمين والفُقَهَاء والمُعْتَزِلَة من الإيمان المركب من الثلاثة هو الإيمان الكَامِل[1].

وعلىٰ هٰذَا:

فإن الأصل في الإيمان هو التَّصْدِيْق القلبي، وهٰذَا مُتَّفَق عليه. وهو الذي ينجي صاحبه من الخلود في النار.

أما الإقرار باللِّسَان فهو شرط لإجراء الأَحْكَام في الدنيا.

وأما العَمَل بالأركان فهو لبَيَان الإيمان الكَامِل، لأنهم أجمعوا علىٰ أنه لو صدّق بقلبه، وأقر بلِسَانه، وامتنع عن العَمَل بجوارحه، أنه عاص لله تعالىٰ مستحق الوعيد، كما تقدم.

فالخلاف لم يكن حقيقياً بين الأقوال الثلاثة.

ولم يبق إلَّا الخلاف المترتب علىٰ تعريف الإيمان في قضية زوال الذنوب، وهو:

١- أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة يقولون بأن اسم الإيمان لا يزول بذنب دون الكفر، ومن كان ذنبه دون الكفر فهو مُؤْمِن وإن فَسَقَ بمعصية.

٢- الكَرَّامِيَّة الذين يزعمون أن الإيمان هو الإقرار فقط، سواء كان معه إخلاص أو نفاق.

---

(١) حَاشِيَة عَلِيّ الصَّعِيْدِيّ علىٰ كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٣٨.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص١٦.

٣- من زعم من القَدَرِيَّة والخَوَارِج: أن اسم المُؤْمِن يزول عن مرتكبي الذنوب[١].

الفاسق مُؤْمِن:

إن من مَذْهَب أهل الحق وصف الفاسق بكونه مُؤْمِناً، بدليل:

- من حيث اللُّغَة، إنه مصدق علىٰ التَّحْقِيْق.

- الأَحْكَام الشَّرْعِيَّة المقيدة بخطاب المُؤْمِنِيْن تتوجه علىٰ الفسقة توجُّهها علىٰ الأَتْقِيَاء إجماعاً.

- الفاسق يجري مجرىٰ المُؤْمِن في أَحْكَامه، فيسهم له من المغنم، ويصرف إليه سهم المصالح، ويذبّ عنه، ويدفن في مقابر المُسْلِمِيْن، ويُصَلَّىٰ عليه.

وكل ذٰلِكَ يقطع بكونه منهم[٢].

---

(١) انظر هٰذَا الخلاف في قضية زوال الذنوب في: الفَرْق بين الفِرَق للبَغْدَادِيّ ص٣٥١.

(٢) الإِرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٧.

٩٦

الفصل الثاني

زِيَادَة الإيمان ونقصانه

زِيَادَة الإيمان ونقصانه

من فُرُوْع اختلاف العُلَمَاء في حقيقة الإيمان، موضوع زِيَادَة الإيمان ونقصانه.

اختلفوا في الإيمان هل يَزِيْد وينقص؟ فمنهم من أثبته، ومنهم من نفاه.

وجعل الإِمَام الرَّازِيّ وكثير من المتكلمين ذٰلِكَ فرعاً عن تَفْسِيْر الإيمان(١).

وأيده الإِيْجِيّ فذكر: أن الإيمان إذا فُسِّرَ بالتَّصْدِيْق فلا يقبلهما، وإن فُسِّرَ بالأَعْمَال فيقبلهما(٢).

وهٰذَا مفاد ما ذكره الجُوَيْنِيّ، إذ قال:

إذا حملنا الإيمان علىٰ التَّصْدِيْق فلا يفضل تَصْدِيْق تَصْدِيْقاً، كما لا يفضل علم علماً.

ومن حمله علىٰ الطاعة سراً وعلناً، وقد مال إليه القلانسي، فلا يبعد علىٰ ذٰلِكَ إطلاق القول بأن الإيمان يَزِيْد بالطاعة، وينقص بالمعصية. وهٰذَا مما لا نؤثره(٣).

---

(١) مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٢٩. والمَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣٠ نَقْلاً عن الرَّازِيّ.

(٢) المَوَاقِف ج٨ ص٣٣٠.

وفي شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١ بعد أن ذكر كلام الرَّازِيّ قال: (فإن قلنا هو التَّصْدِيْق فلا يتفاوت، وإن قلنا هو الأَعْمَال فمتفاوت).

وشرح الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ علىٰ صَحِيْح مُسْلِم ج١ ص١٠٩و١١١.

وانظر: أُصُوْل الدِّيْن للبَغْدَادِيّ ص٢٥٢.

(٣) الإِرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٩، وبهامشه:

وفسر حسن چَلَبِي الفَنَارِيّ الأَعْمَال الوَارِدَة في تعريف الإيْجِيّ بقوله:

إذا أُريد بها مطلق الطاعات فرضاً كان أو نفلاً، تركاً أو فعلاً، كما ذهب إليه البعض، فازدياده وانتقاصه بحسب المواظبة عليها وتركها ظَاهِر.

وإذا أُريد بها ما هو المَفْرُوْض منها كما ذهب إليه آخرون فازدياده إنما هو بحسب ازدياد أوقاتها، وانتقاصه بحسب انتقاصها، أو بعدم وجوبها كما في الحج والزكاة للفَقِيْر[١].

القول الأول: الإيمان يَزِيْد وينقص:

وهو مَذْهَب أَهْل السُّنَّة من سَلَف الأُمَّة وخلفها[٢].

وحكاه فُضيل بن عِيَاض ووَكِيْع عن أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة[٣].

القلانسي: أبو العَبَّاس أَحْمَد بن عَبْد الرَّحْمٰن بن خَالِد، توفي في حدود سنة ٣٣٥هـ.

تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي لابن عَسَاكِر ص٣٩٨.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٢. والقَوْل الفَصْل ص٣٥٩.

(١) حَاشِيَة حسن چَلَبِي علىٰ المَوَاقِف ج٨ ص٣٣٠.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٧ عن ابن بَطَّال، وفي ص٧٨: (مَذْهَب السَّلَف والمُحَدِّثِيْن وجَمَاعَة من المتكلمين).

ونقله السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١ عن ابن تَيْمِيَّة، إذ قال: (مَذْهَب أَهْل السُّنَّة والحَدِيْث علىٰ أن الإيمان يتفاضل، وجُمْهُوْرهم يقولون يَزِيْد وينقص).

ونسبه إلىٰ السَّلَف الإِمَام الرَّازِيّ في: مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٩.

وانظر: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٥٣-٢٥٤ نَقْلاً عن النقاش في الرِّسَالَة بإسناده عن عَبْد الرَّزَّاق. والإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٤٩ وفيه أَسْمَاء كثير من القائلين به وأقوالهم.

(٣) فَتْح البَارِي ج١ ص٦٢.

قال عَبْد الرَّزَّاق في مصنفه: سمعت من أدركت من شُيُوْخنا وأصحابنا: سُفْيَان الثَّوْرِيّ، ومَالِك بن أَنَس، وعُبَيْد الله بن عُمَر، والأَوْزَاعِيّ، ومَعْمَر بن راشد، وابن جُرَيْج، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، يقولون: الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص.

وهٰذَا قول ابن مَسْعُوْد، وحُذَيْفَة، والنَّخَعِيّ، والحسن البَصْرِيّ، وعَطَاء، وطاوس، ومُجَاهِد، وعَبْد الله بن المُبَارَك[١].

والقول: (الإيمان يَزِيْد وينقص) مَرْوِيّ عن أبي هُرَيْرَة، وأبي الدَّرْدَاء، وابن عَبَّاس[٢].

وجَرِيْر بن عَبْد الحَمِيْد[٣].

وأطنب ابن أبي حَاتِم، واللاَّلِكَائِيّ، في نقل ذٰلِكَ بالأسانيد عن جمع كثير من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وكل من يدور عليه الإجماع من الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن[٤].

---

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ عن ابن بَطَّال.

قال الإمَام مَالِك: (الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص). / الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٥٢.

ورُوِيَ عن مُجَاهِد أنه قال: (الإيمان يَزِيْد وينقص، قول وعمل). / الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٥٢.

(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠٤و٤٠٥.

(٣) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٥٢، حيث قال: (الإيمان قول وعمل، والإيمان يَزِيْد وينقص).

(٤) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٢.

وأورد اللاَّلِكَائِيّ أَسْمَاء من قال بأن الإيمان يَزِيْد بالطاعة وينقص بالمعصية:

من الصَّحَابَة، مثل: عُمَر بن الخَطَّاب، وعَلِيّ بن أبي طَالِب، وابن مَسْعُوْد، ومُعَاذ بن جَبَل، وأبو الدَّرْدَاء، وابن عَبَّاس، وابن عُمَر، وعَمَّار، وأبو هُرَيْرَة، وحُذَيْفَة، وعَائِشَة... .

ومن التَّابِعِيْن: عُرْوَة بن الزُّبَيْر، وعَطَاء، وطاوس، ومُجَاهِد، ومَيْمُوْن بن مِهْرَان، وعُمَر بن عَبْد العَزِيْز، وسَعِيْد بن جُبَيْر، والزُّهْرِيّ، وقَتَادَة، وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ... .

وبه قال أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام، ونقله أَيْضاً عن سُفْيَان، والأَوْزَاعِيّ، ومَالِك بن أَنَس[1].

ونقله أبو القَاسِم اللَّالِكَائِيّ في كتاب (السنة) عن الشَّافِعِيّ، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه، وأبي عُبَيْد، وغيرهم من الأَئِمَّة[2].

ومن الفُقَهَاء: مَالِك، والأَوْزَاعِيّ، والسُّفْيَانَان، والشَّافِعِيّ، ومُحَمَّد بن أبي لَيْلَىٰ، وشَرِيْك بن عَبْد الله، والحسن بن صالح، وحَمَّاد بن سلمة، وحَمَّاد بن زَيْد، وعَبْد الرَّحْمٰن بن مَهْدِيّ، وابن المُبَارَك، ووَكِيْع، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وإِسْحَاق بن رَاهَوَيْه، وأبو عُبَيْد، ومُحَمَّد بن إِسْمَاعِيْل البُخَارِيّ... .

شرح أُصُوْل اعْتِقَاد أَهْل السُّنَّة للَّالِكَائِيّ ص١٤٥ وما بعدها، وأورد بعض أقوالهم في ذٰلِكَ. وإِرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٦ عن اللَّالِكَائِيّ.

وفي عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٧-١٠٨ نقل العَيْنِيّ عن ابن بَطَّال واللَّالِكَائِيّ وآخرين.

(١) الإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام ص٧٢.

(٢) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١ نَقْلاً عن كتاب السنة للَّالِكَائِيّ.

وأورد هٰذِهِ الأَسْمَاء: السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦ عن التَّمْهِيْد لابن عَبْد البَرّ.

ونقل قول الإِمَام الشَّافِعِيّ: ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ج١ ص٦٢ عن الحَاكِم في مَنَاقِب الشَّافِعِيّ، وأبي نُعَيْم في الحِلْيَة، بسندهما عن الرَّبِيْع.

ونقله أَيْضاً: التَّفْتَازَانِيّ في شرح المَقَاصِد ج٥ ص٢١٠. ومُحْيِي الدِّيْن بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص٣٥٨.

ونقل الرِّيْحَاوِيّ في نُخْبَة اللآلي ص٩٧ القول عن الشَّافِعِيّ والأَوْزَاعِيّ والبُخَارِيّ.

وقال الإِمَام أَحْمَد في مواضع:

(في رِوَايَة أبي الحَارِث الصائغ أَحْمَد بن مُحَمَّد: «السنة أن تقول: الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص».

وهو مَذْهَب الفُقَهَاء والمُحَدِّثِيْن، ونقل الشَّافِعِيّ علىٰ ذٰلِكَ الإجماع(١).

وبه قال البُخَارِيّ(٢).

ورَوَىٰ اللَّالِكَائِي بسنده الصَّحِيْح عن البُخَارِيّ أنه قال: لقيت أكثر من ألف رجل من العُلَمَاء بالأَمْصَار، فما رأيت أحداً منهم يختلف في أن الإيمان قول وعمل، ويَزِيْد وينقص(٣).

وكذٰلِكَ في رِوَايَة مُحَمَّد بن مُوسَىٰ بن مشيش البَغْدَادِيّ: «الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص، وإذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، والإيمان لا يكون إلَّا بعمل».

وكذٰلِكَ قال في رِوَايَة المروذي أبي بَكْر أَحْمَد بن مُحَمَّد: «الإيمان قول وعمل، والزِّيَادَة في العَمَل، والنقصان في الزنا إذا زنا وسرق»).

الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥٢-١٥٤، وهٰذِهِ الروايات عن أَحْمَد في ص٣١٦.

وقال الإمَام أَحْمَد أَيْضاً:

(في رِوَايَة صالح: «الإيمان يتفاضل بعضه أفضل من بعض، يَزِيْد وينقص، زِيَادته في العَمَل، ونقصانه في ترك العَمَل، مثل تركه الصلاة والزكاة والحج وأداء الفرائض، فهٰذَا ينقص ويَزِيْد بالعَمَل».

وقال في رِوَايَة ابن القَاسِم: «الإيمان يَزِيْد وينقص إذا أتىٰ هٰذِهِ الأشياء التي نهىٰ عنها يكون أنقص ممن لم يفعلها، ويكون هٰذَا أكثر إيماناً منه يكون الإيمان بعضه أكثر من بعض»).

الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣١٨.

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣٠.

(٢) صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ١ باب قول النَّبِيّ ﷺ: بني الإسْلَام علىٰ خمس.

انظره بشَرْح فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠.

(٣) فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١.

وفي عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٧-١٠٨ عدد كَبِيْر من أَسْمَاء الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وأتباع التَّابِعِيْن.

وبه قال أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة[١].

وبه قال الطَّبَرِيّ[٢].

وهو قول دَاوُد بن عَلِيّ[٣].

وتابعه ابن حَزْم الظَّاهِرِيّ[٤].

وبه قال البَيْهَقِيّ[٥].

وبه قال الشَّيْخ عَبْد القَادِر في الغُنْيَة[٦].

واستظهره النَّوَوِيّ[٧].

وابن تَيْمِيَّة[٨].

والأَشْعَرِيّ، حيث قال: (وأجمعوا علىٰ أن الإيمان يَزِيْد بالطاعة وينقص بالمعصية، وليس نقصانه عندنا شكاً فيما أُمرنا بالتَّصْدِيْق به، ولا جهلاً به، لأن ذٰلِكَ كفر، وإنما هو نقصان في مرتبة العلم، وزِيَادَة البَيَان، كما يختلف وزن طاعتنا، وطاعة النَّبِيّ ﷺ، وإن كنا جميعاً مؤدين للواجب علينا)[٩].

---

(١) الإيمان لأبي بَكْر بن أبي شَيْبَة ص٤٦، قال: (الإيمان عندنا قول وعمل، ويَزِيْد وينقص).

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦ نَقْلاً عن التَّمْهِيْد لابن عَبْد البَرّ.

(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦ نَقْلاً عن التَّمْهِيْد لابن عَبْد البَرّ.

(٤) علم الكلام لابن حَزْم ص٨٥.

(٥) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠.

(٦) الغُنْيَة ج١ ص٦٩.

(٧) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨. ونقله ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ج١ ص٦١.

(٨) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ص٤١١ عن كتاب الإيمان والإِسْلَام لابن تَيْمِيَّة.

(٩) رِسَالَة إلىٰ أهل الثغر ص٢٧٢.

وهو قول جَمَاعَة من المتكلمين(١)، والبَاقِلَّانِيّ(٢).

وجعله الحق كل من: الإيْجِيّ، والسَّيِّد الشَّرِيْف(٣).

وبه قال التَّفْتَازَانِيّ(٤).

وهو مَذْهَب الأَشَاعِرَة والمُعْتَزِلَة(٥).

وبه قال ابن عَبْد البَرّ(٦)، وأبو يَعْلَىٰ(٧).

ونقله الشَّيْخ عَلِيّ جمعة في تَحْقِيْقه حَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٠.

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨.

(٢) الإِنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٧.

(٣) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣١.

(٤) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٠.

(٥) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١. والقَوْل الفَصْل ص٣٥٨. وفيهما: (مَذْهَب الأَشَاعِرَة والمُعْتَزِلَة). والإِنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٧.

وفي لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣٠ ذهب إليه جَمَاعَة من محققي الأَشَاعِرَة كالقلانسي وغيره.

وذهب الرَّازِيّ إلىٰ أن القول عند الأَشْعَرِيَّة خلافه، فقال في مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٩: (الإيمان عندنا لا يَزِيْد ولا ينقص)، وسيأتي. وذكر عن المُعْتَزِلَة بأن قولهم يَزِيْد وينقص.

وفي مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٧ نسبه للمُعْتَزِلَة.

وفي المُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٦٧: (ذهب عامة الأَشَاعِرَة، أي: أكثر الأَشَاعِرَة).

وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٠: (مَذْهَب جُمْهُوْر الأَشَاعِرَة).

(٦) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦ عن التَّمْهِيْد لابن عَبْد البَرّ.

(٧) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣٩٥.

وقال أبو عَبْد الله بن بَطَّة: (الإيمان يَزِيْد وينقص، وأن الأَعْمَال الزاكية والأَخْلاَق الفاضلة تَزِيْد فيه وتنميه وتعليه، وأن الأفعال الخبيثة والأَخْلاَق الدنية تمحقه وتفنيه، وتسلب الإيمان من فاعلها وتعريه)(١).

وبه قال الزَّيْدِيَّة(٢)، وبعض الإبَاضِيَّة(٣).

المُـرَاد بزِيَـادَة الإيمان ونقصانه:

زِيَادَة الإيمان تكون بفعل الطاعات، ونقصانه بتركها وفعل المعاصي(٤)، قال الإمَام أَحْمَد في رِوَايَة مُحَمَّد بن مُوسَىٰ: (الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص، وإذا عملت الحسن زاد، وإذا ضيعت نقص، والإيمان لا يكون إلَّا بعمل)(٥).

وتكمن الزِّيَادَة والنقصان بما يأتي:

١- بسبب زِيَادَة العُمْر ونقصانه.

٢- باختصاص بعض الفرائض ببعض الأشخاص، كالزكاة للغَنِيّ، والحج للمستطيع، والعَدْل في الأَحْكَام للولاة والحُكَّام.

---

(١) الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٦٤.

وانظر: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣٢٢ نَقْلاً عن الإبانَة لابن بَطَّة.

(٢) مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٧.

(٣) الموجز لأبي عَمَّار ج٢ ص٧٨. والبُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٨ ناقلاً عن أبي عَمَّار وصاحب المَنْهَج خميس الرُّسْتَاقِيّ، وأبي مَهْدِيّ، وأبي خزر.

وبَهْجَة الأَنْوَار ص١٢٤.

وفي مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢: وهو قول أبي خزر، والجيطالي، وأبي عَمَّار، والثَّمِيْنِيّ.

(٤) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣٩٥-٣٩٧.

(٥) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص١٥٣.

٣- باعتبار وقوع بعض العِبَادَات غير المَفْرُوْضَة ابتداءً فرضنا انتهاءً، ومثل طول القيام وكثرة القِرَاءَة في الصلاة(١).

وهٰذَا القول مبني علىٰ أن الطاعات إيمان، لأنها إذا كانت إيماناً كان تكَامِلها بكَمَال الإيمان، وتناقصها بتناقص الإيمان(٢).

وكان المُؤْمِنُوْن متفاضلين في إيمانهم، كما هم متفاضلون في أَعْمَالهم(٣).

ذكر ابن عَبْد البَرّ أن أصحاب هٰذَا المَذْهَب قالوا: الإيمان يَزِيْد بالطاعات وينقص بالمعاصي، وأهل الذنوب عندهم مُؤْمِنُوْن غير مستكملي الإيمان من أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر، ألا ترىٰ إلىٰ قوله ﷺ: (لا يزني الزاني حين يزني وهو مُؤْمِن...)، يريد مستكمل الإيمان، ولم يرد به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذٰلِكَ، بدليل: الإجماع علىٰ توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلّوا إلىٰ القِبْلَة، وانتحلوا دَعْوَة المُسْلِمِيْن من قراباتهم المُؤْمِنِيْن الذين ليسوا بتلك الأحوال(٤).

فزِيَادَة الإيمان تكون بفعل الطاعات، ونقصانه بتركها وفعل المعاصي، بحُجَّة قول الإمَام أَحْمَد المتقدم آنِفاً.

قال ابن بَطَّال في شرحه صَحِيْح البُخَارِيّ: إيمان من لم تحصل له الزِّيَادَة ناقص. فإن قيل: الإيمان في اللُّغَة التَّصْدِيْق؟

---

(١) القَوْل الفَصْل ص٣٥٩.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠.

وفي المَوَاقِف ج٨ ص٣٣٠: (وإن قلنا الإيمان هو الأَعْمَال إما وحدها أو مع التَّصْدِيْق فيقبلها).

وفي مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٧: (لأن الإيمان اسم للطاعات).

(٣) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠.

(٤) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦-٤١٧.

فالجواب: أن التَّصْدِيْق يكمل بالطاعات كلها، فما ازداد المُؤْمِن من أَعْمَال البر كان إيمانه أَكْمَل.

وبهٰذِهِ الجُمْلَة يَزِيْد الإيمان، وبنقصانها ينقص، فمتىٰ نقصت أَعْمَال البر نقص كَمَال الإيمان، ومتىٰ زادت زاد الإيمان كَمَالاً.

هٰذَا توسط القول في الإيمان[١].

قال النَّوَوِيّ: قال المحققون من أصحابنا المتكلمين: نفس التَّصْدِيْق لا يَزِيْد ولا ينقص، والإيمان الشَّرْعِيّ يَزِيْد وينقص بزِيَادَة ثمراته، وهي الأَعْمَال ونقصانها.

قالوا: وفي هٰذَا توفيق بين ظواهر النُّصُوْص التي جاءت بالزِّيَادَة وأقاويل السَّلَف، وبين أصل وضعه في اللُّغَة وما عليه المتكلمون.

قال النَّوَوِيّ: وهٰذَا الذي قاله هٰؤُلَاءِ، وإن كان ظَاهِراً حسناً، فالأظهر والله أعلم أن نفس التَّصْدِيْق يَزِيْد بكثرة النَّظَر وتظَاهِر الأَدِلَّة، ولهٰذَا يكون إيمان الصِّدِّيْقِيْن أقوىٰ من إيمان غيرهم، بحيث لا تعتريهم الشبه، ولا يتزلزل إيمانهم بعارض، بل لا تزال قلوبهم منشرحة نيرة، وإن اختلفت عليهم الأحوال. وأما غيرهم من المؤلفة ومن قاربهم ونحوهم فليسوا كذٰلِكَ.

فهٰذَا مما لا يمكن إنكاره ولا يتشكك عاقل في أن نفس تَصْدِيْق أبي بَكْر الصِّدِّيْق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يساويه تَصْدِيْق آحاد الناس. ولهٰذَا قال البُخَارِيّ في صَحِيْحه، قال ابن أبي مُلَيْكَة: أدركت ثلاثين من أصحاب النَّبِيّ ﷺ كلهم يخاف النفاق علىٰ نفسه، ما منهم أحد يقول إنه علىٰ إيمان جِبْرِيْل وميكائيل[٢].

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٧ عن ابن بَطَّال.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨. ونقل بعضه ابن حَجَر في فَتْح البَارِي ج١ ص٦١ عنه.

ورد الأُبِّيّ وأَيْضاً السَّنُوْسِيّ علىٰ قول النَّوَوِيّ بأن التَّصْدِيْق الوَاحِد يَزِيْد باعتبار كثرة الأَدِلَّة، وإلَّا لزم أن يكون إيمان أبي بَكْر كإيمان غيره، وذٰلِكَ بقوله: إن ذٰلِكَ لا يخفىٰ ضعفه لما يأتي:

١- إن الإيمان عرض، والأعراض لا تبقىٰ عند الأَشْعَرِيَّة، فإيمان أبي بَكْر تتوالىٰ فيه الأمثال دون تخلل غفلات، فتكثر آحاده، ليس أن الوَاحِد يَزِيْد، وإيمان غيره تتخلله فتقل آحاده، ليس الوَاحِد منها ينقص.

وحينئذ، فلا يلزم من كون التَّصْدِيْق لا يَزِيْد تساوي الإيمانين.

٢- العلم الحادث يتعلق بمَعْلُوْم وَاحِد، فمن كثرت مَعْلُوْمَاته كثر علمه، والمَعْلُوْم لأبي بَكْر من الله سُبْحَانَهُ وصفاته أكثر من مَعْلُوْم غيره، فلا يلزم تساوي الإيمانين أَيْضاً.

٣- كثرة الأَدِلَّة تفيد العلم بالشيء من جهات متعددة لا تفاوت العلم، وترجع إلىٰ كثرة المَعْلُوْمَات(١).

رجوع الزِّيَادَة والنقصان إلىٰ التَّصْدِيْق:

اختلفوا في رجوع زِيَادَة الإيمان ونقصانه إلىٰ التَّصْدِيْق علىٰ قولين:

أولهما: مَعْرِفَة القلب وتَصْدِيْقه عرضان من الأعراض، وصفتان من صفات القلوب، والزِّيَادَة والنقصان لا تجوز علىٰ الأعراض، وإنما تجوز علىٰ الأجسام.

وهو قول أبي بَكْر بن البَاقِلَّانِيّ(٢).

ثانيهما: الزِّيَادَة والنقصان ترجعان إلىٰ التَّصْدِيْق دون الأفعال، لأن الأفعال عندهم ليست من نفس الإيمان وإنما هو التَّصْدِيْق، فمنهم من يعرف مخبرات الله تعالىٰ

(١) شرح الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ علىٰ صَحِيْح مُسْلِم ج١ ص١١١.
(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣٩٩.

مُفَصّلَة، ومنهم من يعرفها مُجْمَلة:

فمن عرفها مُجْمَلة وآمن بها، فإذا عرف تفصيلها ازداد علمه وتَصْدِيْقه، وهو أن الوحي ينزل علىٰ رَسُوْل الله ﷺ آية بعد آية وسورة بعد سورة، فإذا أُنزلت آية أو سورة، وسمعها المُؤْمِنُوْن وعلموها وأقروا بها وصدقوا الله ورَسُوْله فيها كما صدقوا فيما تقدم، فيزداد علماً إلىٰ عُلُوْمهم وتَصْدِيْقاً إلىٰ تَصْدِيْقهم، وكذٰلِكَ منهم من يذكر الله عَزَّ وجَلَّ ورَسُوْله ومخبراته في أكثر الأوقات.

ومنهم من لا يخطر بباله ذٰلِكَ إلَّا بعد مدة تكون أحوالهم متفاوتة، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ قِيَـٰمًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ ﴾ -آل عِمْرَان: ١٩١، وقول أبي الـدَّرْدَاء: (تَفَكُّرُ ساعة خير من قيام ليلة)، فيكون حال من يذكر الله في حال قيامه وقعوده ونومه أَعْلَىٰ من حال من لا يذكر الله في أكثر أحواله وأزيد من إيمانه من حاله بخلافه.

وكذٰلِكَ إذا نسي بعض مخبراته حتىٰ لم يبق إلىٰ العلم بالمصدق والإقرار به وبصفاته والتَّصْدِيْق له في جميع مخبراته مُجْمَلاً لا مُفَصّلاً، فقد نقص إيمانه ولم يخرج عن أن يكون مُؤْمِناً.

وهو قول ابن اللبان[1].

وقد نص الإمَام أَحْمَد علىٰ التفاضل في مَعْرِفَة الله عَزَّ وجَلَّ في القلب والزِّيَادَة، في رِوَايَة المروذي[2].

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٣٩٩-٤٠١.

ابن اللبان: عَبْد الله بن مُحَمَّد بن عَبْد الرَّحْمٰن. أَشْعَرِيّ، صحب البَاقِلَّانِيّ ودرس عليه. توفي سنة ٤٤٦هـ بأَصْبَهَان.

الإيمان لأبي يَعْلَىٰ هامش ص٣٩٩ نَقْلاً عن تَارِيْخ بَغْدَاد ج١٠ ص١٤٤ وتَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص٢٦١.

(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠١.

وجوه زِيَادَة الإيمان:

من المَعْلُوْم أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نُزُوْل القُرْآن كله، ولا يجب علىٰ كل أحد من الإيمان المُفَصّل مما أخبر به الرَّسُوْل ﷺ ما يَجِبُ علىٰ من بلَغَه خَبَرُهُ، كما في حق النجاشي وأمثاله.

والزِّيَادَة بالعَمَل والتَّصْدِيْق المستلزم لعَمَل القلب والجوارح هو أَكْمَل من التَّصْدِيْق الذي لا يستلزمه.

فالعلم الذي يَعمَلُ به صاحبه أَكْمَل من العلم الذي لا يَعمل به، فإذا لم يحصُل اللازمُ دل علىٰ ضعف الملزوم.

ولهٰذَا قال النَّبِيّ ﷺ: (ليس المُخْبَرُ كالمعاين).

ومُوسَىٰ عَلَيْهِ السَّلَامُ لما أخبره الله تعالىٰ أن قومه عبدوا العجل لم يُلْقِ الألواحَ، فلما رآهم قد عبدوه ألقاها، وليس ذٰلِكَ لشَكٍّ مُوسَىٰ في خبر الله تعالىٰ، لٰكِن المُخْبَرَ، وإن جزم بصدق المُخْبِر، فقد لا يَتَصَوَّر المُخْبَرَ به في نفسه، كما يتصوَّرُه إذ عاينه.

كما قال إبْرَاهِيْم الخَلِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ - البقرة: ٢٦٠.

وأَيْضاً: فمن وَجَبَ عليه الحج والزكاة مثلاً، يجب عليه من الإيمان أن يَعلم ما أُمِرَ به، ويؤمنَ بأن الله أوجبه ما لا يجب علىٰ غيره إلَّا مُجْمَلاً، وهٰذَا يَجِبُ عليه فيه الإيمانُ المُفَصّل.

وكذٰلِكَ الرجلُ أول ما يُسْلِم، إنما يجب عليه الإقرار المُجْمَل، ثم إذا جاء وقت الصلاةِ كان عليه أن يؤمن بوجوبها ويؤدّيها، فلم يتساوَ الناسُ فيما أُمِرُوا به من الإيمان[1].

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٦-٤٦٨.

بَيَان وجوه زِيَادَة الإيمان:

لزِيَادَة إيمان المُؤْمِنِيْن الذي أمر الله به، وجوه هي:

١- الإجمال والتفصيل فيما أُمروا به.

فإنه وإن وجب علىٰ جميع الخلق الإيمان بالله ورَسُوْله مُجْمَلاً، إلَّا أنه لا يجب في أول الأمر ما وجب بعد نُزُوْل القُرْآن الكَرِيْم كله.

ولو آمن الرجل بالله ورَسُوْله ظَاهِراً وبَاطِناً، ثم مات قبل أن يعرف الشَّرِيْعَة مات مُؤْمِناً بما وجب عليه من الإيمان، لٰكِن إيمانه ليس مثل إيمان من عرف الشَّرِيْعَة فآمن بها وعمل بها، فإيمان العارف بالشَّرِيْعَة أَكْمَل، وما وقع منه أَكْمَل من غير العارف العامل بها.

٢- الإجمال والتفصيل فيما وقع منهم.

فمن طلب علم التفصيل وعمل به فإيمانه أَكْمَل ممن عرف ما يجب عليه والتزمه وأقرَّ به ولم يعمل بذٰلِكَ كله.

وهٰذَا المقر المقصر في العَمَل إن اعترف بذنبه خوفاً من عُقُوبَة الله تعالىٰ هو أَكْمَل إيماناً ممن لم يطلب مَعْرِفَة ما أمر به الرَّسُوْل(١)، ولا عمل بذٰلِكَ ولا هو خائف أن يعاقب، بل هو في غفلة عن تفصيل ما جاء به الرَّسُوْل ﷺ، مع أنه مقر بنبوته ظَاهِراً وبَاطِناً.

وحَدِيْث: ليس المُخْبَرُ كالمُعَايِن:

أَخْرَجَهُ ابن حِبَّان والبَزَّار والطَّبَرَانِيّ والحَاكِم وأَحْمَد وغيرهم من طرق. / انظر: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ، هامش ص٤٦٧.

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٣ عن ابن تَيْمِيَّة.

وانظر: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٦٦-٤٦٨.

وكذٰلِكَ من عرف أَسْمَاء الله تعالىٰ ومعانيها فآمن بها كان إيمانه أَكْمَل ممن لم يعرف تلك الأَسْمَاء، بل آمن بها إيماناً مُجْمَلاً أو عرف بعضها.

٣- العلم والتَّصْدِيْق يكون بعضه أقوىٰ من بعض وأثبت وأبعد عن الشك، وهٰذَا يشهده كل وَاحِد من نفسه.

ومثل ذٰلِكَ الحس الظَّاهِر بالشيء الوَاحِد كرؤية الناس الهِلَال، فهم وإن اشترك الجميع برؤيته لٰكِن رؤية بعضهم أتم من بعض، وكذٰلِكَ سَمَاع الصوت، وشم الرائحة الوَاحِدَة، وذوق النوع الوَاحِد من الطعام.

فكذٰلِكَ مَعْرِفَة القلب معاني أَسْمَاء الله تعالىٰ وكلامه، حيث يتفاضل الناس في معرفتها أعظم من تفاضلهم في مَعْرِفَة غيرها...، وهٰكَذَا[1].

٤- التَّصْدِيْق المستلزم لعَمَل القلب أَكْمَل من التَّصْدِيْق الذي لا يستلزم عمله، فالعلم الذي يعمل به صاحبه أَكْمَل من العلم الذي لا يعمل به، فمن يعلم أن الله حق، ورَسُوْله حق، والجنة حق، والنار حق، وعلمه هٰذَا أوجب له محبة الله وخشيته والرغبة في الجنة والهرب من النار، فعلمه أَكْمَل من الذي لم يوجب له ذٰلِكَ[2].

٥- أَعْمَال القلوب، مثل: محبة الله ورَسُوْله، وخشية الله تعالىٰ ورجائه، هي كلها من الإيمان، ويتفاضل الناس فيها تفاضلاً ظَاهِراً.

٦- الأَعْمَال الظَّاهِرَة مع البَاطِنَة هي من الإيمان، والناس يتفاضلون فيها.

٧- ذكر الإنسان بقلبه واسْتِحْضَاره ما أُمِرَ به، بحيث لا يكون غافلاً عنه، هو أَكْمَل ممن صَدَّقَ به وغفل عنه، لأن الغفلة تنقصه.

ولهٰذَا قال الصَّحَابِيّ عُمَيْر بن حَبِيْب الخَطْمِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (إذا ذكرنا الله، وحمدناه،

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٤.
(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٤.

وسبّحناه، فتلك زِيَادته، وإذا غفلنا، ونسينا، وضيعنا، فتلك نقصانه).

٨- قد يكون الإنسان مكذباً ومُنْكراً لأُمُور لا يعلم أن الرَّسُوْل أخبر بها وأمر بها، ولو علم ذٰلِكَ لم يكذب ولم ينكر، بل قلبه جازم بأنه ﷺ لا يخبر إلَّا بصدق، ولا يأمر إلَّا بحق.

ثم يسمع الآية والحَدِيْث، أو يتدبر ذٰلِكَ، أو يفسر له معناه، فيصدق بها كان مكذباً به، ويعرف ما كان مُنْكراً له.

فهٰذَا تَصْدِيْق جديد ازداد به إيهانه، ولم يكن قبل ذٰلِكَ كافراً، بل جاهلاً.

فمن علم الصواب بعد الخطأ، وعمل به، فهو أَكْمَل ممن لم يكن كذٰلِكَ(١).

أَدِلَّـة القول بزِيَـادَة الإيمان ونقصانه:

١- الآيات الكَرِيْمَة الدالة علىٰ ذٰلِكَ:

- قوله تعالىٰ: ﴿ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ - آل عِمْرَان: ١٧٣.

- وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ - الأنفال: ٢.

- وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴾ - التوبة: ١٢٤.

- وقوله تعالىٰ: ﴿ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى ﴾ - الكهف: ١٣.

- وقوله تعالىٰ: ﴿ وَيَزِيدُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ هُدًى ۗ ﴾ - مريم: ٧٦.

- وقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ - الأحزاب: ٢٢.

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٥-٤١٦.

وقول عُمَيْر بن حَبِيْب في:

الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٥٦. وشرح أُصُوْل اعْتِقَاد أَهْل السُّنَّة للَّالِكَائِيّ ج٥ ص٢٢٥.

- وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى وَءَاتَىٰهُمۡ تَقۡوَىٰهُمۡ﴾ - مُحَمَّد: ١٧.

- وقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿لِيَزۡدَادُوٓاْ إِيمَٰنٗا مَّعَ إِيمَٰنِهِمۡۗ﴾ - الفَتْح: ٤.

- وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَزۡدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنٗاۙ﴾ - المُدَّثِّر: ٣١.

فهٰذِهِ الآيات دلت علىٰ أن الإيمان قابل للزِّيَادَة، وإذا كان قابلاً للزِّيَادَة فعُدمت الزِّيَادَة كان عدمها نقصاناً[1].

وقوله تعالىٰ في إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾ - البقرة: ٢٦٠، دل علىٰ قبول التَّصْدِيْق اليقيني للزِّيَادَة[2].

٢- الأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة الدالة علىٰ ما دل عليه القُرْآن الكَرِيْم، منها:

- عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: (إن أَكْمَل المُؤْمِنِيْن إيماناً

---

(١) وردت هٰذِهِ الآيات في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ١ باب قول النَّبِيّ ﷺ: بني الإسْلَام علىٰ خمس. / فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠. وإرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٧.

وانظر أَيْضاً: شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠١-٤٠٢. والإيمان لأبي عُبَيْد القَاسِم ص٧٢. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٢.

وفي المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣١: الآية ﴿وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾ - الأنفال: ٢، قال: ونحوها.

وذكر بعضها: التَّفْتَازَانِيّ في شرح المَقَاصِد ج٥ ص٢١٣. وابن أبي العِزّ في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٧٩. ومُحْيِي الدِّيْن مُحَمَّد في القَوْل الفَصْل ص٣٥٨.

وبعضها أَيْضاً في: المُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٦٩. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١. وبَحْر الكَلَام ص٨٥. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٧ عن ابن بَطَّال. والموجز لابن عَمَّار ص٧٨.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣١.

أحسنُهم خُلُقاً، وخيارُكم خياركم لنسائهم)[١].

قال الحَلِيْمِيّ: دل هٰذَا القول علىٰ أن حسن الخلق إيمان، وأن عدمه نقصان إيمانٍ، وأن المُؤْمِنِيْن متفاوتون في إيمانهم، فبعضهم أَكْمَل إيماناً من بعض[٢].

- قال رَسُوْل الله ﷺ: (من رأىٰ أمراً مُنْكراً فَلْيُغَيِّرْهُ بيده، فإن لم يستطع فبلِسَانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذٰلِكَ أضعف الإيمان)[٣].

ووجه الدلالة به أن الإنكار بالقلب هو أضعف الإيمان، يقابله التغيير باليد وهو أَكْمَل الإيمان، الذي يليه الإنكار باللِّسَان.

- عن ابن عُمَر رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا قلنا: يا رَسُوْل الله، إن الإيمان هل يَزِيْد وينقص؟ قال: نعم، يَزِيْد حتىٰ يُدخل صاحبَه الجنةَ، وينقص حتىٰ يُدخل صاحبَه النارَ[٤].

---

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيّ، وابن حِبَّان في صَحِيْحه، عن أبي هُرَيْرَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٨٩ وصححه.

(٢) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠-٦١.

(٣) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦١.

حَدِيْث: من رأىٰ منكم مُنْكراً:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده، ومُسْلِم، وأبو دَاوُد، والتِّرْمِذِيّ، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي سَعِيْد. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص٥٢٦ وصححه.

والحَدِيْث في: صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، ٢٠ باب كون النهي عن المُنْكر من الإيمان...، رقم ٤٩، عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ، ص٥٢ طَبْعَة تَمِيْم.

(٤) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٣، وفي هامشه: الحَدِيْث أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ في: كتاب الإيمان، ٣٣ باب زِيَادَة الإيمان ونقصانه.

وأورده مُحْيِي الدِّيْن مُحَمَّد في القَوْل الفَصْل ص٣٥٩.

- عن مُعَاذ بن جَبَل رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ، أنه قال: الإيمان يَزِيْد وينقص[١].

٣- الآثار عن الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن وأَئِمَّة الدِّيْن من أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة المعتبرين وأَئِمَّة أهل الحَدِيْث وأَعْلام عُلَمَاء الصُّوْفِيَّة أكثر من أن تذكر، وهي تدل علىٰ أن الطاعات من الإيمان، وأن الإيمان يَزِيْد وينقص، وأن أهل الإيمان يتفاضلون في الإيمان، منها:

- قول عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: لو وُزن إيمانُ أبي بَكْر بإيمان أهل الأرض لرجَحَ بهم[٢].

- كان عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ ربما أخذ بيد الرجل والرجلين يقول: تعالَوا نزدادُ إيماناً[٣].

- قال عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (إن الإيمان يَبدأ لُمْظَةً بيضاءَ في القلب، فكلما ازداد الإيمان عِظَماً ازداد ذٰلِكَ البياض، فإذا استكمل الإيمانُ ابيضَّ القلبُ كلُّه، وإن

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠٥، قال: رواه أبو مُحَمَّد الخلال بإسناده عن مُعَاذ.

والحَدِيْث أورده فرحات الجَعْبِيْرِيّ في البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٨ عن المَنْهَج لخميس بن سَعِيْد الرُّسْتَاقِيّ.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٩، ورواه بسنده.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٣ بلفظ: (... بإيمان هٰذِهِ الأُمَّة لرجح به). والقَوْل الفَصْل ص٣٥٩، وفيه: رُوِيَ مرفوعاً: (لو وُزِنَ إيمان أبي بَكْر بإيمان جميع الأُمَّة لرجح). وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٢.

(٣) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٠، ورواه بسنده.

وهو في الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٥٦. ونقله السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٢ عن ابن تَيْمِيَّة بلفظ مقارب من رِوَايَة الإمَام أَحْمَد عن أبي ذَرّ.

وهو في: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠٤. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨١.

النفاق يبدو لُمْظَةً سوداءَ في القلب، فكلما ازداد النفاقُ عِظَماً ازداد ذٰلِكَ السواد، فإذا استكمل النفاق اسْوَدَّ القلبُ كله. وايمُ الله، لو شَقَقْتُم عن قلب مُؤْمِن لوجدتموه أبيض، ولو شَقَقْتُم عن قلب منافق لوجدتموه أسود.

قال: واللُّمْظَة هي الذوقة، وهو أن يلمظ الإنسانُ أو الدابةُ شَيْئاً يسيراً. أي: يَتَذَوَّقُهُ، فكذٰلِكَ القلب يدخله من الإيمان شيء يسير، ثم يتسع فيه فيكثرُ)[١].

- وقال عَلِيّ بن أبي طَالِب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (الصبر من الإيمان بمنزلة الرأس من الجسد، فإذا ذهب الصبرُ ذهب الإيمان)[٢].

- وقال مُعَاذ: اجلسْ بنا نؤمنْ ساعةً[٣].

- عن الأسود بن هِلَال قال: قال مُعَاذ بن جَبَل لأصحابه: اجلسوا بنا نؤمن - أظنه قال - ساعةً، أي: نذكر الله[٤].

- عن عَلْقَمَة بن قَيْس عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أنه قال: (اجلسوا بنا نَزْدَدْ

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٠، ورواه بسنده. والإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٥٤.

ورواه أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة في كتاب الإيمان ص٥ بلفظ آخر. وأشار إليه السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٢ عن أبي عُبَيْد في الغَرِيْب. وذكره الجَعْبِيْرِيّ في البُعْد الحَضَارِيّ ص٤٩٩ نَقْلاً عن المَنْهَج لخميس بن سَعِيْد الرُّسْتَاقِيّ.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧١، ورواه بسنده.

(٣) صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ١ أول باب قول النَّبِيّ ﷺ: بني الإسْلَام علىٰ خمس. / فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦٠و٦٣.

وهو في شَرْح السُّنَّة للبَغَوِيّ ج١ ص٥٧.

(٤) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٣، ورواه بسنده.

والأثر: رواه أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة في الإيمان ص٣٥. وأبو القَاسِم عبيد في الإيمان ص٧٢. وهو في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨٢.

إيماناً(١).

- عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه كان يقول: (اللهم زِدْني إيماناً وفِقْهاً)(٢).

- عن عَطَاء بن يَسَار أن عَبْد الله بن رواحة قال لصاحب له: (تعال حتىٰ نؤمنَ ساعةً. قال: أَوَ لسنا بمُؤْمِنِيْن؟ قال: بلىٰ، ولٰكِنا نذكر الله فنزداد إيماناً)(٣).

ورواه ابن ساباط عنه(٤).

- عن عَمَّار بن يَاسِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال: ثلاثٌ مَن كُنَّ فيه فقد استكمل الإيمان: إنْصَاف من نفسه، والإنفاقُ من إقْتار، وبذل السَّلَام للعالَم(٥).

- وعن جُنْدُب بن عَبْد الله البَجَلِيّ أنه قال: (كنا فِتْياناً حَـزَاوِرَةً مع نبينا ﷺ، فتعلَّمنا الإيمان قبل أن نتعلم القُرْآن، ثم تعلمنا القُرْآن فازْدَدْنا به إيماناً، وإنكم اليومَ تُعَلَّمُونَ القُرْآن قبل الإيمان)(٦).

---

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٣، ورواه بسنده.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٣، ورواه بسنده.

وذكره السَّفَّارِيْنِيّ بلفظ مقارب في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٢ عن ابن تَيْمِيَّة من رِوَايَة الإمَام أَحْمَد. وأورده ابن أبي العِزّ في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة ص٤٨٢.

(٣) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٥، ورواه بسنده.

وذكره أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص٤٠٥ عن أبي الدَّرْدَاء قال: (كان ابن رواحة يأخذ بيدي فيقول...).

وذكره ابن أبي العِزّ في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة عن عَبْد الله بن رواحة ص٤٨٢.

(٤) الإيمان لأبي بَكْر بن أبي شَيْبَة ص٣٨.

(٥) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨٢، وقال: ذكره البُخَارِيّ في صَحِيْحه، وخَرَّجَهُ المحقق في الهامش عن البُخَارِيّ ومصنف ابن أبي شَيْبَة.

(٦) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٦، ورواه بسنده.

- وعن ابن عَبَّاس وأبي هُرَيْرَة وأبي الدَّرْدَاء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أنهم قالوا: (الإيمان يزداد وينقُص)(١).

- وعن عُمَيْر بن حَبِيْب بن خُمَاشَة أنه قال: (الإيمان يَزِيْد وينقص، فقيل له: وما زِيَادته، وما نقصانه؟ قال: إذا ذكرنا ربنا وخَشِيْناه فذٰلِكَ زِيَادتُه، وإذا غفلنا ونسِيْنا وضَيَّعْنا فذٰلِكَ نقصانه)(٢).

- وعن عَلْقَمَة بن قَيْس النَّخَعِيّ أنه كان يقول لأصحابه: (امشُوا بنا نَزْدَادُ إيماناً)(٣).

- وعن عُرْوَة بن الزُّبَيْر أنه قال: (ما نقصت أمانة عبد قَطُّ إلَّا نقص من إيمانه)(٤).

- عن عَدِيّ بن عَدِيّ أن عُمَر بن عَبْد العَزِيْز كتب إليه: (أما بعد، فإن للإيمان

ونقله السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٢ عن ابن تَيْمِيَّة بلفظ آخر، وذكر معه أَيْضاً ابن عُمَر.

الحَزَاوِرَة: جمعٌ مفردُه حَزْوَر وحَزَوَّر، وهو الذي قارب البُلُوْغ، والتاء لتأنيث الجمع. / النِّهَايَة لابن الأَثِيْر، مادة: (حزور)، ص١٨٥.

(١) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٦، ورواه بسنده، ورَوَىٰ حَدِيْث أبي هُرَيْرَة من طريقين.

ونقل السَّفَّارِيْنِيّ في لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١-٤١٢ عن ابن تَيْمِيَّة قولي أبي هُرَيْرَة وأبي الدَّرْدَاء.

ونُسب إلىٰ الثلاثة في: الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠٤-٤٠٥ من رِوَايَة الإِمَام أَحْمَد عن أبي هُرَيْرَة وأبي الدَّرْدَاء، ومن رِوَايَة ابن بَطَّة عن ابن عَبَّاس، وابن شَاهِيْن عن الثلاثة. وورد قول أبي الدَّرْدَاء في شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨١.

(٢) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٧٧، ورواه بسنده.

وهو في: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١ عن ابن تَيْمِيَّة.

(٣) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٨، ورواه بسنده.

والأثر: رواه أبو بَكْر بن أبي شَيْبَة في الإيمان ص٣٤.

(٤) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٨، ورواه بسنده.

حدوداً وشرائعَ وفرائضَ، من استكملها استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها لم يستكمل الإيمان)[١].

- وقال مُجَاهِد: (الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص)[٢]، وعن مُجَاهِد في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ - البقرة: ٢٦٠، قال: (أزدادُ إيماناً إلىٰ إيماني).

ورَوَىٰ البَيْهَقِيّ مثله عن سَعِيْد بن جُبَيْر، وإبْرَاهِيْم النَّخَعِيّ[٣].

- وعن عَبْد الرَّحْمٰن بن سابط قال: (والله ما أرىٰ إيمانَ أهل الأرض يعدل إيمان أبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولا أرىٰ إيمان مَكَّة يعدل إيمان عَطَاء)[٤].

- وقال الشَّافِعِيّ: (الإيمان قول وعمل، يَزِيْد وينقص)[٥].

- قال البَيْهَقِيّ: (وقد رُوِّيْنَا أَيْضاً قولنا في الإيمان - أي: يَزِيْد وينقص - عن: مُحَمَّد بن الحَنَفِيَّة، وعَطَاء بن أبي رَبَاح، والحسن، وابن سِيْرِيْن، وعُبَيْد بن عُمَيْر، ووهب بن مُنَبِّه، وحَبِيْب بن أبي ثَابِت، وغيرهم من أَئِمَّة المُسْلِمِيْن: الأَوْزَاعِيّ، ومَالِك، وسُفْيَان بن عُيَيْنَة، والفضيل بن عِيَاض، والشَّافِعِيّ، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وإسْحَاق بن إبْرَاهِيْم الحَنْظَلِيّ، ومُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ، وغيرهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٨، ورواه بسنده.

وهو في شَرْح السُّنَّة للبَغَوِيّ ج١ ص٥٧.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٨، ورواه بسنده.

(٣) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٩، ورواه بسنده.

(٤) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٧٩، ورواه بسنده.

وفي الهامش: المُرَاد بعطَاء هو: عَطَاء بن أبي رَبَاح.

وتقدّم آنِفاً قول عُمَر بن الخَطَّاب في إيمان أبي بَكْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٥) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٨١، ورواه بسنده من طريقين.

تعالىٰ)(١).

- وتقدّم قول من قال بذٰلِكَ في الكلام عن (الإيمان قول وعمل، ويَزِيْد وينقص).

- وقال ابن عَبْد البَرّ: (الإيمان يَزِيْد وينقص، يَزِيْد بالطاعة وينقص بالمعصية، هو قول جَمَاعَة أهل الآثار والفُقَهَاء أهل الفتيا في الأَمْصَار، وهٰذَا مَذْهَب الجَمَاعَة من أهل الحَدِيْث والفِقْه)(٢).

وأجاب الحَنَفِيَّة والمَاتُرِيْدِيَّة القائلون بأن الإيمان لا يَزِيْد ولا ينقص علىٰ أَدِلَّة الزِّيَادَة والنقصان من القُرْآن والحَدِيْث والآثار المذكورة بوجوه:

الوجه الأول: إن المُرَاد الزِّيَادَة بحسب الدوام والثبات وكثرة الأزَمَان والساعات. وهٰذَا ما قال إمَام الحَرَمَيْن: النَّبِيّ ﷺ يفضل من عداه باستمرار تَصْدِيْقه وعصمة الله إياه من مخامرة الشكوك، والتَّصْدِيْق عَرَضٌ لا يبقىٰ، فيقع للنَّبِيّ ﷺ متوالياً، ولغيره علىٰ الفترات.

فثبت للنَّبِيّ ﷺ أعداد من الإيمان لا يثبت لغيره إلَّا بعضها، فيكون إيمانه أكثر، والزِّيَادَة بهٰذَا المعنىٰ مما لا نزاع فيه.

وما يقال: إن حصول المثل إليه بعد انعدام الشيء لا يكون زِيَادَة فيه، مدفوع بأن المُرَاد زِيَادَة أعداد حصلت، وعدم البَقَاء لا ينافي ذٰلِكَ(٣).

الوجه الثاني: إن المُرَاد الزِّيَادَة بحسب زِيَادَة المُؤْمِن به، والصَّحَابَة كانوا آمنوا في

---

(١) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ص٨١.

(٢) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٦-٤١٧ عن التَّمْهِيْد لابن عَبْد البَرّ.

وفي الإبانَة لابن بَطَّة ج١ ص٣٤٢-٣٦٤ أَسْمَاء الكثير ممن قالوا: الإيمان يَزِيْد وينقص، ممن ذكرت ومن لم أذكر.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٤.

الجُمْلَة، وكان يأتي فرض بعد فرض، وكانوا يؤمنون بكل فرض خاص.

وحاصله: أن الإيمان واجب إجمالاً فيما علم إجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً، والناس متفاوتون في ملاحظة التفاصيل كثرة وقلة، فيتفاوت إيمانهم زِيَادَة ونقصاناً، ولا يختص ذٰلِكَ بعَصْر النَّبِيّ ﷺ علىٰ ما يتوهم[١].

الوجه الثالث: إن المُرَاد زِيَادَة ثمرته، وإشراق نوره في القلب، فإنه يَزِيْد بالطاعات، وينقص بالمعاصي، وهٰذَا مما لا خفاء فيه.

قال التَّفْتَازَانِيّ: وهٰذِهِ الوجوه جيدة في التَّأْوِيْل لو ثبت لهم أن التَّصْدِيْق في نفسه لا يقبل التفاوت والكلام فيه[٢].

والدليل العقلي علىٰ زِيَادَة الإيمان ونقصانه هو:

أن الإيمان لو لم يتفاوت لكان إيمان آحاد الأُمَّة، بل المنهمك في الفسق، مساوياً لإيمان الأنبياء والملائكة، واللازم وهو المساواة باطل قطعاً[٣].

قالوا: وحرم أن يقول قائل: إيماني وإيمان الملائكة والنَّبِيِّيْن صلوات الله عليهم أجمعين وَاحِد[٤].

- قال نَافِع بن عُمَر (بن عَبْد الله الجُمَحِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٦٩هـ): قيل لابن أبي مُلَيْكَة: إنه يُجالسُك رجل يزعم أن إيمانه مثلُ إيمان جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ. قال: والله لقد فضل الله جِبْرِيْل في الثَّنَاء، فقال: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴿١٩﴾ ذِى قُوَّةٍ عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ مُّطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ ﴿٢١﴾ وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ - التكوير، وتزعمون أن إيمان (مِهْرَان) - رجل

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٤.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٤.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٣. والقَوْل الفَصْل ص٣٥٨. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٢.

(٤) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٦٠.

كان يُضْرَبُ في الخمر كل ساعة - مثلُ إيمان جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ؟[١].

- وعن عَبْد المَلِك بن أبي النُّعْمَان - شَيْخ من أهل الجَزِيْرَة - عن مَيْمُوْن بن مِهْرَان قال: خاصمه رجل في الإرجاء، قال: فبينما هو علىٰ ذٰلِكَ إذ سمعا امرأةً تُغنِّي، فقال مَيْمُوْن: أين إيمان هٰذِهِ من إيمان مريم بنت عِمْرَان؟ قال: فلما قالها له انصرف الرجل، ولم يزد عليه شَيْئاً[٢].

القول الثاني: الإيمان لا يَزِيْد ولا ينقص:

الإيمان هو التَّصْدِيْق، وهو في نفسه مما لا يتزايد، وما لا يتزايد لا نقصان له إلَّا بالعدم، ولا زِيَادَة عليه إلَّا بانضِمَام مثله إليه. فلا زِيَادَة للإيمان بانضِمَام الطاعات إليه، ولا نقصان بارتكاب المعاصي، إذ التَّصْدِيْق في الحالين علىٰ ما كان قبلهما.

وهو قول أبي حَنِيْفَة[٣]، وأصحابه[٤]، وبه قال

---

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٨٠، ورواه بسنده.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٨٠.

(٣) القَوْل الفَصْل لمُحْيِي الدِّيْن مُحَمَّد شرح الفِقْه الأكبر للإمَام أبي حَنِيْفَة ص٣٥٨-٣٥٩. وشرحه لِعَلِيّ القَارِي ص١٤٤. وحَاشِيَة البَاجُوْرِيّ علىٰ الجَوْهَرَة ص١٠٢.

ونص قول أبي حَنِيْفَة: (إيمان أهل السماء والأرض لا يَزِيْد ولا ينقص من جهة المُؤْمِن به، ويَزِيْد وينقص من جهة اليقين والتَّصْدِيْق). / الفِقْه الأكبر - شرح عَلِيّ القَارِي ص١٤٤.

وتَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩. وبَحْر الكَلَام ص٨٤. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣١.

وانظر: وصية الإمَام أبي حَنِيْفَة - شرحها لأَكْمَل الدِّيْن البَابَرْتِيّ ص٧٣: (قال: - أي: الإمَام الأعظم - والإيمان لا يَزِيْد ولا ينقص).

(٤) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١. وبَحْر الكَلَام ص٨٤. والقَوْل الفَصْل ص٣٥٨-٣٥٩. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣١. والمُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٦٧. وشرح

المَاتُرِيْدِيَّة[١]، وبه قال أكثر المتكلمين[٢]، وهو اخْتِيَار إمَام الحَرَمَيْن[٣]، وقال به بعض الأَشَاعِرَة[٤]، وأحب البَسْيَوِيّ من الإبَاضِيَّة القول به[٥]، وهو قول القُطْب أَطَّفَيِّش من الإبَاضِيَّة[٦]، وبه قال غَسَّان من المُرْجِئَة[٧]، وأبو الحُسَيْن الصَّالِحِيّ من المُرْجِئَة[٨].

وحُجَّة هٰذَا القول:

١- لأنه لا يتصور نقصانه إلَّا بزِيَادَة الكفر، ولا تتصور زِيَادته إلَّا بنقصان الكفر، وكيف يجوز أن يكون الشخص الوَاحِد في حالة وَاحِدَة مُؤْمِناً وكافراً؟[٩].

العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص٩٩-١٠٠ عن المُسَايَرَة (أبو حَنِيْفَة وأصحابه).

(١) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٤. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٤.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨. وقال التَّفْتَازَانِيّ: وهو قول كثير من العُلَمَاء.

(٣) الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٩، وتقدم في أول الكلام عن زِيَادَة الإيمان ونقصانه. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١. والقَوْل الفَصْل ص٣٥٩. والمُسَايَرَة ص٣٦٧. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص١٠٠ عن المُسَايَرَة.

(٤) مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٩، وفيه: (الإيمان عندنا لا يَزِيْد ولا ينقص). ومثله قال الرِّيْحَاوِيّ في نُخْبَة اللآلي ص٩٧، ولفظه: (الإيمان عندنا لا يَزِيْد ولا ينقص، لٰكِنه يقوىٰ ويضعف).

وفي المُسَايَرَة ص٣٦٧: (واختاره من الأَشَاعِرَة إمَام الحَرَمَيْن وكثير). وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص١٠٠ عن المُسَايَرَة.

(٥) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٣٧.

وانظر: بَهْجَة الأَنْوَار ص١٢٤ (بعض قومنا).

(٦) مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢.

(٧) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن ج١ ص٢٢١.

(٨) مَقَالَات الإسْلَامِيِّيْن ج١ ص٢١٤.

(٩) وصية الإمَام الأعظم - شرحها لأَكْمَل الدِّيْن البَابَرْتِيّ ص٧٣.

٢- متىٰ قبل الإيمان الزِّيَادَة كان شكاً وكفراً[(١)].

رَوَىٰ الفَقِيْه أبو اللَّيْث السَّمَرْقَنْدِيّ في تَفْسِيْره عند قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا ۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ -التوبة: ١٢٤، بسنده... عن أبي مطيع عن حَمَّاد بن سلمة عن ابن المُهَزِّم عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قال: جاء وَفْدُ ثقيفٍ إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ، فقالوا: يا رَسُوْل الله، الإيمان يَزِيْد وينقص؟ فقال: لا، الإيمان مكمَّل في القلب، زِيَادته ونقصانه كفر.

وأُجيب:

بأن ابن كَثِيْر قال: بأن الإسناد من أبي اللَّيْث إلىٰ أبي مطيع مجهولون لا يُعرَفون في شيء من كتب التواريخ المشهورة.

وأما أبو مطيع، فهو الحَكَم بن عَبْد الله بن مسلمة البَلْخِيّ، ضعّفه أَحْمَد بن حَنْبَل، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، وعَمْرو بن عَلِيّ الفَلَّاس، والبُخَارِيّ، وأبو دَاوُد، والنَّسَائِيّ، وأبو حَاتِم الرَّازِيّ، وابن حِبَّان، والعُقَيْلِيّ، وابن عَدِيّ، والدَّارَقُطْنِيّ، وغيرهم.

وأما أبو المُهَزِّم، فهو يَزِيْد بن سُفْيَان، ضعّفه غير وَاحِد، وتركه شُعْبَة بن الحَجَّاج، وقال النَّسَائِيّ: متروك. وقد اتّهمه شُعْبَة بالوضع، حيث قال: لو أعطوه فَلْسَيْن لحدّثهم

---

(١) المِنْهَاج شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨. ونقل الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ ج١ ص١١١ ذٰلِكَ عن الآمِدِيّ.

وانظر: مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢.

وفي فَتْح البَارِي لابن حَجَر ج١ ص٦١: (وأنكر قول السَّلَف: الإيمان يَزِيْد وينقص، أكثر المتكلمين، وقالوا: متىٰ قبل ذٰلِكَ كان شكاً).

وانظر: إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٧.

بسبعين حَدِيْثاً[١].

٣- أن الله تعالىٰ أَكْمَل دينه علىٰ لِسَان رَسُوْله ﷺ، قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ - المائدة: ٣.

فلا نقصان في الإيمان ولا زِيَادَة فيه بعد كَمَال التنزيل وتمام هٰذَا الدِّيْن الذي رضيه لنا[٢].

وأجاب البَسْيَوِيّ عن قوله تعالىٰ: ﴿لِيَزْدَادُوٓاْ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ﴾ - الفَتْح: ٤، بأن ذٰلِكَ نزل في القوم الذين كانوا في يوم الحُدَيْبِيَّة حين صدهم المُشْرِكُوْن عن دخول مَكَّة، حتىٰ صالحهم رَسُوْل الله ﷺ، واشتد ذٰلِكَ علىٰ المُسْلِمِيْن، وأرادوا حَرْب المُشْرِكِيْن، وكرهوا الصلح، فلما صالحهم رَسُوْل الله ﷺ أنزل الله السكينة في قلوب المُؤْمِنِيْن، للاطمئنان للصلح، ليزدادوا إيماناً مع إيمانهم، وتَصْدِيْقاً مع تَصْدِيْقهم بما وعدهم الله ورَسُوْله من الفَتْح، ولم يرتابوا.

وكذٰلِكَ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾ - التوبة: ١٢٤.

وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَزَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾ - التوبة: ١٢٤.

فالمُؤْمِنُوْن يزدادون تَصْدِيْقاً ويقيناً وإيماناً بما أُنزل.

وأما الإيمان فلا يزداد، ألا ترىٰ أن الإيمان غير المُؤْمِن، فالمُؤْمِن هو الذي يزداد،

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٧٩-٤٨٠.

وذكر محقق الكتاب بالهامش بأن الحَدِيْث باطل كما نقل الشارح عن ابن كَثِيْر، وقد حكم بوضعه أَيْضاً ابن حِبَّان والحَاكِم والجوزقاني وابن الجَوْزِيّ والذَّهَبِيّ. وأشار إلىٰ المجروحين والضعفاء ج٢ ص١٠٢ ومِيْزَان الاعْتِدَال ج٣ ص٤٢ واللآلئ المصنوعة ج١ ص٣٨ وتنزيه الشَّرِيْعَة ج١ ص١٤٩.

(٢) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ص٢٣٧.

والإيمان ثَابِت لا زِيَادَة فيه ولا نقصان(١).

٤- الإيمان إذا كان هو التَّصْدِيْق فإنه لا يَزِيْد ولا ينقص، لما يأتي:

أ. التَّصْدِيْق علم، والعُلُوْم لا تتفاوت عند المحققين(٢).

ب. الإيمان اسم للتَّصْدِيْق البالغ حد الجزم والإذعان(٣).

ج. الإقرار والتَّصْدِيْق لا يحتملان الزِّيَادَة والنقصان(٤).

د. متىٰ قبل الإيمان الزِّيَادَة كان شكاً وكفراً(٥)، وتقدّم آنفاً.

ودفع القول بأن الإيمان متىٰ قبل الزِّيَادَة والنقصان كان شكاً بما يأتي:

إن مراتب اليقين متفاوتة إلىٰ: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين. مع أنها لا شكل معها.

وفي القُرْآن العَظِيْم ما حكىٰ عن إبْرَاهِيْم خَلِيْله بقوله: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِى﴾ - البقرة: ٢٦٠(٦).

وأجاب البَسْيَوِيّ علىٰ من قال بأن الإيمان ينقص بارتكاب الكَبِيْرَة، بقوله: إن الإيمان لا ينقص، ولٰكِن الفاسق قد خرج من الإيمان الذي صدق به نفسه. ألا ترىٰ أن الفسق هو الخروج من الشيء الذي كان فيه، كما يقال: فسقت الرطبة إذا خرجت من

(١) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ص٢٣٨.
(٢) شرح صَحِيْح مُسْلِم للأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ ج١ ص١١١.
(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣١.
(٤) التَّمْهِيْد للَّامِشِيّ ص١٣٤.
(٥) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨. ونقل الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ ج١ ص١١١ ذٰلِكَ عن الآمِدِيّ. وتقدّم آنِفاً في الحُجَّة الأُوْلَىٰ.
(٦) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣١.

قشرتها؟

وخروج الفاسق بفسقه من الإيمان لا ينقص الإيمان، وإنما أفسد الفاسق علىٰ نفسه إيمانه بخروجه من الإيمان[١].

قالوا:

والإيمان إذا كان هو التَّصْدِيْق فإنه لا يقبل الزِّيَادَة والنقصان، لأن الواجب هو اليقين، وأنه لا يقبل التفاوت لا بحسب ذاته ولا بحسب متعلقه.

وإنما هو لا يقبل التفاوت بحسب ذاته، لأن التفاوت إنما هو لاحتمال النقيض، واحتماله ولو بأبعد وجه ينافي اليقين، فلا يجَامِعه.

ولا بحسب متعلقه، لأنه جميع مع علم بالضرورة مجيء الرَّسُوْل به، والجميع من حيث هو جميع، لا يتصور فيه تعدد، وإلَّا لم يكن جميعاً[٢].

وأُجيب:

بأن التَّصْدِيْق يقبل الزِّيَادَة والنقصان لوجهين، بحسب الذات، وبحسب المتعلق:

الوجه الأول: القوة والضعف، لأن التَّصْدِيْق من الكيفيات النفسانية المتفاوتة قوة وضعفاً.

أما القول بأن الواجب اليقين، والتفاوت لا يكون إلَّا لاحتمال النقيض، فيجاب:

بأنا لا نسلّم أن التفاوت لذٰلِكَ الاحتمال فقط، إذ يجوز أن يكون بالقوة والضعف بلا احتمال للنقيض.

ثم إن ما ذكر يقتضي أن يكون إيمان النَّبِيّ وآحاد الأُمَّة سواء، وهٰذَا باطل لما يأتي:

---

(١) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٣٨-٢٣٩.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣٠ حاكياً قول الطائفة التي لم يُوَافِقها.

للإجماع.

ولقول إِبْرَاهِيْم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ - البقرة: ٢٦٠، فإنه يَدُلّ علىٰ قبول التَّصْدِيْق اليقيني للزِّيَادَة.

والظَّاهِر أن الظن الغالب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض بالبال، حكمُه حكم اليقين في كونه إيماناً حقيقياً، فإن إيمان أكثر العوام من هٰذَا القبيل.

وعلىٰ هٰذَا فيكون التَّصْدِيْق الإيماني قابلاً للزِّيَادَة واضح وضوحاً تاماً[١].

الوجه الثاني من وجهي التفاوت، أي: ما هو بحسب المتعلق: هو التَّصْدِيْق التفصيلي في أفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه علىٰ تَصْدِيْقه بالإجمال، أي: أن أفراد ما جاء به متعددة وداخلة في التَّصْدِيْق الإجمالي، فإذا علم وَاحِد منها بخصوصه وصدّق به كان هٰذَا تَصْدِيْقاً مغايراً لذٰلِكَ التَّصْدِيْق المُجْمَل وجزء من الإيمان، ولا شك أن التَّصْدِيْقات التفصيلية تقبل الزِّيَادَة، فكذا الإيمان[٢].

وقالوا:

الإيمان يتفاوت قوة وضعفاً، كما في التَّصْدِيْق بطلوع الشمس، والتَّصْدِيْق بحدوث العالم، لأنه إما نفس الاعْتِقَاد القابل للتفاوت أو مبني عليه.

ويتفاوت قلة وكثرة، كما في التَّصْدِيْق الإجمالي والتفصيلي الملاحظ لبعض التفاصيل وأكثر وأكثر، فإن ذٰلِكَ من الإيمان لكونه تَصْدِيْقاً بما جاء به النَّبِيّ ﷺ إجمالاً فيما علم إجمالاً، وتفصيلاً فيما علم تفصيلاً.

لا يقال:

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣١، وقد نصرا بهٰذِهِ الإجابة قول من يقول بزِيَادَة الإيمان ونقصانه، وجعلاه هو الحق.

(٢) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٣١.

الواجب تَصْدِيْق يبلغ حدَّ اليقين، وهو لا يتفاوت، لأن التفاوت لا يتصور إلَّا باحتمال النقيض.

لأنا نقول: اليقين من باب العلم والمَعْرِفَة، وقد سبق أنه غير التَّصْدِيْق، ولو سلّم أنه التَّصْدِيْق، وأن المُرَاد به ما يبلغ حدّ الإذعان والقبول، ليكون تَصْدِيْقاً قطعياً، فلا نسلّم أنه لا يقبل التفاوت، بل لليقين مراتب من أَجْلَىٰ البديهيات إلىٰ أخفىٰ النَّظَرِيَّات.

وكون التفاوت راجعاً إلىٰ مجرد الجلاء والخفاء غير مُسَلَّم، بل عند الحصول وزوال التردد التفاوت بحالة، وكفىٰ قول الخَلِيْل عَلَيْهِٱلسَّلَامُ مع ما كان له من التَّصْدِيْق: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطۡمَئِنَّ قَلۡبِيۖ﴾ - البقرة: ٢٦٠، وعن عَلِيّ رَضِيَٱللَّهُعَنۡهُ: (لو كشف الغطاء ما ازددت يقيناً).

علىٰ أن القول بأن المعتبر في حق الكل هو اليقين، وأن ليس للظن الغالب الذي لا يخطر معه النقيض بالبال حكم اليقين محل نظر[(١)].

٥- لو كان الإيمان يَزِيْد وينقص لكان الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ محابياً في التكليف، وهو أن يتعبد بعضهم بأكثر مما تعبد به غيره، وهٰذَا لا يجوز، للعلم بأن غرضه في تكليف الجميع التعريض للثواب.

وأُجيب:

بأن المحاباة عليه عَزَّ وجَلَّ لا تجوز، وما ذكروه ليس محاباة.

ولو جاز أن يكون ذٰلِكَ محاباة لجاز أن يكون تفضيل بعضهم علىٰ بعض في التَّصْدِيْق محاباة. وقد قالوا ذٰلِكَ في التَّصْدِيْق، وأنه يتفاضل[(٢)].

فقالوا: المُؤْمِنُوْن علىٰ ضربين: منهم من يعرف مخبرات الله عَزَّ وجَلَّ مُفَصّلَة،

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٢-٢١٣.

(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٧٣-٢٧٤.

ومنهم من يعرفها مُجْمَلة، فمن عرفها وآمن بها مُجْمَلة إذا عرف تفصيلها ازداد علمه وتَصْدِيْقه. ومنهم من يذكر الله ورَسُوْله ومخبراته في أكثر الأوقات. ومنهم من لا يخطر بباله ذٰلِكَ إلَّا بعد مدة.

فتكون أحوالهم متفاوتة، وكذٰلِكَ في التقوىٰ تتفاوت(١).

وأَوَّلَ أصحاب هٰذَا القول النُّصُوْص الوَارِدَة في الزِّيَادَة والنقصان تَأْوِيْلَات منها:

١- أنهم كانوا آمنوا في الجُمْلَة، ثم يأتي فرض بعد فرض، فيؤمن بكل فرض جاء، فيزداد إيمانه بالتَّفْسِيْر مع إيمانه بالجُمْلَة، وإن كان بالجُمْلَة في التَّحْقِيْق إيمان به. وهٰذَا مَرْوِيّ عن الإمَام أبي حَنِيْفَة رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ. ورُوِيَ عن ابن عَبَّاس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا هٰذَا التَّأْوِيْل أَيْضاً(٢).

٢- الثبات علىٰ الإيمان والدوام عليه زِيَادَة عليه في كل ساعة، إذ يوجد في كل ساعة مثل ما انعدم في الأُوْلَىٰ، كما يوجد درهم، ثم يزاد عليه في كل ساعة درهم، لا أن تلك الزِّيَادَة في نفسه، إذ هو غير محتمل للتجزؤ(٣).

فآيات الزِّيَادَة محمولة علىٰ أنهم يزدادون ثُبُوْتاً علىٰ إيمانهم وتمسكاً به وعزيمة علىٰ استدامته.

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٢٦٣.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩.

وذكر هٰذَا الوجه إلىٰ قوله: (إيمانه بالجُمْلَة) من غير نسبة في: أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٧.

وانظر: إرْشَاد السَّارِي ج١ ص٨٧.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩.

وانظر: أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٧.

وأُجيب:

بأن حقيقة الزِّيَادَة لا يعقل منها الثُّبُوْت علىٰ الشيء، وإنما يعقل منها الزِّيَادَة في ذاته.

ولأنه إذا جازت الزِّيَادَة والنقصان في التَّصْدِيْق والعلم بمخبراته جازت في الأفعال، لأن جميع ذٰلِكَ من الإيمان، ولأن دخول الزِّيَادَة عليه والنقصان منه لا يوجب زوال الاسم، كالجسم هو الجَوْهَرَان المُؤْتَلِفان، فإذا انضمت إليه أجزاء أُخَر وتآلفت معها صارت أَيْضاً جسماً وَاحِداً، أو إذا نقصت منه أجزاء إلىٰ أن ينتهي إلىٰ جزأين مُؤْتَلِفين لا يزول عنه اسم الجسم، كذٰلِكَ الإيمان.

وعُلَمَاء السنة يقولون يَزِيْد بالطاعة، وينقص بالمعصية(١).

٣- إن معنىٰ الزِّيَادَة عليه هو أن يزداد نوره وضياؤه في القلوب بالأَعْمَال الصالحة، وينتقص ذٰلِكَ بالمعاصي، إذ الإيمان له نور وضِيَاء، علىٰ ما قال تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِـُٔواْ نُورَ ٱللَّهِ بِأَفْوَٰهِهِمْ ﴾ - الصف: ٨، وقال تعالىٰ: ﴿ أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ - الزُّمَر: ٢٢.

أما الإيمان في ذاته فلا يحتمل الزِّيَادَة والنقصان(٢).

فزِيَادتهم إيماناً، أي: يقيناً وإخلاصاً، في كل ساعة من غير شك، حيث إنهم رأوا معجزة النَّبيّ ﷺ بعد معجزة، نصرةً بعد نصرةٍ، ودخل الناس في دين الإِسْلَام، ازداد يقينهم وإخلاصهم في صدق نبوته ورسالته وحقيقة دين الإِسْلَام.

---

(١) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٠٣-٤٠٤، وانظر: ص٢٦٤-٢٦٥.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩. والمُسَايَرَة ص٣٧٣. وشرح عَقِيْدَة الإمَام الطَّحَاوِيّ لأبي حَفْص الهِنْدِيّ ص١٢٣. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة للمَيْدَانِيّ ص١٠١.

وانظر: مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢.

مثاله: إذا كان ولياً وله مريد كلّما رأىٰ منه الكَرَامَات وزِيَادَة العِبَادَات ازداد للمريد يقينه وإخلاصه واعْتِقَاده فيه، وكذا هٰذِهِ(١).

وذكر النَّسَفِيّ: أن أحق الناس أن يمتنع عن القول بالزِّيَادَة علىٰ الإيمان هم الذين يجعلون الأَعْمَال من الإيمان، وذٰلِكَ:

١- لأنهم إذا جعلوا الأَعْمَال كلها إيماناً فلا أحد إذن استكمل الإيمان، والزِّيَادَة علىٰ ما هو لم يكمل بعد، وهو في حدّ النقصان، محالٌ(٢).

٢- ما من عِبَادَة توجد إلَّا وهي من الإيمان، ولا شيء وراء الكل ليُتصور أن يكون زِيَادَة باتصاله به(٣).

٣- الزِّيَادَة تكون علىٰ ذي النِّهَايَة، فينتهي ثم يزاد عليه، فأما الزِّيَادَة علىٰ ما لا نِهَايَة له فمحال(٤).

وأجاب النَّسَفِيّ من قال: الإيمان في حق الكل في حد النقصان، ثم يزداد بكل طاعة، فمن كانت طاعاته أكثر كان إيمانه أكثر.

قال النَّسَفِيّ: إذن علىٰ زعمكم: كَمَال الإيمان غير متصوّر، فكان إيمان كل نَبِيّ ومُرْسَل ناقصاً(٥).

لا يقال: الإيمان علىٰ تقدِير كونه اسماً للأَعْمَال أَوْلَىٰ بأن لا يحتمل الزِّيَادَة والنقصان.

---

(١) أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٥٨.
(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩.
(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٠٩-٨١٠.
(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٠.
(٥) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٠.

وذٰلِكَ:

١- لأنه لا مرتبة فوق الكل ليكون زِيَادَة، ولا إيمان دونه ليكون نقصاناً.

٢- لأن أحداً لا يستكمل الإيمان حينئذ، والزِّيَادَة علىٰ ما لم يكمل بعد محال.

لأنا نقول: هٰذَا إنما يرد علىٰ من يقول بانتفاء الإيمان بانتفاء شيء من الأَعْمَال أو التروك، كما هو مَذْهَب المُعْتَزِلَة، لا علىٰ من يقول ببقائه ما بقي التَّصْدِيْق، كما هو مَذْهَب السَّلَف[(١)].

واحتجوا: بأن التَّصْدِيْق البالغ حد الجزم والإذعان، لا يقبل الزِّيَادَة والنقصان، والتفاوت ليس إلَّا في الأَعْمَال، وهي خارجة عن حقيقة الإيمان، وهي بَاقِيَة غير متغيرة عند كثرة الأَعْمَال وقلتها، وارتكاب السيئات واجتنابها[(٢)].

قال التَّفْتَازَانِيّ: إن الإيمان اسم للتَّصْدِيْق البالغ حدّ الجزم والإذعان، ولا يُتصوّر فيه الزِّيَادَة والنقصان، والمصدِّق إذا ضمّ الطاعات إليه أو ارتكب المعاصي، فتَصْدِيْقه بحاله لم يتغير أَصْلاً، وإنما يتفاوت إذا كان اسماً للطاعات المتفاوتة قلةً وكثرةً.

وأشار التَّفْتَازَانِيّ إلىٰ قول الرَّازِيّ وغيره: إن هٰذَا الخلاف فرع تَفْسِيْر الإيمان، فإن قلنا هو التَّصْدِيْق فلا يتفاوت، وإن قلنا هو الأَعْمَال فمتفاوت[(٣)].

قال أبو حَفْص الهِنْدِيّ: إن أصل الإيمان هو التَّصْدِيْق بجميع ما يجب الإيمان به، وذٰلِكَ لا يحتمل الزِّيَادَة والنقصان[(٤)].

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٢.

(٢) القَوْل الفَصْل ص٣٥٩.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١١.

وقول الرَّازِيّ في: مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٩.

(٤) شرح عَقِيْدَة الإمَام الطَّحَاوِيّ لأبي حَفْص الهِنْدِيّ ص١٢٢.

قال النَّسَفِيّ: والعجب منهم أنهم يزعمون أن كافراً لو أسلم وصدّق بجميع ما يجب تَصْدِيْقه صار مُؤْمِناً، ثم لو ارتكب من ساعته إثماً انتقص إيمانه، وليس معه إلَّا التَّصْدِيْق، والتَّصْدِيْق لا تزايد له، ولو اختل لتبدّل بالتكذيب وبطل، ولو لم يختل بقي كَامِلاً، فكان القول ببقائه وثُبُوْت النقص فيه باطلاً(١).

وتعلقهم بقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ - المائدة: ٣، أنه دليل أن الدِّيْن كان إلىٰ ذٰلِكَ اليوم ناقصاً، باطل، لأن ذٰلِكَ يوجب علىٰ قولهم: أن من مات قبل ذٰلِكَ من المُهَاجِرِيْن والأَنْصَار، والذين شهدوا بدراً، وبايعوا رَسُوْل الله ﷺ البيعتين جميعاً، وبذلوا أنفسهم لله تعالىٰ بمَكَّة مع عَظِيْم ما حلّ بهم من نِكَايَة العدوّ وأنواع البلايا، كلُّهم ماتوا علىٰ دين ناقص.

وكذٰلِكَ كان رَسُوْل الله ﷺ كان يدعوهم إلىٰ دين ناقص، وكان يوالي ويعادي عليه.

وصاحب هٰذَا القول علىٰ دين كَامِل، فإذاً سعىٰ في مدح نفسه وتزكيتها وتقديمها علىٰ من يعلم أنه بجميع سعيه لا يبلغ مقاماً وَاحِداً من مقاماتهم.

ثم هو يشهد علىٰ كتاب الله تعالىٰ أنه جاء بالدِّيْن الناقص إلىٰ ذٰلِكَ اليوم.

وهٰذَا كله باطل(٢).

وتَأْوِيْل الآية: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ - المائدة: ٣، علىٰ وجوه:

الوجه الأول: أنه لا يريد باليوم يوماً يشار إليه، كما لا يريد بقوله: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ - المائدة: ٣، يوماً يشار إليه، بل كان الدِّيْن مرضياً عنده.

وبعد ذٰلِكَ أمران:

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج١ ص٨١٠.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٠-٨١١.

أحدهما: إسقاط معنىٰ اليوم وحمله علىٰ ما جرىٰ العادة في التكلم به، لافتتاح الكلام دون تَحْقِيْق الوقت.

وثانيهما: أن يراد به عَصْر رَسُوْل الله ﷺ، إذ كانت قبل ذٰلِكَ فترة، وقد كانت مست الحاجة إلىٰ من يبيّن لهم الحق، فبيّن ذٰلِكَ بِرَسُوْله في ذٰلِكَ العَصْر، وهٰذَا ظَاهِر في مبتذل الكلام، فإن ملكاً من الملوك لو مَنَّ علىٰ أهل مملكته فقال: إنَّ من كان سبقكم من آبائكم كانوا في زمن مَن ملك الوِلاَيَة قبلي في أنواع الفتن وصنوف من المصائب والمحن بسبب سوء مَلَكَته وخَرَقه في مُعَامَلَة رعيته وتعدّيه عن الصواب في تدابير سياسته ورسوم إمارته، وأنتم اليوم في ظل السَّلاَمَة وتحت جناح الأَمَنَة وكَنَف الدَّعَة والراحة بيُمن سياستي وشفقتي ورأفتي علىٰ طَبَقَات رعيتي وأهل مملكتي، فهٰذَا الملك لا يريد بذٰلِكَ: اليوم الذي يخاطبهم فيه بذٰلِكَ، بل جميع عَصْره وزَمَان ثُبُوْت سُلْطَانه ودولته، فكذا هٰذَا(١).

الوجه الثاني: أن يكون قوله: ﴿أَكْمَلْتُ﴾، أي: أظهرت لكم دينكم، حتىٰ قدرتم علىٰ إظهاره في كل مشهد، وأظفرتُكم بعدوكم حتىٰ يئسوا من ترككم الدِّيْن، كقوله تعالىٰ: ﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ﴾ - المائدة: ٣، وقوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ﴾ - الصف: ٨، وقوله تعالىٰ: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ - التوبة: ٣٢، ولا يجوز أن يكون نور الله تعالىٰ غير تام في نفسه حتىٰ يُتِمَّهُ، ولٰكِن يُتمّه في الخلق بأن يظهره فيهم(٢).

الوجه الثالث: أن يكون تمامه بها أرعب عدوّهم، وأُكرم الرَّسُوْل ﷺ برعب العدو وأمن المُؤْمِنِيْن عنهم، فعلىٰ هٰذَا أَكْمَله ذٰلِكَ اليوم.

والأمر بالمعروف فيمن يقتل عدوّه من الملوك يقول: اليومَ تَمَّ ملكي وعزّتي وجَلاَلِي

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١١.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١١-٨١٢.

وسُلْطَاني، فمثله الأول.

علىٰ أن تمام الشيء بأمرين:

أحدهما: باسْتِكْمَال ما لا يقوم دونه.

وثانيهما: باسْتِيْعَاب ما له به التَّزَيُّن والتَّحْسِيْن مما هو في حق التبع.

ثم ما كان وَاحِداً في نفسه أو متناهياً يتم بشيء آخر، فضلاً كان ذٰلِكَ أو شرطاً.

فأما الذي لا يُحَدّ في نفسه فلا كَمَال له، لا بفضله ولا بشرطه، فكان كَمَاله علىٰ أصلهم محالاً، فكان تعلقهم به باطلاً(١).

وذكر التَّفْتَازَانِيّ أن الزِّيَادَة والنقصان تكون في كَمَال الإيمان لا في أصله.

ووجه التوفيق بين القولين كما يقول الإمَام الرَّازِيّ: أن ما يَدُلّ علىٰ أن الإيمان لا يتفاوت مَصْرُوْف إلىٰ أصله، وما يَدُلّ علىٰ أنه يتفاوت مَصْرُوْف إلىٰ الكَامِل منه(٢).

ورد ابن تَيْمِيَّة علىٰ من يقول: بأن الإيمان من حيث هو إيمان لا يقبل الزِّيَادَة والنقصان بما يأتي:

إن القول من حيث هو كالقول من حيث هو إنسان، ومن حيث هو حيوان، ومن حيث هو وجود، فتثبت لهٰذِهِ المسميات وجود مطلق مجرد عن جميع القيود والصفات.

وهٰذَا لا حقيقة له في الخارج، وإنما هو شيء يقدره الإنسان في ذهنه كما يقدر موجوداً لا قديماً ولا حادثاً ولا قائماً بنفسه ولا بغيره.

والماهيات من حيث هي هي شيء يقدر في الأذهان لا في الأَعْيَان.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٢.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٢. والقَوْل الفَصْل ص٣٦٠.

وقول الرَّازِيّ في: مُحَصَّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن ص٢٣٩.

وهٰكَذَا تقدِير إيمان لا يتصف به مُؤْمِن، بل هو مجرد عن كل قيد، بل ما ثَمَّ إيمان في الخارج إلَّا مع المُؤْمِنِيْن، كما ما ثَمَّ إنسانية في الخارج إلَّا ما اتصف بها الإنسان.

فكل إنسان له إنسانية تخصه، وكل مُؤْمِن له إيمان يخصه، فإنسانية زَيْد تشبه إنسانية عَمْرو، وليست هي هي.

والاشتراك إنما هو في أمر كلي مطلق يكون في الذهن، ولا وجود له في الخارج إلَّا في ضمن أفراده.

فإذا قيل: إيمان زَيْد مثل إيمان عَمْرو، فإيمان كل وَاحِد يخصه معين، وذٰلِكَ الإيمان يقبل الزِّيَادَة والنقصان.

ومن نفىٰ التفاضل إنما يتصور في نفسه إيماناً مطلقاً كما يتصور إنساناً مطلقاً ووجوداً مطلقاً عن جميع الصفات المعينة له، ثم يظن أن هٰذَا هو الإيمان الموجود في الناس، وذٰلِكَ لا يقبل التفاضل، بل لا يقبل في نفسه التعدد، إذ هو تصور معين قائم في نفس متصوره.

ومثّل لذٰلِكَ بالقائلين بوحدة الوجود قائلاً: ولهٰذَا يظن كثير من هٰؤُلَاءِ أن الأُمُور المشتركة في شيء وَاحِد هي وَاحِدَة في الشخص والعين، حتىٰ انتهىٰ الأمر بطائفة من علمائهم علماً وعِبَادَة إلىٰ أن جعلوا الوجود كذٰلِكَ، فتصوروا أن الموجودات مشتركة في مُسَمَّىٰ الوجود، وتصوروا هٰذَا في أنفسهم، فظنوه في الخارج كما هو في أنفسهم، ثم ظنوا أنه الله، تعالىٰ الله عما يقولون علواً كَبِيْراً، فجعلوا رب العالمين هٰذَا هو الوجود الذي لا يوجد قط إلَّا في نفس متصوره لا يكون في الخارج أَبَداً.

وهٰكَذَا كثير من الفَلَاسِفَة تصوروا أعداداً مجردةً وحَقَائِق مجردةً، ويسمونها المُثُل الأفلاطونية، وزَمَاناً مجرداً عن الحَرَكَة والمتحرك، وبعداً مجرداً عن الأجسام وصفاتها، ثم ظنوا وجود ذٰلِكَ في الخارج.

وهٰؤُلَاءِ كلهم اشتبه عليهم ما في الأذهان بما في الأَعْيَان، وتولّد من هٰذَا بدع

ومفاسد كثيرة، والله المستعان[1].

وقد بَيَّنَ الإمَام فَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ وغيره مبنىٰ الخلاف بين أصحاب القولين:

(الخلاف مبني علىٰ أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان وعدمه)، أي: عدم أخذ الطاعات في مفهومه.

(فعلىٰ الأول) وهو أخذ الطاعات في مفهومه علىٰ وجه الرُّكْنِيَّة، كما تقدم نقلُه عن الخَوَارِج.

أو علىٰ وجه التكميل، كما هو مَذْهَب المُحَدِّثِيْن (يَزِيْد) الإيمان (بزِيَادتها)، أي: الطاعات، (وينقص بنقصانها).

(وعلىٰ الثاني) وهو عدم أخذ الطاعات في مفهوم الإيمان (لا)، أي: لا يَزِيْد ولا ينقص، (لأنه: اسم للتَّصْدِيْق الجازم مع الإذعان)، أي: القبول بَاطِناً، كما قدمناه.

(وهٰذَا) المفهوم (لا يتغير بضم الطاعات ولا) ضم (المعاصي) إليه.

(وفيه) أي: فيما قيل من هٰذَا البناء (نظر، بل قال بزِيَادته ونقصانه كثير ممن صرح بأنه مجرد التَّصْدِيْق لظواهر) من الأَدِلَّة (كقوله تعالىٰ: ﴿زَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾ - الأنفال: ٢)... إلخ[2].

وفي عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ: قال الإمَام: هٰذَا البَحْث لفظي، لأن المُرَاد بالإيمان إن كان هو التَّصْدِيْق فلا يقبلهما - أي: الزِّيَادَة والنقصان - ، وإن كان الطاعات فيقبلهما.

ثم قال: الطاعات مكملة للتَّصْدِيْق، فكل ما قام من الدليل علىٰ أن الإيمان لا يقبل الزِّيَادَة والنقصان كان مَصْرُوْفاً إلىٰ أصل الإيمان الذي هو التَّصْدِيْق.

وكل ما دل علىٰ كون الإيمان يقبل الزِّيَادَة والنقصان فهو مَصْرُوْف إلىٰ الكَامِل،

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١٨-٤١٩ عن ابن تَيْمِيَّة.

(٢) المُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٦٧-٣٦٩.

وهو مقرون بالعَمَل.

وقال بعض المحققين: الحق أن التَّصْدِيْق يقبل الزِّيَادَة والنقصان بوجهين:

الوجه الأول: القوة والضعف، لأنه من الكيفيات النفسانية، وهي تقبل الزِّيَادَة والنقصان، كالفرح والحزن والغضب.

ولو لم يكن كذٰلِكَ يقتضي أن يكون إيمان النَّبِيّ ﷺ وأفراد الأُمَّة سواء، وأنه باطل إجماعاً.

ولقول إبْرَاهِيْم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ - البقرة: ٢٦٠.

الوجه الثاني: التَّصْدِيْق التفصيلي في إفراد ما علم مجيئه به جزء من الإيمان يثاب عليه ثوابه علىٰ تَصْدِيْقه بالآخر[١].

فإن قيل:

أصل أن الإيمان لا يَزِيْد ولا ينقص يلزم أن يكون إيمان المنهمك في فسقه كإيمان النَّبِيّ ﷺ.

أجاب الجُوَيْنِيّ: بأن النَّبِيّ ﷺ يفضل من عداه باستمرار تَصْدِيْقه وعصمة الله إياه من مخامرة الشكوك، واختلاج الريب. والتَّصْدِيْق عرض لا يبقىٰ، وهو متوالٍ للنَّبِيّ ﷺ، ثَابِت لغيره في بعض الأوقات، زائل عنه في أوقات الفترات.

فيثبت للنَّبِيّ ﷺ أعداد من التَّصْدِيْق لا يثبت لغيره إلَّا بعضها، فيكون إيمانه بذٰلِكَ أكثر.

فلو وصف الإيمان بالزِّيَادَة والنقصان، وأُريد بذٰلِكَ ما ذكرناه، لكان مُسْتَقِيْماً[٢].

(١) عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٨، وفيه تفصيل آخر.

(٢) الإرْشَاد للجُوَيْنِيّ ص٣٩٩-٤٠٠.

القول الثالث: الإيمان يَزِيْد ولا ينقص:

وهو قول الإمَام مَالِك في إحدىٰ الروايتين عنه.

وعِلَّة ذٰلِكَ: أنه لو نقص لذهب كله، فيقع في مَذْهَب الخَوَارِج المكفِّرين بالذنوب[1].

قال ابن بَطَّال في شرحه صَحِيْح البُخَارِيّ: التَّصْدِيْق بالله تعالىٰ ورَسُوْله ﷺ لا ينقص.

ولذٰلِكَ توقف مَالِك رَحِمَهُ ٱللَّهُ في بعض الروايات عن القول بالنقصان، إذ لا يجوز نقصان التَّصْدِيْق، لأنه إذا نقص صار شكاً وخرج عن اسم الإيمان.

وقال بعضهم: إنما توقف مَالِك عن القول بنقصان الإيمان خشية أن يتأول عليه موافقة الخَوَارِج الذين يكفّرون أهل المعاصي من المُؤْمِنِيْن بالذنوب.

وقد قال مَالِك بنقصان الإيمان مثل قول جَمَاعَة أَهْل السُّنَّة[2].

وعن الإمَام مَالِك أنه قال: يَزِيْد، ولم يقل: ينقص، في إحدىٰ الروايتين عنه[3].

وذهب إلىٰ هٰذَا القول: الحُسَيْن بن مُحَمَّد النَّجَّار وأصحابه فرقة النَّجَّارِيَّة من المُرْجِئَة[4]، والغَسَّانِيَّة أتباع غَسَّان المُرْجِئ القائل بأن الإيمان يَزِيْد ولا ينقص[5]، وهو

---

(١) شرح صَحِيْح مُسْلِم للأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ ج١ ص١١٢. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٧ عن الدَّاوُدِيّ، و ص١٠٨.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٧-٧٨ عن ابن بَطَّال.

(٣) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١ عن كتاب الإيمان والإِسْلَام لابن تَيْمِيَّة.

(٤) مَذَاهِب الإِسْلَامِيِّيْن للأَشْعَرِيّ ج١ ص٢١٦.

(٥) الفَرْق بين الفِرَق ص٢٠٣.

القول الراجح عند المَشَارِقة من الإبَاضِيَّة[١]، وبه قال السَّالِمِيّ[٢].

وحُجَّة هٰذَا القول:

١- الإيمان الشَّرْعِيّ عند الإبَاضِيَّة هو نفس فعل الواجبات، فهي تَزِيْد علىٰ المكلف ولا تنقص، بمعنىٰ أنها إذا وجبت لا يَصِحّ تنقيص شيء منها[٣].

٢- هدم بعض الإيمان الذي هو مطلق الواجبات هدم لجميعه، لأنه يخرج من الإيمان إلىٰ الكفر، إما شركاً وإما نفاقاً، والخروج إلىٰ الشرك قول الأَزَارِقَة[٤].

ونقصان الإيمان الذي نفاه الإبَاضِيَّة هو الإخلال بشيء من الواجبات لا رفع بعض المفترضات[٥].

فإن سمىٰ رفع بعض الواجبات عن بعض المكلفين نقصاناً في الإيمان فلا ضير، فإنه خلاف لفظي، وقد صرح حَدِيْث ذم النساء بذٰلِكَ في قوله ﷺ: (ناقصات عقل ودين)، وبَيَّنَ نقصان الدِّيْن بترك الصلاة شطر دهرها بسبب الحيض[٦].

---

(١) البُعْد الحَضَارِيّ للجَعْبِيْرِيّ ص٥٠٠.

(٢) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل للسَّالِمِيّ ج٢ ص٢٠٤، وتَعْلِيْق الشَّيْخ أَحْمَد الخَلِيْلِيّ عليه.

وفي بَهْجَة الأَنْوَار ص١٢٤: وذهب أصحابنا.

(٣) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل ج٢ ص٢٠٥.

(٤) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل للسَّالِمِيّ ج٢ ص٢٠٦.

(٥) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل للسَّالِمِيّ ج٢ ص٢٠٥.

(٦) مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل للسَّالِمِيّ ج٢ ص٢٠٦.

وحَدِيْث: ناقصات عقل ودين، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: رقم ٣٠٤، عن أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ.

وصَحِيْح مُسْلِم: رقم ٧٩، عن عَبْد الله بن عُمَر.

وسُنَن أبي دَاوُد: رقم ٤٦٧٩، عن عَبْد الله بن عُمَر.

القول الرابع: الإيمان يتفاضل:

وهو مَذْهَب أَهْل السُّنَّة والحَدِيْث، وبه قال الإمَام عَبْد الله بن المُبَارَك[١].

القول الخامس: الإيمان يضعف ولا ينقص:

وهو قول أبي سَعِيْد الكُدَمِيّ من الإبَاضِيَّة، لأنه إذا انتقص منه شيء بطل كله[٢].

والضعف يختلف عن النقص:

لأن الطاعة تبقىٰ قائمة مع الضعف، فلا ينهدم الإيمان.

أما مع النقص فإن الطاعة تنهدم، فيخشىٰ من ذٰلِكَ انهدام الإيمان.

ومَعْلُوْم أن الإنسان يستحيل عليه أن يأتي بالطاعات دائماً علىٰ الوجه الأَكْمَل، إذ تعتريه حالات ضعف وحالات قوة[٣].

القول السادس: الإيمان لا ينقص، بل ينهدم بارتكاب الكبائر:

وهو مشهور المَذْهَب الإبَاضِيّ.

بدليل: قوله ﷺ: لا يزني الزاني حين يزني وهو مُؤْمِن[٤].

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤١١ عن ابن تَيْمِيَّة.

(٢) البُعْد الحَضَارِيّ للجَعْبِيْرِيّ ص٤٩٩-٥٠٠.

وانظر: مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢.

(٣) البُعْد الحَضَارِيّ للجَعْبِيْرِيّ ص٥٠١.

(٤) مُعْجَم مُصْطَلَحَات الإبَاضِيَّة ج١ ص٧٢، وفي هامشه:

حَدِيْث: لا يزني الزاني... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: كتاب المظالم والغصب، رقم ٢٣٤٣.

والجَامِع الصَّحِيْح للرَّبِيْع بن حَبِيْب ج٤ ص٢٧٦ رقم ٩٨٣.

الفصل الثالث

الإيمان والإسْلَام

١٤٦

الإيمان والإسْلَام

الإسْلَام في أصل اللُّغَة

هو الانقياد والاسْتِسْلَام[١].

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا﴾ - الحُجُرَات: ١٤، أي: انقدنا.

الإسْلَام في الاصْطِلَاح

هو الانقياد بالأفعال الظَّاهِرَة الشَّرْعِيَّة.

قال ﷺ فيما رواه أَنَس عنه: (الإسْلَام عَلَانِيَة، والإيمان في القلب) - ذكره ابن أبي شَيْبَة في مصنفه[٢].

هل الإسْلَام والإيمان بمعنىً وَاحِد، أو أنهما متغايران؟

اختلف العُلَمَاء: هل أن الإسْلَام هو الإيمان بمعنىٰ التَّصْدِيْق بما ورد عن الله سُبْحَانَهُ ورَسُوْله ﷺ، أو هو الانقياد في الظَّاهِر؟

---

(١) القَامُوْس المُحِيْط، مادة (السلم).

وفي مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة ج٣ ص٩٠: (سلم) السين واللام والميم، معظم بابه من الصحة والعافية، ومنه: الإسْلَام وهو الانقياد، لأنه يسلم من الإباء والامتناع.

(٢) المُفْهِم ج١ ص١٣٩.

يتضح هٰذَا في بَيَان الاختلاف في كون الإسْلَام والإيمان بمعنىً وَاحِد، أو أنهما متغايران، وذٰلِكَ فيما يأتي:

القول الأول: الإيمان والإسْلَام شيء وَاحِد:

فالاسمان من قبيل الأَسْمَاء المترادفة، وكل مُؤْمِن مُسْلِم، وكل مُسْلِم مُؤْمِن(١).

وبه قال الإمَام أبي حَنِيْفَة(٢)، وهو قول النَّسَفِيّ معبراً عن رأي أبي مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ(٣)، وبه قال المُعْتَزِلَة(٤)، وذهب إليه التَّفْتَازَانِيّ(٥)، ونقله عن الجُمْهُوْر(٦)، وهو قول البَيْهَقِيّ(٧)، ونسبه إلىٰ جُمْهُوْر أَهْل السُّنَّة: مُحَمَّد بن نصر المَرْوَزِيّ، وابن عَبْد البَرّ.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٦١-٢٦٣. ومَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٥.

(٢) الفِقْه الأكبر للإمَام أبي حَنِيْفَة - شرحه القَوْل الفَصْل ص٣٦١. وشرحه لِعَلِيّ القَارِي ص١٤٩.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧.

وانظر: أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٦١. والكِفَايَة للصابوني - القَوْل الفَصْل ص٣٦٢.

(٤) شرح الأُصُوْل الخمسة ص٧٠٥-٧٠٧. وذكره أبو يَعْلَىٰ في الإيمان ص٤٣٦. والمَوَاقِف ج٨ ص٣٢٦. ومُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

وفي عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٩: هو مَذْهَب بعض المُحَدِّثِيْن، والمتكلمين، وجُمْهُوْر المُعْتَزِلَة.

(٥) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٧.

(٦) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٧.

ونقله عن الجُمْهُوْر أَيْضاً: مُحْيِي الدِّيْن مُحَمَّد في: القَوْل الفَصْل ص٣٦٢.

(٧) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٠، قال: (الإيمان والإسْلَام عبارتان عن دين وَاحِد).

ورُوِيَ هٰذَا القول عن سُفْيَان الثَّوْرِيّ(١)، وهو قول الأَشَاعِرَة والحَنَفِيَّة (المَاتُرِيْدِيَّة)(٢)، وقال به الرِّيْحَاوِيّ(٣)، وابن حَزْم الظَّاهِرِيّ(٤)، والزَّيْدِيَّة(٥)، والإبَاضِيَّة(٦)، وأبو طَالِب المَكِّيّ، قال: مثل الإسْلَام من الإيمان كمثل الشهادتين، إحداهما من الأُخْرَىٰ في المعنىٰ والحكم، فشهادة الرَّسُوْل غير شهادة الوَحْدَانِيَّة، فهما شَيْئَان في الأَعْيَان، وإحداهما مُرْتَبِطَة بالأُخْرَىٰ في المعنىٰ والحكم كشيء وَاحِد.

كذٰلِكَ الإيمان والإسْلَام، أحدهما مرتبط بالآخر، فهما كشيء وَاحِد، لا إيمان لمن لا إسْلَام له، ولا إسْلَام لمن لا إيمان له، إذ لا يخلو المسلم من إيمان به يُصَحِّح إسْلَامه، ولا يخلو المُؤْمِن من إسْلَام به يحقق إيمانه.

ثم قال: وأجمع أهل القِبْلَة علىٰ أن كل مُؤْمِن مُسْلِم، وكل مُسْلِم مُؤْمِن بالله وكتبه(٧).

وحُجَّة هٰذَا القول:

١- قوله تعالىٰ: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ - النمل: ٨١، والرُّوْم: ٥٣.

وقوله تعالىٰ: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ -

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٧، وقال عن قول سُفْيَان: إنه من رِوَايَة أَيُّوْب بن سُوَيْد الرَّمْلِيّ عنه، وأَيُّوْب فيه ضعف.
(٢) المُسَايَرَة والمُسَامَرَة عليها ص٣٤٠.
(٣) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨.
(٤) علم الكلام لابن حَزْم ص٨٢و٨٥.
(٥) مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.
(٦) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٤٤. وبَهْجَة الأَنْوَار ص١٢٤.
(٧) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٩ نَقْلاً عن كتاب الإيمان والإسْلَام لابن تَيْمِيَّة.

آل عِمْرَان: ١٠٢[١].

فأثبت الإِسْلَام للمُؤْمِنِيْن.

٢- رجوع لفظتي الإِسْلَام والإِيمان إلىٰ معنىٰ الاعتراف والانقياد والإذعان والقبول، لأن معنىٰ آمنت بما جاء به النَّبِيّ ﷺ: صدّقته، ومعنىٰ أسلمت له: سلمته[٢].

وأُجيب:

بأن القول إن الإِسْلَام هو التَّصْدِيْق لم يقله أحد من أهل اللُّغَة، إنما هو الانقياد والطاعة، وقد قال النَّبِيّ ﷺ: (اللهم لك أسلمتُ، وبك آمنتُ)، وفسر الإِسْلَام بالأَعْمَال الظَّاهِرَة، والإيمان بالإيمان بالأُصُوْل الخمسة، فليس لنا إذا جمعنا بينهما أن نجيب بغير ما أجاب به النَّبِيّ ﷺ[٣].

٣- الإيمان هو تَصْدِيْق الله فيما أخبر به من أوامره ونواهيه، والإِسْلَام هو الانقياد والخضوع لأُلوهيته، وذا لا يتحقق إلَّا بقبول الأمر والنهي، فإن الإيمان لا ينفك عن الإِسْلَام حكماً[٤].

٤- اشتركت ألفاظ الإيمان والإِسْلَام والدِّيْن في كونها للمدح بمعنىً وَاحِد، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَـٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ -آل عِمْرَان: ٨٥، والإيمان

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٧. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٩.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨٩، وبهامشه: قوله ﷺ: (اللهم لك أسلمتُ...) هو قطعة من حَدِيْث أَخْرَجَهُ مَالِك وأَحْمَد وأصحاب الكتب الستة وغيرهم.

(٤) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨ نَقْلاً عن الكِفَايَة.

ونقل ذٰلِكَ عن الكِفَايَة أَيْضاً: مُحَمَّد بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص٣٦٢.

والدِّيْن مقبولان[١].

٥- قوله تعالىٰ في قصة لوط عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ - الذاريات.

فسمّاهم مرة (مُؤْمِنِيْن)، ومرة (مُسْلِمِيْن)، وإنما أراد تَمْيِيْزهم عن غيرهم بأديانهم، فصح أن الإيمان والإسْلَام اسمان لدين وَاحِد[٢]، إذ كان الله سُبْحَانَهُ قد وعد أن يخلص المُؤْمِنِيْن من قوم لوط، وأن يخرجهم من بين ظهراني من وجب عليه العذاب منهم، ثم أخبر أنه قد فعل ذٰلِكَ بمن وجده فيهم من المُسْلِمِيْن إنجازاً للموعد، فدلّ الإسْلَام علىٰ الإيمان، فثبت أن معناهما وَاحِد، وأن المُسْلِمِيْن هم المُؤْمِنُوْن[٣].

ومما يَدُلّ علىٰ ذٰلِكَ أَيْضاً: أن في هٰذِهِ الآية استثنىٰ المُسْلِمِيْن من المُؤْمِنِيْن، واستثناء المُسْلِمِيْن من المُؤْمِنِيْن في الآية يعني أن كلمة (غير) في قوله تعالىٰ: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾ - الذاريات: ٣٦، ليست صفة، علىٰ معنىٰ فما وجدنا فيها، أي: في تلك القَرْيَة، شَيْئاً غير بيت من المُسْلِمِيْن أنه كاذب، بل هي استثناء.

---

(١) مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

(٢) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٠.

وذكر النَّسَفِيّ الآيَةَ في: تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨. وذكرها أَيْضاً الخَطَّابِيّ في: مَعَالِم السُّنَن ج٤ ص٣١٥، وقال: (وقد تكلم في هٰذَا الباب رجلان من كبراء أهل العلم، وصار كل وَاحِد منهما إلىٰ مَقَالَة من هاتين المقالتين، وردّ الآخر منهما علىٰ المتقدم وصنف عليه كتاباً يبلغ عدد أوراقه المائتين).

ونقل النَّوَوِيّ في المِنْهَاج شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٧ كلام الخَطَّابِيّ.

وهٰذِهِ الآية في: علم الكلام لابن حَزْم ص٨٢. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨. والجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٤٥.

(٣) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٥.

والمُرَاد بالبيت أهل البيت، فيجب أن يقدر المستثنىٰ منه علىٰ وجه يَصِحّ، وهو أن يقال: فما وجدنا فيها بيتاً من المُؤْمِنِيْن إلَّا بيتاً من المُسْلِمِيْن، فقد استثنىٰ المسلم من المُؤْمِن، فوجب أن يتحد الإيمان بالإِسْلَام[١].

فالإيمان لو كان غير الإِسْلَام لم يَصِحّ استثناء أحدهما من الآخر، واللازم باطل، للآية المذكورة، أي: فلم نجد ممن كان فيها من المُؤْمِنِيْن إلَّا أهل بيت من المُسْلِمِيْن[٢].

وأُجيب:

بأن قضية الاستثناء تدل علىٰ تصادق المسلم والمُؤْمِن دون الإِسْلَام والإيمان، لأن الضاحك يصدق علىٰ الباكي، ولا تصادق بين الضحك والبكاء فضلاً عن الاتحاد[٣].

ورُدَّ:

بأنه يَصِحّ الاستثناء بصحة استثناء الخاص من العام، كقولك: أخرجت العُلَمَاء إلَّا بعض النُّحَاة.

فالتعويل ليس إلَّا علىٰ الإجماع علىٰ أنه لا يمكن في حكم الشَّرْع أن يأتي أحد بالإيمان وبما اعتبر فيه من الأركان ولا يكون مسلماً، وكذا عكسه، وعلىٰ أنه ما أثبت الشَّرْع لأحدهما حكماً دون الآخر[٤].

واعتُرِض القول بأن الإيمان لو كان غير الإِسْلَام لم يَصِحّ استثناء أحدهما من الآخر في الآية بما يأتي:

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٦.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٨.

وانظر: القَوْل الفَصْل ص٣٦٢. وشرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار ص٧٠٦.

(٣) شرح المَوَاقِف للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٧.

(٤) القَوْل الفَصْل ص٣٦٣.

إنه يكفي لصحة الاستثناء الإحاطة والشمول بحيث يدخل المستثنىٰ تحت المستثنىٰ منه، ولا يتوقف علىٰ اتحاد المفهوم.

وأُجيب:

بأن المُرَاد بالاتحاد عدم التغاير بمعنىٰ الانفكاك.

نعم، لو قيل: إنه لا يتوقف علىٰ المساواة أَيْضاً، بل يَصِحّ مع كون المُؤْمِن أعم، كقولك: أخرجت العُلَمَاء فلم أترك إلَّا بعض النُّحَاة، لكان شَيْئاً، لا بالعكس، علىٰ ما سبق إلىٰ بعض الأوهام، ذهاباً إلىٰ صحة قولنا: أخرجت العُلَمَاء فلم أترك إلَّا بعض الناس[1].

وأُجيب:

بأن البيت المخرَج كانوا موصوفين بالإسْلَام والإيمان، ولا يلزم من الاتصاف بهما ترادفُهما[2].

٦- قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥.

والإيمان دين، فلو كان الإيمان غير الإسْلَام لكان ينبغي ألا يُقبل من مبتغيه[3].

ويرد:

أن الإيمان يجوز أن يكون مغايراً للإسْلَام، لٰكِن لا يكون مقابلاً بل عاماً، لكونه

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٨-٢٠٩.

(٢) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبِي العِزّ ص٤٩٣.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨. وأُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٢٦٣. والقَوْل الفَصْل ص٣٦٢ عن التَّبْصِرَة.

وذكرها الإيْجِيّ في: المَوَاقِف ج٨ ص٣٢٦ حين ذكر حجج المُعْتَزِلَة.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٨. وعُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٩.

عبارة عن التَّصْدِيْق المجرد، وكون الإِسْلَام مركباً من التَّصْدِيْق والأَعْمَال.

ولا يلزم عدّه عند عدّ الفِرَق المتقابلة بحسب الدِّيْن.

ولا يلزم عدم قبول الإيمان، لأنه ليس ديناً مغايراً لدين الإِسْلَام، وإن كان غيره في الجُمْلَة، لأن مغايرة الأديان إنما هي بحسب أُصُوْل العَقَائِد، ولا كذٰلِكَ الإيمان مع الإِسْلَام علىٰ ما ذكرناه[1].

واعتُرِض:

بأن الإيمان يجوز أن يكون غير الإِسْلَام، لٰكِن لا يكون ديناً غيره، لكون الدِّيْن عبارة عن الطاعات.

وأُجيب:

بأن المُرَاد بالدِّيْن الملة والطريقة الثَّابِتَة من النَّبِيّ ﷺ، والإيمان كذٰلِكَ، وإن استمر في إطلاق أهل الشَّرْع دين الإِسْلَام، ولم يسمع دين الإيمان، وذٰلِكَ لاشتهار لفظ الإِسْلَام في طريقة النَّبِيّ ﷺ، واعتبار الإضافة إليه، حتىٰ صار بمنزلة اسم لدين مُحَمَّد ﷺ.

ولفظ الإيمان في فعل المُؤْمِن من حيث الإضافة إليه، ولم يصر بمنزلة الاسم للدِّيْن. ولهٰذَا كَثِيْراً ما يفتقر في الإيمان إلىٰ ذكر المتعلق، مثل: ﴿ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ - النساء: ١٣٦، والحديد: ٧، وغير ذٰلِكَ بخلاف الإِسْلَام[2].

٧- قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩.

وقوله تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ - البقرة: ١٣٦.

---

(١) القَوْل الفَصْل ص٣٦٢-٣٦٣.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٨.

فصح القول إن الإيمان بالله إسْلَام[١].

٨- قوله تعالىٰ: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ وَإِسۡمَٰعِيلَ وَإِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَٱلۡأَسۡبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ﴾ - البقرة: ١٣٦.

فأمرهم في أول الآية أن يقولوا: ﴿ءَامَنَّا﴾، ثم ختم الآية بأن قال: قولوا: إنا مُسْلِمُوْن.

ثم قال: ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ - البقرة: ١٣٧.

وقال في آية أُخْرَىٰ: ﴿وَقُل لِّلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡأُمِّيِّـۧنَ ءَأَسۡلَمۡتُمۡۚ فَإِنۡ أَسۡلَمُواْ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ﴾ - آل عِمْرَان: ٢٠.

فجعلهم في هٰذِهِ الآية مهتدين بإسْلَامهم، كما جعلهم في الآية الأُوْلَىٰ مهتدين بإيمانهم.

فهٰذَا دليل واضح لا شك فيه أنه جعل الإيمان والإسْلَام شَيْئاً وَاحِداً لا يفترقان[٢].

٩- قال تعالىٰ علىٰ لِسَان يُوْسُف عَلَيۡهِ ٱلسَّلَامُ: ﴿تَوَفَّنِي مُسۡلِمٗا وَأَلۡحِقۡنِي بِٱلصَّٰلِحِينَ﴾ - يُوْسُف: ١٠١.

وغير المُؤْمِن لا يُلْحَق بالصَّالِحِيْن[٣].

١٠- قال تعالىٰ: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيۡكَ أَنۡ أَسۡلَمُواْۖ قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٠.

وذكر الآيتين النَّسَفِيّ في تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

وذكر هٰذَا: البَسْيَوِيّ في الجَامِع ج١ ص٢٤٤.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴾ - الحُجُرَات: ١٧[١]، فجعل إسْلَامهم إيماناً، والإيمان هو الإسْلَام، فقد صح أن الإيمان هو الإسْلَام، والإسْلَام هو الإيمان، والمُؤْمِن هو المصدّق، والمقرّ مُسْلِم، فإذا أَقَرَّ وصدّق بما أمر الله به من طاعته وطاعة رَسُوْله فقد أسلم[٢].

١١- في حَدِيْث وفد عَبْد القَيْس لما قدموا علىٰ رَسُوْل الله ﷺ قال لهم: آمركم بالإيمان بالله وحده. أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله، وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأن تُعْطُوا من المغانم الخمس.

وفي حَدِيْث جِبْرِيْل حين جاء إلىٰ الرَّسُوْل ﷺ وسأله عن الإيمان والإسْلَام والإحْسَان وأمارات الساعة:

قال جِبْرِيْل: يا رَسُوْل الله...، ما الإسْلَام؟ قال: الإسْلَام شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وتُقِيْم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رَمَضَان، وتحج البيت.

قال: فما الإيمان؟ قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، والجنة، والنار، والبعث بعد الموت، والقدر كله.

قال: فما الإحْسَان؟ قال: أن تَعْبُدَ الله كأنك تَرَىٰ، فإن لم تكن تَرَىٰ فإنك تُرَىٰ.

فالرَّسُوْل ﷺ سمىٰ كلمة الشهادة في حَدِيْث وفد عَبْد القَيْس إيماناً، وفي حَدِيْث جِبْرِيْل إسْلَاماً. وهٰذَا دليل علىٰ أن الإيمان والإسْلَام اسمان لمُسَمَّىٰ وَاحِد.

إلَّا أنه فسر الإيمان في حَدِيْث جِبْرِيْل بما هو صريح فيه وهو التَّصْدِيْق.

وفسر الإسْلَام بما هو أمارة له، وإن كان اسم صريحه يتناول أماراته، واسم أماراته يتناول صريحه.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

(٢) الجَامِع للبَسْيَوِيّ ج١ ص٢٤٥.

وهٰـذَا كما فَصَلَ بينهما وبين الإحْسَـان، وإن كـان الإيمان والإسْـلَام إحْسَـاناً، والإحْسَان الذي فسّر بالإخلاص واليقين يكون إيماناً[١].

ففي حَدِيْث وفد عَبْد القَيْس، لما قدموا علىٰ رَسُوْل الله ﷺ أمرهم بالإيمان بالله، قال: أتدرون ما الإيمان بالله؟ قالوا: الله ورَسُوْله أعلم. قال: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رَمَضَان، وأن تُعْطُوا الخمس من المغنم.

قال الخَطَّابِيّ: قد أعلم رَسُوْل الله ﷺ في هٰذَا الحَدِيْث أن الصلاة والزكاة من الإيمان، وكذٰلِكَ صوم رَمَضَان، وإعْطَاء خمس الغَنِيْمَة. وكان هٰذَا جواباً عن مَسْأَلَة صدرت عن جهالة بالإيمان وشرائطه، فأخبرهم عما سألوه وعلمهم ما جهلوه، وجعل هٰذِهِ الأُمُور من الإيمان كما جعل الكلمة منه[٢].

١٢- عن ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: قال رَسُوْل الله ﷺ: بني الإسْلَام علىٰ خمس: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رَمَضَان.

وحَـدِيْـث ابـن عُـمَـر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عن رَسُـوْل الله ﷺ: إن الإيمان بني علىٰ خمس: تَعْبُد الله، وتُقِيْم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت، وتصوم رَمَضَان، ثم الجِهَاد بعد

---

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥١-٥٤.

وحَدِيْث: وفد عَبْد القَيْس:

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ في الشعب، وقال: أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ ومُسْلِم في الصَّحِيْح من حَدِيْث شُعْبَة وغيره.

وحَدِيْث: جِبْرِيْل:

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ في الشعب، وقال: رواه مُسْلِم.

(٢) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٣.

ذٰلِكَ حسن.

فسمىٰ هٰذِهِ الأركان الخمسة في الرِّوَايَة الأُوْلَىٰ إسْلَاماً، وفي رِوَايَة أُخْرَىٰ إيماناً[1].

١٣- رُوِيَ عن النَّبِيّ ﷺ أنه قال: (لا يدخل الجنة إلَّا نفس مُؤْمِنَة)، ورُوِيَ: (إلَّا نفس مسلمة)[2].

١٤- جاء رجل إلىٰ رَسُوْل الله ﷺ يسأله عن الإسْلَام، فقال له النَّبِيّ ﷺ: أَسْلِمْ تَسْلَمْ. قال: وما الإسْلَام؟ قال: تُسْلِمُ قلبك لله، ويَسْلَمُ المُسْلِمُوْن من لِسَانك ويدك. قال: فأي الإسْلَام أفضل؟ قال: الإيمان. قال: فما الإيمان؟ قال: تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، وبالبعث بعد الموت. قال: فأي الإيمان أفضل؟ قال: الهِجْرَة. قال: وما الهِجْرَة؟ قال: أن تَهْجُرَ السوءَ. قال: فأي الهِجْرَة أفضل؟ قال: الجِهَاد.

قال الحَلِيْمِيّ: فأَبَان هٰذَا الحَدِيْث أن الإسْلَام الذي أخبر الله عَزَّ وجَلَّ أنه هو الدِّيْن عنده بقوله: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩، وقوله: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥. وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ - المائدة: ٣، ينظم الاعْتِقَاد والأَعْمَال الظَّاهِرَة، لأن قوله: (الإسْلَام أن تُسْلِمَ قلبك لله) إشَارَة إلىٰ تَصْحِيْح الاعْتِقَاد.

وقوله: (أن يسلم المُسْلِمُوْن من لِسَانك ويدك) إشَارَة إلىٰ تَصْحِيْح المعاملات

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٤-٥٥.

وحَدِيْث: ابن عُمَر الأول:

رواه البَيْهَقِيّ في الشعب، وقال: أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ ومُسْلِم في الصَّحِيْحَيْن.

وحَدِيْث: ابن عُمَر الثاني:

رواه البَيْهَقِيّ في الشعب. وفي الهامش: أَخْرَجَهُ أَحْمَد.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

الظَّاهِرَة.

ثم صرح بذٰلِكَ فأخبر أن الإيمان أفضل الإسْلَام، وفسّره بأنه الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث، أراد أن الإيمان بالغَيْب أفضل من الإيمان بما يُشَاهد ويُرىٰ، وهٰذَا موافق لقوله عَزَّ وجَلَّ: ﴿ ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ ﴾ - البقرة: ٣، مدحاً لهم وثناءً عليهم.

ثم أَبَان أن الاعْتِقَاد وعامة الأَعْمَال إيمان، فقال: أفضل الإيمان الهِجْرَة. ثم فرّع الهِجْرَة، فدلّ ذٰلِكَ علىٰ أن الطاعات كلها إيمان، كما هي إسْلَام، وأن الإسْلَام هو الإذعان لله عَزَّ وجَلَّ، سواء وقع بأمر بَاطِن أو بأمر ظَاهِر بعد أن يكون الأمران مما رَضِيَ اللهُ تعالىٰ لعِبَاده أن يتقربوا به إليه[1].

١٥- عن عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل: يا رَسُوْل الله، أَيُواخِذُ اللهُ الرجلَ بما عمل في الجاهلية؟ قال: من أحسن في الإسْلَام لم يُؤاخَذْ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسْلَام أُخِذَ بالأول والآخِر.

قال الحَلِيْمِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: وهٰذَا علىٰ أن الطاعات في الإيمان إيمانٌ، وأن المعاصي في الكفر كفرٌ، فإذا أسلم الكافر أحبط إسْلَامه كفرَه، فإن أحسن في الإسْلَام أحبطت طاعاته تلك المعاصي التي قدّمها في حال كفره، وإن لم يحسن في الإسْلَام بقيت تلك المعاصي بحالها لم يجد ما يُحبطها، فأُخِذَ بإساءته في الإسْلَام وفيما قبله.

ونحو هٰذَا ما رواه أبو سَعِيْد الخُدْرِيّ أن رَسُوْل الله ﷺ قال: إذا أسلم العبدُ فحَسُنَ إسْلَامه كَفَّرَ اللهُ عنه كُلَّ سيئة زَلَفَهَا، وكتب الله له كُلَّ حَسَنَة كان زَلَفَهَا، ثم كان القِصَاص: الحَسَنَة بعشر أمثالها إلىٰ سبعمائة ضِعْفٍ، والسيئةُ بمثلها إلَّا أن يتجاوز

(١) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٥-٥٧.

وحَدِيْث: الرجل:

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ في الشعب، وأَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده ج٤ ص١١٤ كما أشار في الهامش.

اللهُ عَزَّ وجَلَّ(١).

وهٰذَا دليل علىٰ أن الإيمان والإِسْلَام اسمان لمُسَمّىً وَاحِد.

١٦- الإيمان اسم لتَصْدِيْق شهادة العُقُوْل والآيات والآثار علىٰ وَحْدَانِيَّة الله تعالىٰ، وأن له الخلق والأمر، لا شَرِيْك له في ذٰلِكَ.

والإِسْلَام هو إِسْلَام المرء نفسه بكليتها، وكذا كل شيء بالعبودية لله تعالىٰ لا شَرِيْك له. فحصلا من طريق المُرَاد فيهما علىٰ وَاحِد(٢).

وقيل: الإِسْلَام في اللُّغَة هو الإخلاص علىٰ ما قال تعالىٰ لإِبْرَاهِيْم عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿أَسْلِمْۖ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ - البقرة: ١٣١، أي: أخلِص، قال: أخلصتُ.

وفي قوله تعالىٰ: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ - البقرة: ١٣٦، فهو علىٰ إخلاص العبد نفسه لله تعالىٰ لا يجعل لأحد فيها شَرِيْكاً، وهو أَيْضاً يرجع إلىٰ ما بينّا(٣).

١٧- وجود أحد الاسمين (الإيمان والإِسْلَام) بدون الآخر محال، لأنهما جميعاً اسم

---

(١) شُعَب الإِيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٧-٥٩.

وحَدِيْث: عَبْد الله بن مَسْعُوْد:

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ في الشعب، وقال: رواه البُخَارِيّ ومُسْلِم.

وحَدِيْث: أبي سَعِيْد الخُدْرِيّ:

أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيّ في الشعب، وقال: أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ في الصَّحِيْح.

وأخرج نحوه حَدِيْثاً عن زَيْد بن أسلم عن عَطَاء بن يَسَار يخبر عن النَّبِيّ ﷺ.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧. ونقله عنه: مُحَمَّد بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص٣٦٢.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧.

لشيء وَاحِد كالقعود والجلوس.

فمن البعيد عقلاً أن يأتي المرء بجميع شرائط الإيمان ثم لا يكون مسلماً، أو يأتي بجميع شرائط الإسْلَام ثم لا يكون مُؤْمِناً(١).

فلا يعقل بحسب الشَّرْع مُؤْمِن ليس بمسلم، أو مُسْلِم ليس بمُؤْمِن.

وهٰذَا هو المُرَاد من القول بترادف الإسْلَام والإيمان، واتحاد معناهما، وعدم تغايرهما، فكل مُؤْمِن مُسْلِم، وكل مُسْلِم مُؤْمِن.

لأن الإيمان اسم لتَصْدِيْق شهادة العُقُوْل والآثار علىٰ وَحْدَانِيَّة الله تعالىٰ، وأن له الخلق والأمر، لا شَرِيْك له في ذٰلِكَ.

والإسْلَام إسْلَام المرء نفسه بكليتها لله تعالىٰ بالعبودية له من غير شرك، فحصل اللفظان من طريق المُرَاد منهما علىٰ معنىٰ وَاحِد.

ولو كان اللفظان متغايرين لتصور وجود أحدهما بدون الآخر، ولتصور مُؤْمِن ليس بمسلم، أو مُسْلِم ليس بمُؤْمِن، فيكون لأحدهما في الدنيا أو الآخِرَة حكم ليس للآخر، وهٰذَا باطل قطعاً.

فالإيمان لا ينفك عن الإسْلَام حكماً، فلا يتغايران.

وإذا كان المُرَاد بالاتحاد عدم التغاير (أي: عدم الانفكاك) صح التمسك فيه بالإجماع علىٰ ما يأتي:

يمتنع أن يأتي أحد بجميع ما اعتبر في الإيمان ولا يكون مسلماً، أو بجميع ما اعتبر في الإسْلَام ولا يكون مُؤْمِناً.

وليس للمُؤْمِن حكم لا يكون للمسلم، وبالعكس.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

وأن دار الإيمان هي دار الإسْلَام، وبالعكس.

وأن الناس كانوا في عهد النَّبِيّ ﷺ ثلاث فِرَق: مُؤْمِن، وكافر، ومنافق. لا رابع لهم[١].

١٨- الناس علىٰ عهد رَسُوْل الله ﷺ كانوا ثلاثة أصناف: مُؤْمِن، وكافر، ومنافق. ولا رابع لهم، فمن أيهم كان المسلم؟

فإن قيل: كان من المُؤْمِنِيْن، فلا نزاع مع قائله.

وإن قيل: كان من الكافرين، فينبغي أن لا يُقبل إلَّا ذٰلِكَ الدِّيْن وهو الكفر أو النفاق بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥، والإيمان غيره فلا يُقْبَل، بل يُقبل إما الكفر وإما النفاق. والقول به كفر ظَاهِر[٢].

١٩- قسم الله تعالىٰ الخلق إلىٰ قسمين، فقال: ﴿فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ﴾ - التغابن: ٢.

وقال: ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٠٦.

ففي أي قسم من الآيتين يكون المسلم؟[٣].

٢٠- سوق أحد الاسمين مساق الآخر.

كقوله تعالىٰ: ﴿ يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا۟ قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٧-٢٠٨.

وانظره مُخْتَصراً في: نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٩. وأشار إليه: مُحَمَّد بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص٣٦٢ نَقْلاً عن التَّبْصِرَة.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٩.

﴿هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ - الحُجُرَات: ١٧[١].

وقوله تعالىٰ: ﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٤[٢].

٢١- قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَكَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾ - الزخرف: ٦٩[٣].

٢٢- قوله تعالىٰ خبراً عن مُوسَىٰ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أنه قال لقومه: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾ - يُونُس: ٨٤[٤].

٢٣- قال تعالىٰ: ﴿إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِـَٔايَٰتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ - النمل: ٨١، والرُّوْم: ٥٣[٥].

فالإسْلَام وإن كانت حقيقته التَّسْلِيْم، وحقيقة الإيمان التَّصْدِيْق، فاختلاف الحقيقة فيهما لا يمنع من أن يجعلا اسماً لدين وَاحِد، كالغيث والمطر، هما اسمان لمُسَمَّىٰ وَاحِد، وإن كان حقيقة الغيث في اللِّسَان غير حقيقة المطر[٦].

ورد الإيْجِيّ في المَوَاقِف وشارحه السَّيِّد الشَّرِيْف علىٰ قول المُعْتَزِلَة بأن الإسْلَام هو الإيمان بما يأتي:

إن القول: إن الإسْلَام هو الإيمان إنما يَصِحّ لو كان الإيمان ديناً غير الإسْلَام، لأن

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩.

وأورد ابن حَزْم الآية في: علم الكلام ص٨٢.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

(٤) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨.

(٥) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٨. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩.

(٦) شُعَب الإيْمَان للبَيْهَقِيّ ج١ ص٥٠.

الآية إنما دلت علىٰ أن كل دين مغاير للإسْلَام فإنه غير مقبول، لا علىٰ أن كل شيء مغاير له غير مقبول.

فالاتحاد بين الإسْلَام والإيمان إنما يثبت بهٰذِهِ الآية إذا ثبت كون الإيمان ديناً، وفيه مصادرة لا تخفىٰ، لأن كون الإيمان ديناً، أي: عمل الجوارح، الذي هو الإسْلَام في قوة كونه عَيْن الإسْلَام، فإثبات الثاني بالأول يكون دوراً، من قبيل أخذ المطلوب في إثباته، ولو اقتصر علىٰ منع كونه ديناً - أي: كون الإيمان عمل الجوارح - لكان أَوْلَىٰ(١).

القول الثاني: الإسْلَام والإيمان متغايران:

فالإسْلَام: هو الانقياد والاسْتِسْلَام، وكل طاعة انقاد العبد بها لربه تعالىٰ، واستسلم فيها لأمره، فهي إسْلَام(٢).

والإيمان: هو خَصْلَة من خصال الإسْلَام، وكل إيمان إسْلَام، وليس كل إسْلَام إيماناً(٣).

فالمسلم قد يكون مُؤْمِناً في بعض الأحوال، ولا يكون مُؤْمِناً في بعضها، والمُؤْمِن مُسْلِم في جميع الأحوال، فكل مُؤْمِن مُسْلِم، وليس كل مُسْلِم مُؤْمِناً.

وأصل الإيمان التَّصْدِيْق، وأصل الإسْلَام الاسْتِسْلَام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلماً في الظَّاهِر غير منقاد في البَاطِن، وقد يكون صَادِقاً في البَاطِن غير منقاد في

---

(١) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٧.

تقدم أن الإيْجِيّ والسَّيِّد الشَّرِيْف يريان أن الإيمان هو التَّصْدِيْق القلبي فقط.

(٢) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٩٢.

وفي القَامُوْس المُحِيْط، مادة (السلم): أَسْلم: انقاد.

(٣) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٩٢. والإنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٨.

الظَّاهِر[١].

وهو قول الخَطَّابِيّ وصححه[٢]، وقال به أبو عَمْرو بن الصَّلَاح، وذكر أنه موافق لجماهير العُلَمَاء من أهل الحَدِيْث وغيرهم[٣].

وحكىٰ التفريق بينهما عن أَهْل السُّنَّة أبو بَكْر بن السَّمْعَانِيّ وغيره[٤].

ونقل هٰذَا التفريق عن كثير من السَّلَف، منهم: قَتَادَة، ودَاوُد بن أَبي هِنْد، وأبو جَعْفَر البَاقِر، والزُّهْرِيّ، وحَمَّاد بن زَيْد، وابن مَهْدِيّ، وشَرِيْك، وابن أبي ذئب، وأَحْمَد بن حَنْبَل، وأبو خَيْثَمَة، ويَحْيَىٰ بن مَعِيْن، وغيرهم، علىٰ اختلاف بينهم في صفة التفريق بينهما.

وكان الحسن وابن سِيْرِيْن يقولان: مُسْلِم، ويهابان: مُؤْمِن[٥].

---

(١) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٥. ونقله عنه: النَّوَوِيّ في المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٧. والبَغَوِيّ في شَرْح السُّنَّة ج١ ص٤٣. والعَيْنِيّ في عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٩.

(٢) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٥. ونقله عنه: النَّوَوِيّ في المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٧.

(٣) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ نَقْلاً عن أبي عَمْرو بن الصَّلَاح.

(٤) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٧.

(٥) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٧.

وقول الزُّهْرِيّ نقله أَيْضاً: الخَطَّابِيّ في مَعَالِم السُّنَن ج٤ ص٣١٥. ونقله عنه: النَّوَوِيّ في المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٧. والأُبِّيّ في شرح صَحِيْح مُسْلِم ج١ ص١١٣ أَيْضاً.

وقول الزُّهْرِيّ هو: (الإسْلَام الكلمة - أي: الشهادتان - ، والإيمان العَمَل).

وهو قول البَاقِلَّانِيّ[١]، ونسبه النَّسَفِيّ إلىٰ بعض الحَشْوِيَّة[٢]، وصححه العَيْنِيّ[٣].

وقال بتغاير الإسْلَام والإيمان: أبو يَعْلَىٰ[٤]، والإيْجِيّ والسَّيِّد الشَّرِيْف من الأَشَاعِرَة[٥]، وبعض المُعْتَزِلَة[٦]، وبعض الإمَامِيَّة[٧].

وحُجَّة هٰذَا القول:

١- قوله تعالىٰ: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَـٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَـٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ ﴾ - الحُجُرَات: ١٤.

فنفىٰ عن الأعراب الإيمان، وأثبت لهم الإسْلَام، أي: الانقياد والاسْتِسْلَام[٨]، ولو

---

(١) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٩٢.

(٢) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج١ ص٨١٧.

وفي شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩: هو قول الحَشْوِيَّة. وكذا في القَوْل الفَصْل ص٣٦١.

(٣) عُمْدَة القَارِي ج١ ص١٠٩.

(٤) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٣٧.

(٥) المَوَاقِف وشرحه للسَّيِّد الشَّرِيْف ج٨ ص٣٢٧.

(٦) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩.

(٧) مُقَدِّمَة البَحْر الزَّخَّار لابن المُرْتَضَىٰ ص٨٦.

(٨) تَمْهِيْد الأوائل للبَاقِلَّانِيّ ص٣٩٢. والإنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٩. وتَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧ حاكياً حُجَّة بعض الحَشْوِيَّة. والقَوْل الفَصْل ص٣٦١ حاكياً حُجَّة بعض الحَشْوِيَّة. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩ عن الحَشْوِيَّة وبعض المُعْتَزِلَة.

وهٰذِهِ الآية هي حُجَّة الزُّهْرِيّ كما ذكره الخَطَّابِيّ في مَعَالِم السُّنَن ج٤ ص٣١٥. والنَّوَوِيّ في المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج ص٧٧. والأُبِّيّ علىٰ مُسْلِم ج١ ص١١٣. وكلاهما عن الخَطَّابِيّ.

وانظر: نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨.

كان الإسْلَام والإيمان جميعاً بمعنىً وَاحِد لم يكن للفصل بينهما وجه[١].

وأُجيب:

بأن المُرَاد من الآية: ﴿ ۞ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ ۖ وَإِن تُطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَٰلِكُمْ شَيْـًٔا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، هو أن الإسْلَام المعتبر في الشَّرْع لا يوجد بدون الإيمان، وهو في الآية بمعنىٰ الانقياد.

والظَّاهِر من غير انقياد البَاطِن بمنزلة المتلفظ بكلمة الشهادة من غير تَصْدِيْق في باب الإيمان[٢].

وأُجيب أَيْضاً:

بأن معنىٰ الآية هو: قولوا استسلمنا خوفاً من مَعَرَّة السَّيْف، لا أن المُرَاد منه حقيقة الإسْلَام الذي هو مُرَاد بقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥، إذ لو كان كذٰلِكَ، والآية في المنافقين، وكان الإسْلَام عندهم هو الأُمُور الظَّاهِرَة التي ذُكرت في خبر جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقد انقاد أهل النفاق لها وقبلوها، لكان ينبغي أن لا يقبل إلَّا ذٰلِكَ، ولا يقبل إيمان المخلص، ويقبل ذٰلِكَ من أهل النفاق، ودخلوا تحت وعد المُسْلِمِيْن، وإن لم يكن الإيمان دخل قلوبهم، وهٰذَا ظَاهِر الفساد[٣].

---

(١) شرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار ص٧٠٧.

(٢) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨.

(٣) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٩-٨٢٠.

وانظر: شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٠، وفيه: (المُرَاد بالآية الاسْتِسْلَام والانقياد والظَّاهِر خوفاً من السَّيْف، والكلام في الإسْلَام المعتبر في الشَّرْع المقابل للكفر المنبئ عنه قولنا: آمن فُلَان وأسلم).

وأشار إلىٰ ذٰلِكَ: مُحَمَّد بن بهاء الدِّيْن في القَوْل الفَصْل ص٣٦٣.

واعترض علىٰ هٰذَا الاستدلال - أي: الاستدلال بآية: ﴿ ۞قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّاۖ ﴾ - الحُجُرَات: ١٤ - بأن معنىٰ الآية: ﴿ قُولُوٓاْ أَسْلَمْنَا ﴾ - الحُجُرَات: ١٤: انْقَدْنَا بظواهرنا، فهم منافقون في الحقيقة، وهٰذَا أحد قولي المُفَسِّرِيْن في هٰذِهِ الآية الكَرِيْمَة.

وأُجيب:

بأنهم ليسوا بمُؤْمِنِيْن كَامِلي الإيمان، لا أنهم منافقون، كما نفىٰ الإيمانَ عن القاتل والزاني والسارق ومن لا أمانة له.

ويؤيد هٰذَا سباق الآية وسياقها: فإن السورة من أولها إلىٰ هنا في النهي عن المعاصي، وأَحْكَام بعض العصاة، ونحو ذٰلِكَ، وليس فيها ذِكْرُ المنافقين.

ثم قال بعد ذٰلِكَ: ﴿ وَإِن تُطِيعُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَا يَلِتۡكُم مِّنۡ أَعۡمَٰلِكُمۡ شَيۡـًٔا ﴾ - الحُجُرَات: ١٤، ولو كانوا منافقين ما نفعتهم الطاعة.

ثم قال: ﴿ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ ﴾ - الحُجُرَات: ١٥، يعني: أن المُؤْمِنِيْن الكَامِلي الإيمان هم هٰؤُلَاءِ، لا أنتم، بل أنتم منفيّ عنكم الإيمان الكَامِل.

يؤيد هٰذَا: أنه أمرهم، أو أَذِنَ لهم، أن يقولوا: أسلمنا، والمنافق لا يقال له ذٰلِكَ، ولو كانوا منافقين لنفىٰ عنهم الإسْلَام، كما نفىٰ عنهم الإيمان.

ونهاهم أن يَمُنُّوا بإسْلَامهم، فأثبت لهم إسْلَاماً.

ونهاهم أن يَمُنُّوا به علىٰ رَسُوْله، ولو لم يكن إسْلَاماً صَحِيْحاً لقال: لم تُسْلِمُوا، بل أنتم كاذبون كما كَذَّبهم في قولهم: ﴿ نَشۡهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ ﴾ - المنافقون: ١[(١)].

٢- عطف أحدهما علىٰ الآخر:

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٩٠-٤٩١.

كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ - الأحزاب: ٣٥.

وقوله تعالىٰ: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ - الأحزاب: ٢٢[1].

فعطف الإيمان علىٰ الإسْلَام في الآية الأُوْلَىٰ، والشيء لا يُعطف علىٰ نفسه[2]، وكذٰلِكَ العطف في الآية الثانية.

وأُجيب:

بأن تغاير المفهوم في الجُمْلَة كافٍ في العطف، مع أنه قد يكون علىٰ طريق التَّفْسِيْر، كما في قوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ - البقرة: ١٥٧[3].

فالتغاير في العطف هو بحسب المفهوم اللُّغَوِيّ، وهو أمر مقرّ به[4].

٣- خبر جِبْرِيْل عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، حيث سأل النَّبِيّ ﷺ والصَّحَابَة حوله عن الإيمان، فقال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره.

وسأله عن الإسْلَام، فقال: أن تشهد أن لا إلٰه إلَّا الله، وتُقِيْم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رَمَضَان، وتحج البيت.

ففرقت السُّنَّة النَّبَوِيَّة بين الأمرين، فالأول مُؤْمِن، والثاني مُسْلِم[5].

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩ عن الحَشْوِيَّة وبعض المُعْتَزِلَة. والقَوْل الفَصْل ص٣٦١ عن بعض الحَشْوِيَّة.

(٢) الإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٣٧.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٠.

(٤) القَوْل الفَصْل ص٣٦٣.

(٥) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨١٧ حاكياً حُجَّة بعض الحَشْوِيَّة. وشرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩. والإيمان لأبي يَعْلَىٰ ص٤٣٧-٤٣٨. ونُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨. والقَوْل الفَصْل ص٣٦١ عن بعض الحَشْوِيَّة. والإنْصَاف للبَاقِلَّانِيّ ص٥٥. والغُنْيَة للشَّيْخ

فالحَدِيْث بَيَّنَ أصل الإيمان وهو التَّصْدِيْق البَاطِن، وبَيَّنَ أصل الإسْلَام وهو الاسْتِسْلَام والانقياد الظَّاهِر.

وحكم الإسْلَام في الظَّاهِر ثبت بالشهادتين، وإنما أضاف إليهما الصلاة والزكاة والحج والصوم لكونها أظهر شعائر الإسْلَام وأعظمها، وبقيامه بها يتمّ اسْتِسْلَامه، وتركه لها يُشعر بانحلال قيد انقياده أو اختلاله.

ثم إن اسم الإيمان يتناول ما فسر به الإسْلَام في هٰذَا الحَدِيْث وسائر الطاعات، لكونها ثمرات للتَّصْدِيْق البَاطِن الذي هو أصل الإيمان ومُقَوِّيَات ومتممات وحافظات له.

ولهٰذَا فسر النَّبِيّ ﷺ الإيمان في حَدِيْث وفد عَبْد القَيْس بالشهادتين والصلاة والزكاة وصوم رَمَضَان وإعْطَاء الخمس من المغنم.

ولهٰذَا لا يقع اسم المُؤْمِن المطلق علىٰ من ارتكب كَبِيْرَة أو بدّل فريضة، لأن اسم الشيء مطلقاً يقع علىٰ الكَامِل منه، ولا يُستعمل في الناقص ظَاهِراً إلَّا بقيد، ولذٰلِكَ جاز إطلاق نفيه عنه في قوله ﷺ: (لا يسرق السارق حين يسرق وهو مُؤْمِن).

واسم الإسْلَام يتناول أَيْضاً ما هو أصل الإيمان، وهو التَّصْدِيْق البَاطِن، ويتناول أصل الطاعات، فإن ذٰلِكَ كله اسْتِسْلَام.

قال أبو عَمْرو بن الصَّلَاح: فخرج مما ذكرناه وحققنا أن الإيمان والإسْلَام يجتمعان ويفترقان، وأن كل مُؤْمِن مُسْلِم، وليس كل مُسْلِم مُؤْمِناً. قال: وهٰذَا تَحْقِيْق وافر بالتوفيق بين متفرقات نُصُوْص الكِتَاب والسُّنَّة الوَارِدَة في الإيمان والإسْلَام[1].

عَبْد القَادِر ج١ ص٧٠.

وحَدِيْث: جِبْرِيْل، تقدّم في: (أُصُوْل الدِّيْن عند الفِرَق الإسْلَامِيَّة).

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٨ نَقْلاً عن أبي عَمْرو بن الصَّلَاح.

وأُجيب عن تعلقهم بحَدِيْث جِبْرِيْل:

بأن الإسْلَام إذا كان غير الإيمان فلا بد أن يُتَصَوَّرَ وجود أحدهما حال عدم الآخر، علىٰ ما هو حقيقة المغايرة.

ثم لو أن إنساناً أتىٰ بجميع ما ذكر النَّبِيّ ﷺ في جواب قوله: ما الإسْلَام؟ وامتنع عن اكتساب ما ذكره ﷺ في جواب قوله: ما الإيمان؟ أيكون مسلماً ينجو عما ينجو به المُسْلِمُوْن في الآخِرَة، وينال به ما وُعِدَ للمُسْلِمِيْن في الآخِرَة؟

فإن قيل:

نعم، فقد جعلوا المكذِّب بقلبه، الجاحدَ بجميع ما يجب تَصْدِيْقه بالقلب، مسلماً فائزاً بالخلود في الجنة، ناجياً من العذاب، مع أن الله تعالىٰ أخبر أن المنافقين في الدرك الأسفل من النار، وهٰذَا ظَاهِر البطلان.

وإن قيل:

لا، قيل: ولِـمَ، وقد أتىٰ بما هو الإسْـلَام؟ وكيف يُتَصَوَّر أن يأتي شخص بما هو الإسْلَام ولا يكون مسلماً؟ أفيجوز أن يأتي شخص بالقعود ولا يكون قاعداً؟ وكذا هٰذَا في الأكل والشرب والمشي وغير ذٰلِكَ من الأفعال الحسية، وكذا في الطاعة والمعصية والإيمان والكفر والصوم والصلاة، وهٰذَا إنكار الحَقَائِق[١].

ثم إنه ذُكِرَ في الروايات الصَّحِيْحَة أن جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ سأل في المرة الثانية عن شرائع الإسْـلَام، وقال ﷺ في الجواب: (إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم شهر رَمَضَان، وحج البيت).

وذكر النَّسَفِيّ طرق هٰذَا الحَدِيْث، ثم قال مفسراً ذٰلِكَ: فيحمل ما رُوِيَ أنه سئل عن شرائع الإسْلَام، علىٰ أن بعض الرُّوَاة لم يسمع لفظة الشرائع في السؤال، وحَمْل أمر

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٢٠.

بعض الرُّوَاة علىٰ أنه لم يسمع أَوْلَىٰ من حمل البعض أنه تعمّد الزِّيَادَة، لِمَا أن عدالتهم تنفي تعمّد الزِّيَادَة، ولا تنفي عدم السَّمَاع.

أو يُحمل علىٰ أن هٰذَا الرَّاوِي ترك تلك الزِّيَادَة، لعلمه أن أحداً لا يشتبه عليه أن المُرَاد بالسؤال الثاني هو الشرائع دون الإِسْلَام، إذ لا يُتصور مُؤْمِن ليس بمسلم، ولا مُسْلِم ليس بمُؤْمِن.

أو يُحمل علىٰ أنه أضمر لفظة الشرائع، وأقام المضاف إليه مقام المضاف، علىٰ ما هو دأب العَرَب عند ارتفاع خوف اللبس كما في قوله تعالىٰ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ - يُوْسُف: ٨٢، أي: أهل القَرْيَة، إلَّا أن الأهل أُضمر لدلالة الحال، لِمَا أن السؤال طلب البَيَان والجواب، وذٰلِكَ غير متصور من القَرْيَة التي هي جماد، فكذا هنا لِمَا علم أن ما ذُكر في الجواب شرائع الإِسْلَام لا نفس الإِسْلَام، لِمَا أن بوجودها بدون ما ذُكر في جواب الإيمان لا يكون مسلماً، وبانعدامها مع وجود ما ذُكر في جواب الإيمان لا ينعدم الإِسْلَام، ولا يخرج الإنسان من أن يكون مسلماً، أُضمر لفظة الشرائع وأُقيم لفظة الإِسْلَام مقامها.

أو يُقال: إنه إنما ذُكر الإِسْلَام، وأراد به الشرائع بطريق المجاز، كما يُذكر الإيمان ويُراد به الشرائع كالصلاة ونحوها علىٰ ما ذُكر في قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ - البقرة: ١٤٣[(١)].

وأُجيب بما يأتي:

أ. إن السؤال والجواب - في حَدِيْث جِبْرِيْل - ما كانا لبَيَان الحقيقة لهما فقط، بل لبَيَان الأَحْكَام المتفرعة عن حقيقتهما أَيْضاً.

ولذٰلِكَ فسر الإيمان بما فسر به الإِسْلَام في بعض الأَحَادِيْث كما في حَدِيْث الوفد، مع أن مرجع كل من الإيمان والإِسْلَام إلىٰ الإذعان والقبول.

---

(١) تَبْصِرَة الأَدِلَّة ج٢ ص٨٢٠-٨٢٢.

والملحوظ في الإيمان قصداً هو التَّصْدِيْق، لكون معناه اللُّغَوِيّ منبئاً عنه، وفي الإسْلَام هو الإذعان والانقياد والإقرار، لكون الإسْلَام والتَّسْلِيْم ظَاهِر الدلالة عليه بحسب الاسْتِعْمَال.

ولهٰذَا جعل الإمَام أبو حَنِيْفَة نسبة الإسْلَام إلىٰ الإيمان نسبة الظهر إلىٰ البطن(١).

ب. إن المُرَاد السؤال عن شرائع الإسْلَام، أي: أَحْكَامه المشروعة التي هي الأَسَاس علىٰ ما وقع صريحاً في بعض الروايات، وعلىٰ ما قال النَّبِيّ ﷺ لقوم وفدوا عليه: (أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ فقالوا: الله ورَسُوْله أعلم. فقال: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رَمَضَان، وأن تعطوا من المغنم الخمس).

وكما قال ﷺ: (الإيمان بضع وسبعون شُعْبَة، أعلاها قول لا إلٰه إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق)(٢).

ج. إن المُرَاد من تَفْسِيْر الإسْلَام بالأَعْمَال هو أن ثمرات الإسْلَام وعلاماته ذٰلِكَ، كما قال ﷺ للوفد: أتدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورَسُوْله أعلم. فقال ﷺ: شهادة أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رَمَضَان، وأن تعطوا من المغنم الخمس.

وكما قال ﷺ: الإيمان بضع وسبعون شُعْبَة، أعلاها قول لا إلٰه إلَّا الله، وأدناها إماطة الأذىٰ عن الطريق.

فقد أطلق الإيمان علىٰ ثمراته وما يكون به كَمَاله(٣).

---

(١) القَوْل الفَصْل ص٣٦٣.

(٢) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٠.

(٣) نُخْبَة اللآلي للرِّيْحَاوِيّ ص٩٨.

٤- حَدِيْث أَنَس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النَّبِيّ ﷺ أنه قال: الإسْلَام عَلَانِيَة والإيمان في القلب.

ويؤيده حَدِيْث جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصَّحِيْح الذي فيه سؤاله عن الإسْلَام والإيمان والإحْسَان، وفي آخره قال النَّبِيّ ﷺ: (هٰذَا جِبْرِيْل أتاكم يعلمكم دينكم)، فجعل الدِّيْن هو الثلاثة: الإسْلَام، والإيمان، والإحْسَان، لٰكِنه درجات ثلاث: مُسْلِم، ثم مُؤْمِن، ثم مُحْسِن.

والمُرَاد بالإيمان ما ذُكر مع الإسْلَام قطعاً.

وأراد بالإحْسَان ما ذُكر مع الإيمان والإسْلَام(١).

والدِّيْن وأهله كما أخبر رَسُوْل الله ﷺ ثلاث طَبَقَات:

أولها: الإسْلَام. وأَوْسطها: الإيمان. وأعلاها: الإحْسَان. فمن وصل إلىٰ العليا فقد وصل إلىٰ التي تليها.

فالمُحْسِن مُؤْمِن، والمُؤْمِن مُسْلِم، وأما المسلم فلا يجب أن يكون مُؤْمِناً.

وهٰكَذَا جاء القُرْآن، فجعل الأُمَّة علىٰ هٰذِهِ الأصناف الثلاثة، قال الله تعالىٰ: ﴿ ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَضْلُ ٱلْكَبِيرُ ﴾ - فاطر: ٣٢.

فالمسلم الذي لم يقم بواجب الإيمان هو الظالم لنفسه.

والمقتصد الذي أدىٰ الواجب وترك المحرم هو المُؤْمِن المطلق.

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨٧، وفي هامشه:

حَدِيْث: أَنَس:

أَخْرَجَهُ أَحْمَد في مُسْنَده، وأبو عُبَيْد في الإيمان، وفي سنده عَلِيّ بن مَسْعَدَة، ضعّفه البُخَارِيّ والنَّسَائِيّ وأبو دَاوُد.

والسَّابِق بالخَيْرَات هو المُحْسِن الذي عَبْد الله كأنه يراه.

وقد ذكر الله تعالىٰ تقسيم الناس في المعاد إلىٰ هٰـذِهِ الثلاثة في سورة الواقعة والمطففين[١].

٥- قول النَّبِيّ ﷺ: (الإيـمان بضع وسبعون شُعْبَة...)، فيه إثبات التفاضل في الإيمان، وتباين المُؤْمِنِيْن في درجاته[٢].

ولفظ الإيمان ينبئ عن التَّصْدِيْق فيما أخبر الله تعالىٰ علىٰ لِسَان رسله.

ولفظ الإسْلَام ينبئ عن التَّسْلِيْم والانقياد.

ومتعلق التَّصْدِيْق يناسب أن يكون هو الإخبار، ومتعلق التَّسْلِيْم هو الأوامر والنواهي[٣].

وأُجيب:

بأنا لا نعني اتحاد المفهوم بحسب أصل اللُّغَة، علىٰ أن التَّحْقِيْق أن مرجع الأمرين إلىٰ الإذعان والقبول.

والتَّصْدِيْق كما يتعلق بالإخبار بالذات فكذا بالأوامر والنواهي، بمعنىٰ كونها حقةً

---

(١) لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٣٠.

وانظر: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٨٧.

(٢) مَعَالِم السُّنَن للخَطَّابِيّ ج٤ ص٣١٢. والمِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٧٧ نَقْلاً عن الخَطَّابِيّ.

وحَدِيْث: الإيمان بضع وسبعون شُعْبَة... إلخ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِم، وأبو دَاوُد، والنَّسَائِيّ، وابن مَاجَة، عن أبي هُرَيْرَة. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ ص١٨٥ وصححه.

(٣) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢٠٩ عن الحَشْوِيَّة وبعض المُعْتَزِلَة.

وأَحْكَاماً من الله تعالىٰ، وكذا التَّسْلِيْم[١].

قال العَيْنِيّ: قلتُ في إثبات وحدة الإيمان والإسْلاَم صعوبة وعسر، لأنا لو نظرنا إلىٰ قوله تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ ﴾ - آل عِمْرَان: ٨٥، لزم اتحادهما، إذ لو كان الإيمان غير الإسْلاَم لم يقبل قط، فتعين أن يكون عينه، لأن الإيمان هو الدِّيْن، والدِّيْن هو الإسْلاَم لقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ - آل عِمْرَان: ١٩.

فينتج أن الإيمان هو الإسْلاَم.

ولو نظرنا إلىٰ قول النَّبِيّ ﷺ حين سأله جِبْرِيْل عن الإيمان والإسْلاَم، (الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره.

والإسْلاَم أن تشهد أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله وتُقِيْم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رَمَضَان وتحج البيت إن استطعت إليه سَبِيْلاً) لزم تغايرهما، بتصريح تَفْسِيْرهما.

ولأن قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ - الأحزاب: ٣٥، يَدُلّ علىٰ المغايرة بينهما، لأن العطف يقتضي تغاير المعطوف والمعطوف عليه[٢].

القول الثالث: الإسْلاَم والإيمان لفظان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا:

إن قُرِنَ بين الإسْلاَم والإيمان كان بينهما فرق، فالإيمان جنس تَصْدِيْق القلب، والإسْلاَم جنس العَمَل، كما في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ - الأحزاب: ٣٥.

---

(١) شرح المَقَاصِد للتَّفْتَازَانِيّ ج٥ ص٢١٠.
(٢) عُمْدَة القَارِي ج١ ص١١٠.

وقوله ﷺ: (اللهم لك أسلمت، وبك آمنت).

وقوله ﷺ: (الإسْلَام عَلاَنِيَة، والإيمان في القلب).

وإذا انفرد احدُهما بالذِّكْر شمل معنىٰ الآخر وحُكْمَهُ، فلا فرق بينهما.

فالإسْلَام والإيمان لفظان إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا، فهما كلفظي الفَقِيْر والمسكين.

فقوله تعالىٰ: ﴿إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَٰكِينَ﴾ - المائدة: ٨٩، شامل للمُقِلّ والمُعْدِم معاً.

وكذٰلِكَ قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ - البقرة: ٢٧١.

ومثل لفظ الكفر والنفاق، فالكفر إذا ذُكِرَ مفرداً في وعيد الآخِرَة دخل فيه المنافقون، كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ - المائدة: ٥.

وإذا قُرِنَ بينهما كان الكافر من أظهر كفره، والمنافق من آمن بلِسَانه ولم يؤمن قلبه.

ومثله لفظ: البر والتقوىٰ، والإثم والعدوان، والتوبة والاسْتِغْفَار(١).

وهو قول ابن رَجَب(٢)، وابن أبي العِزّ(٣).

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٧-١٠٨. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٩-٤٣٠ عن ابن رَجَب. وشرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٩٠و٤٩٢-٤٩٣.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٠٧-١٠٨. ولَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٤٢٩. والعقد الثمين لابن غنام ص٨٥. وكلاهما نَقَلَا عن ابن رَجَب.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٩٠.

١٧٨

الفصل الرابع

الإحْسَان

١٨٠

الإحْـسَـان

الإحْسَان: مصدر الفعل أحسن، ويستعمل لمعنيين:

١- متعدد بنفسه، كقولك: أحسنتُ كذا وفي كذا، إذا حسَّنتَه وكمَّلتَه، وهو مَنْقُوْل بالهَمْزَة، من حَسَّنَ الشيء.

٢- متعدّد بحرف الجر، كقولك: أحسنتُ إلىٰ فُلَان، أي: أوصلتُ إليه النفع.

والإحْسَان الوارد في حَدِيْث جِبْرِيْل، وهو: (قال: - أي: جِبْرِيْل - فَأَخْبِرْنِي عن الإحْسَان. قال: - أي: النَّبِيّ ﷺ - أن تَعْبُدَ الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، هو بالمعنىٰ الأول، لا الثاني، إذ إنه يرجع إلىٰ إتْقَان العِبَادَات ومراعاة حقوق الله تعالىٰ فيها ومراقبته، واسْتِحْضَار عظمته وجَلَاله حالة الشروع وحالة الاستمرار فيها[1].

- **والإحْسَان في حَدِيْث جِبْرِيْل شامل للمقامات الثلاثة في العِبَادَة**، وهي:

المقام الأول: أن يفعل العِبَادَة مستكملاً شروطها وأركانها، فيكون قد أدىٰ ما عليه من التكاليف الشَّرْعِيَّة[2].

المقام الثاني: وهو المُرَاد بقوله ﷺ في حَدِيْث جِبْرِيْل: (أن تَعْبُدَ الله كأنك تراه)،

---

(١) المُفْهِم للقُرْطُبِيّ ج١ ص١٤٢-١٤٣. وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨.

وحَدِيْث: جِبْرِيْل:

هو حَدِيْث عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في الإيمان والإسْلَام والإحْسَان وأمارات الساعة، المتقدم.

(٢) إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٤٠.

فهو يفعل العِبَادَة وكأنه يرىٰ الله تعالىٰ، وهٰذَا مقام المشَاهدة، وهو مقام الرَّسُوْل ﷺ، كما قال: (وجعلت قُرَّة عيني في الصلاة)، لحصول التلذذ بالطاعة، والراحة بالعِبَادَة، وانسداد مَسَالِك الالتفات إلىٰ الغير[١].

المقام الثالث: وهو المُرَاد بقوله ﷺ: (فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، فهو يفعل العِبَادَة، وقد غلب عليه أن الله تعالىٰ يشَاهده.

وهٰذَا هو مقام المُرَاقَبَة[٢]، أو مقام الإخلاص[٣].

وإليه الإشَارَة بقوله تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ ﴾ - الشعراء: ٢١٨-٢١٩.

وبقوله تعالىٰ: ﴿ وَمَا تَتْلُواْ مِنْهُ مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ ﴾ - يُوْنُس: ٦١[٤].

وكل من المقامات الثلاثة إحْسَان، لٰكِن الإحْسَان الذي هو شرط في صحة العِبَادَة إنما هو المقام الأول.

أما المقامان الآخران فهما من صفة الخواص ويتعذران علىٰ الكثير[٥].

---

(١) إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٤٠. وذكره القُرْطُبِيّ في المُفْهِم ج١ ص١٤٣.
وانظر: عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨.

(٢) إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٤٠. والمُفْهِم للقُرْطُبِيّ ج١ ص١٤٣. وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨.
وانظر هٰذِهِ المقامات الثلاثة في: شرح الأُبِّيّ علىٰ مُسْلِم ج١ ص١١٤.

(٣) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٩.

(٤) المُفْهِم للقُرْطُبِيّ ج١ ص١٤٣.

(٥) إرْشَاد السَّارِي ج١ ص١٤٠.
وانظر: شرح الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ ج١ ص١١٤-١١٥. وشَرْح السُّنَّة للبَغَوِيّ ج١ ص٤٤.

- **وذهب العَيْنِيّ إلىٰ أن الإحْسَان علىٰ مقامين:**

◊ **المقام الأول: هو الوارد في قوله ﷺ: (أن تَعْبُدَ الله كأنك تراه).**

وهو ثلاثة أقسام كما قال عَبْد الجَلِيْل:

القسم الأول: في مقام الإسْلاَم.

لأن الأُمُور في عالم الحس ثلاثة: معاصٍ، وطاعات، ومباحات المعايش.

- أما المعاصي علىٰ اختلاف أنواعها، فإن العبد مَأْمُوْر بأن يعلم أن الله يراه، فإذا هَمَّ بمعصية، وعلم أن الله يراه ويبصره علىٰ أية حالة كانت، وأنه يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، كَفَّ عن المعصية ورجع عنها.

وأما الإنسان فيذهل عن نظر الله إليه، فينسىٰ حين المعصية أنه يراه، أو يكون جاهلاً فيظن أن الله تعالىٰ بعيد منه، ولا يتذكر ويعلم أنه يحرك جوارحه حين العَمَل المعمول، فينسىٰ ذٰلِكَ أو يجهل، فيقع في المعصية، ولو علم وتحقق أن والده أو رجلاً كَبِيْراً لو يراه حين المعصية لكف عنها وهرب منها.

فإذا علم العبد أن الله يراه في حين المعصية كَفَّ عنها بحصول البُرْهَان الإحْسَاني عنده، وهو البُرْهَان الذي أُوتيه ورآه يُوْسُف عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ، وهو قيام الدليل الواضح العِلْمِيّ بأن الله تعالىٰ موجود حقّ، وأنه ناظر إلىٰ كل شيء، ومصرّف لكل شيء ومحرّكه ومسَكّنه. فمن أراه الله تعالىٰ هٰذَا البُرْهَان عند جميع المهمات صرف عنه السوء والفحشاء من جميع المُنْكَرَات.

- والطاعات، وهي أن تعلم أن الله تعالىٰ موجود حقّ، وتبرهن عنده أنه يراه لا محالة، إلَّا أن يكون زنديقاً جاحداً لا يقرّ برب، فإن كان مقرّاً بوجوده فترك العِبَادَة فإنما تركها تهاوناً لنقصان البُرْهَان الإحْسَاني عنده، وهٰذِهِ حال المضيعين للفرائض، لجهلهم بقدر الأمر وقدر أمره.

- والمباحات، وهي محل الغفلة والسهو عن هٰذَا المقام الإحْسَاني، فإذا تذكّر العبد أن الله تعالىٰ يراه في تصرفه، وأنه أمره بالإقبال عليه وقلة الإعراض عنه استحيا أن يراه مكباً علىٰ الخسيس الفاني، مستغرقاً في الاشتغال به عن ذكره وعن الإقبال علىٰ ما يقطع عنه(١).

القسم الثاني: في عالم الغَيْب.

فإن العبد إذا فكّر في مواطن الآخِرَة من موت وقبر وحشر وعرض وحساب وغير ذٰلِكَ، وعلم أنه معروض علىٰ الله تعالىٰ في ذٰلِكَ العالم ومواطنه تهيأ لذٰلِكَ العرض، فَيَتَزَيَّن للآخِرَة بزِيْنَة أهل الآخِرَة ما استطاع.

القسم الثالث: في الإحْسَان.

فإن العبد إذا علم أن سره موضع نظر الله تعالىٰ وجب عليه تَصْفِيَة سره لمولاه، وإصْلَاح ذٰلِكَ وتنقيته مما يكرهه الله تعالىٰ أن يراه وينظر إليه في قلوب أوليائه، فيزيل الصفات المهلكات ويطهره منها، ويتصف بالمَحْمُوْدات حتىٰ يجعل سره كالمِرْآة المجلوة(٢).

◈ **المقام الثاني: هو الوارد في قوله ﷺ: (فإن لم تكن تراه فإنه يراك).**

قال النَّوَوِيّ: هٰذَا أصل عَظِيْم من أُصُوْل الدِّيْن، وقاعدة مهمة من قَوَاعِد المُسْلِمِيْن، وهو عُمْدَة الصِّدِّيْقِيْن، وبُغْيَة السالكين، وكَنْز العَارِفِيْن، ودأب الصَّالِحِيْن.

وتَلْخِيْص معناه:

أن تَعْبُدَ الله عِبَادَة من يرىٰ الله تعالىٰ ويراه الله تعالىٰ، فإنه لا يستبقي شَيْئاً من

(١) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨.
(٢) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨.

الخضوع والإخلاص وحفظ القلب والجوارح ومراعاة الآداب ما دام في عِبَادته.

وقوله: (فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، يعني: أنك إنما تراعي الأدب إذا رأيته ورآك، لكونه يراك، لا لكونك تراه، وهٰذَا المعنىٰ موجود وإن لم تره لأنه يراك.

وحاصله: الحث علىٰ كَمَال الإخلاص في العِبَادَة ونِهَايَة المُرَاقَبَة فيها[1].

قال النَّوَوِيّ: (الإِحْسَان أن تَعْبُدَ الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، هٰذَا من جَوَامِع الكَلِم التي أُوتيها ﷺ.

لأنا لو قدّرنا أن أحدنا قام في عِبَادَة، وهو يعاين ربه سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ، لم يترك شَيْئاً مما يقدر عليه من الخضوع والخشوع وحسن السمت، واجتماعه بظَاهِره وبَاطِنه علىٰ الاعتناء بتَتْمِيْمِهَا علىٰ أحسن وجوهها إلَّا أتىٰ به، فقال ﷺ: اعْبُد الله في جميع أحوالك كعبادتك في حال العيان، فإن التَّتْمِيْم المذكور في حال العيان إنما كان لعلم العبد باطلاع الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ عليه، فلا يقدم العبد علىٰ تقصير في هٰذَا الحال للاطلاع عليه، وهٰذَا المعنىٰ موجود مع عدم رؤية العبد، فينبغي أن يعمل بمقتضاه.

فمقصود الكلام الحث علىٰ الإخلاص في العِبَادَة ومُرَاقَبَة العبد ربه تبارك وتعالىٰ في إتمام الخشوع والخضوع وغير ذٰلِكَ.

وقد ندب أهل الحَقَائِق إلىٰ مجالسة الصَّالِحِيْن، ليكون ذٰلِكَ مَانِعاً من تلبسه بشيء من النقائص احتراماً لهم واستحياءً منهم، فكيف بمن لا يزال الله تعالىٰ مطلعاً عليه في سره وعَلاَنِيَته؟

قال القَاضِي عِيَاض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: وهٰذَا الحَدِيْث قد اشتمل علىٰ شرح جميع وظائف العِبَادَات الظَّاهِرَة والبَاطِنَة من عُقُوْد الإيمان وأَعْمَال الجوارح وإخلاص السرائر

(١) عُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨-٢٨٩.

والتحفظ من آفات الأَعْمَال، حتىٰ إن عُلُوْم الشَّرِيْعَة كلها راجعة إليه ومُتَشَعِّبَة منه(١).

● **والإِحْسَان جاء ذكره في القُرْآن في مواضع:**

تارة مقروناً بالإيمان، وتارة مقروناً بالإِسْلَام، وتارة مقروناً بالتقوىٰ أو بالعَمَل.

فالمقرون بالإيمان:

كقوله تعالىٰ: ﴿ لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحْسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ - المائدة: ٩٣.

والمقرون بالإِسْلَام:

كقوله تعالىٰ: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ ﴾ - البقرة: ١١٢.

وقوله تعالىٰ: ﴿ ۞ وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰۗ ﴾ - لقمان: ٢٢.

والمقرون بالتقوىٰ:

كقوله تعالىٰ: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴾ - النَّحْل: ١٢٨(٢).

وهٰذَا التَّفْسِيْر (أن تَعْبُدَ الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك)، يشير إلىٰ أن العبد يَعْبُد الله مستحضراً قربه كأنه يراه، وذٰلِكَ يوجب الخشية والخوف والهيبة والتَّعْظِيْم ومراعاة الأدب ما دام في عِبَادته، ويوجب النصح في العِبَادَة، وبذل الجهد

---

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٨٢.

ونقل العَيْنِيّ في عُمْدَة القَارِي ج١ ص٢٨٩ من قوله: الحث علىٰ الإخلاص إلىٰ آخر النَّصّ.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٥.

في تَحْسِيْنها وإتمامها وإكْمَالها[1].

وقد أوصىٰ النَّبِيّ ﷺ أصحابه بمثل هٰذَا:

- فقد ورد عن أبي ذَرّ، قال: أوصاني خَلِيْلِي ﷺ أن أخشىٰ الله كأني أراه، فإن لم أكن أراه فإنه يراني.

وعن ابن عُمَر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا، قال: (أخذ رَسُوْل الله ﷺ ببعض جسدي، فقال: اعْبُد الله كأنك تراه)[2].

ويُرْوَىٰ من حَدِيْث زَيْد بن أَرْقَم مرفوعاً وموقوفاً: (كن كأنك ترىٰ الله، فإن لم تكن تراه فإنه يراك).

ومن حَدِيْث أَنَس أن رجلاً قال: يا رَسُوْل الله، حَدَّثَنِي بحَدِيْث، واجعله موجزاً، فقال: (صلّ صلاة مودّع، فإنك إن كنت لا تراه فإنه يراك)[3].

- وعن أبي أُمَامَة، أن النَّبِيّ ﷺ وصّىٰ رجلاً، فقال له: استحي من الله استحياءَك من رجلين من صالحي عشيرتك لا يفارقانك.

ويُرْوَىٰ من وجه آخر مُرْسَلاً.

- ويُرْوَىٰ عن مُعَاذ أن النَّبِيّ ﷺ وصّاه لما بعثه إلىٰ اليَمَن، فقال: استحي من الله

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٦-١٢٧.

وانظر: المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص٨٢. وعُمْدَة القَارِي للعَيْنِيّ ج١ ص٢٨٨-٢٨٩.

(٢) حَدِيْث: ابن عُمَر: أخذ رَسُوْل الله ﷺ ببعض جسدي... إلخ:

خَرَّجَهُ النَّسَائِيّ.

(٣) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٦-١٢٧، وخرّج المحقق الأَحَادِيْث في الهامش.

كما تستحي رجلاً ذا هيبة من أهلك.

- ووصّىٰ أبو الدَّرْدَاء رجلاً فقال له: اعْبُد الله كأنك تراه[(١)].

وقوله ﷺ: فإن لم تكن تراه فإنه يراك:

قيل: إنه تَعْلِيْل للأول، فإن العبد إذا أُمر بمُرَاقَبَة الله في العِبَادَة، واسْتِحْضَار قربه من عَبْدِه، حتىٰ كأن العبد يراه، فإنه قد يشق ذٰلِكَ عليه، فيستعين علىٰ ذٰلِكَ بإيمانه بأن الله يراه، ويطلع علىٰ سرّه وعَلَانِيَته وبَاطِنه وظَاهِره، ولا يخفىٰ عليه شيء من أمره.

فإذا حقق هٰـذَا المقام سَهُلَ عليه الانتقال إلىٰ المقام الثاني، وهو دوام التحديق بالبَصِيْرَة إلىٰ قرب الله من عَبْدِه ومعيّته، حتىٰ كأنه يراه.

وقيل: بل هو إشَارَة إلىٰ أن من شقّ عليه أن يَعْبُد الله كأنه يراه، فَلْيَعْبُد الله علىٰ أن الله يراه ويطّلع عليه، فليستحي من نظره إليه، كما قال بعض العَارِفِيْن: اتق الله أن يكون أهون النَّاظِرين إليك.

وقال بعضهم: خفِ الله علىٰ قدر قدرته عليك، واستحي منه علىٰ قدر قربه منك[(٢)].

وقالت بعض العارفات من السَّلَف: من عمل لله علىٰ المشَاهدة فهو عارف، ومن عمل علىٰ مشَاهدة الله إياه فهو مخلص.

فأشارت إلىٰ المقامين المذكورين في الحَدِيْث الشَّرِيْف، وهما:

١- مقام المشَاهدة: وهو أن يعمل العبد علىٰ مُقْتَضَىٰ مشَاهدته لله بقلبه، وهو أن يتنور القلب بالإيمان، وتنفذ البَصِيْرَة في العِرْفَان، حتىٰ يصير الغَيْب كالعيان.

٢- مقام الإخلاص: وهو أن يعمل العبد علىٰ اسْتِحْضَار مشَاهدة الله إياه، واطلاعه عليه، وقربه منه، فإذا استحضر العبد هٰذَا في عمله، وعمل عليه، فهو مخلص

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٨، وخرّج المحقق الأَحَادِيْث في الهامش.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٨-١٢٩.

لله، لأن اسْتِحْضَاره ذٰلِكَ في عمله يمنعه من الالتفات إلىٰ غير الله وإرادته بالعَمَل[1].

وفي الحَدِيْث الشَّرِيْف: (أفضل الإيمان أن تعلم أن الله معك حيث كنت).

وحَدِيْث: (ما تَزْكِيَة المرء نفسه؟ قال: أن يعلم أن الله معه حيث كان).

وخرّج الطَّبَرَانِيّ من حَدِيْث أبي أُمَامَة عن النَّبِيّ ﷺ قال: (ثلاثة في ظل الله يوم لا ظِلَّ إلاَّ ظِلّه: رجل حيث توجّه عَلِمَ أن الله معه...).

وفي الحَدِيْث القُدْسِيّ: (يقول الله عَزَّ وجَلَّ: أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفتاه).

وفي الحَدِيْث القُدْسِيّ أَيْضاً: (يقول الله عَزَّ وجَلَّ: أنا مع ظن عبدي بي، وأنا معه حيث ذكرني، فإن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خَيْرٍ منه، وإن تقرّب مني شبراً تقرّبت منه ذراعاً، وإن تقرّب مني ذراعاً تقرّبت منه باعاً، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة)[2].

ومن وصل إلىٰ اسْتِحْضَار هٰذَا في حال ذكره لله وعِبَادته اسْتَأْنَس بالله، واستوحش من خلقه ضرورة.

قال أبو أُسَامَة: دخلت علىٰ مُحَمَّد بن النَّضر الحَارِثِيّ، فرأيته كأنه منقبض، فقلت: كأنك تكره أن تؤتىٰ؟ قال: أجل. فقلت: أو ما تستوحش؟ فقال: كيف أستوحش وهو يقول: أنا جليس من ذكرني؟

وقيل لمَالِك بن مِغْوَل وهو جالس في بيته وحده: ألا تستوحش؟ فقال: ويستوحش مع الله أحد؟

---

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٢٩.

(٢) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٣٠-١٣١، وخرّج المحقق الأَحَادِيْث في الهامش.

وقال مُسْلِم بن يَسَار: ما تلذذ المتلذذون بمثل الخلوة بمناجاة الله عَزَّ وجَلَّ.

وقال إبْرَاهِيْم بن أدهم: أَعْلَىٰ الدرجات أن تنقطع إلىٰ ربك، وتَسْتَأْنِس إليه بقلبك وعقلك وجميع جوارحك حتىٰ لا ترجو إلَّا ربك، ولا تخاف إلَّا ذنبك.

وقال الفضيل: طُوبىٰ لمن استوحش من الناس، وكان الله جليسه.

وقال معروف لرجل: توكل علىٰ الله حتىٰ يكون جليسَك وأَنِيْسك وموضعَ شكواك.

وقال ذو النون: من علامة المُحِبِّيْن لله أن لا يأنسوا بسواه، ولا يستوحشوا معه. ثم قال: إذا سكن القلبَ حبُّ الله تعالىٰ أَنَس بالله، لأن الله تعالىٰ أَجَلُّ في صدور العَارِفِيْن أن يحبوا سواه[1].

(١) جَامِع العُلُوْم والحِكَم لابن رَجَب ج١ ص١٣٢-١٣٤، وخرّج المحقق الأَحَادِيْث في الهامش.

الفصل الخامس

أهمية الإيمان في الحياة

أهمية الإيمان في الحياة

للإيمان بالله تعالىٰ ورَسُوْله ﷺ آثار عَظِيْمَة علىٰ حياة المُسْلِم. تنقله من الظلمات إلىٰ النُّوْر، وتميز حياته عن حياة الملحد والمُشْرِك. تتجلَّىٰ في ما يأتي:

١- الإيمان بالله تعالىٰ، وبأنه وَاحِد يمكِّن المرء من العلم بأن السماوات والأرض لها رب يَكلؤها برعايته، ويرعىٰ من فيها بعنايته، فيرزقهم ويربيهم، ويعلِّمه بأن ليس في هٰذَا الكون شيء يقوم بنفسه.

أما المُشْرِك والملحد فلا يقول بمثل هٰذَا.

٢- الإيمان بالله ووَحْدَانِيَّته ينشئ في الإنسان العزة والأنفة. فالله هو القَوِيّ، ولا ضَارّ ولا نَافِع ولا مُحْيِي ولا مُمِيْت إلَّا هو، فلا يطأطِئ رأسه لأحد، ولا يتضرع إليه، ولا يرتعب من كبريائه.

أما المُشْرِك والملحد فيرىٰ غيره قَادِراً علىٰ نفعه وضره، فيتضرع إليه، ويرتعب منه.

٣- الإيمان ينشئ في المرء التواضع. فلا تراه يفخر بماله وعزته وكفاءته، وإنما يقول: هي هِبَة من الله تعالىٰ.

بخلاف الملحد الذي يبطر إذا حدثت له نعمة عاجلة، ويشمخ بأنفه علىٰ غيره.

٤- المُؤْمِن بالله ووَحْدَانِيَّته يرىٰ أن النجاة والفلاح لا تكون إلَّا بتَزْكِيَة النفس، والعَمَل الصالح، والبِر، والتُّقىٰ.

أما المُشْرِك فيقول: إنَّ ابن الله قد أصبح كَفَّارَة عن ذنوبنا، أو نحن أبناء الله وأحباؤه، فلن يعذبنا بذنوبنا، أو نستشفع بكبرائنا وأَتْقِيَائنا، أو بتقديم النذور والقرابين

إلىٰ الآلهة.

والملحد يقول: لا نُسأل عن أَعْمَالنا، فالشهوات النفسية هي آلهتهم.

٥- المُؤْمِن لا يتسرب إليه اليأس، بل هو مطمئن مملوء سكينةً وأملاً. ولو أُهين، ولو أُوذي.

أما المُشْرِك والملحد فلا يقوىٰ قلبه علىٰ الوقوف بالمحن، وقد يفضي اليأس بهم إلىٰ الانتحار.

٦- المُؤْمِن علىٰ قوة عَظِيْمَة من العزم والإقدام، والصبر والثبات، والتوكل، فإذا كان حَاكِماً لا يبتغي إلَّا مرضاة الله عَزَّ وجَلَّ، ولا يهمه إلَّا إقامة العَدْل، لأن وراءه قوة علوية، تكلؤه، وترعاه، وتأخذ بيده.

أما المُشْرِك والملحد فلا ينتظر مثل هٰذِهِ القوة، فلا يملك عندئذٍ من العزم والتوكل ما يملكه المُؤْمِن.

٧- المُؤْمِن علىٰ قدر كَبِيْر من الشَّجَاعَة والجرأة. لأن الذي يوهن عزم الإنسان، أمران، هما:

أ. حبه للنفس والمال والأهل.

ب. اعْتِقَاده بأن هناك أحداً يميت غير الله، وأنه قَادِر علىٰ أن يدرأ عن نفسه الموت بحيلة من الحيل.

فالمُؤْمِن يؤمن بأن مَالِك النفس والمال والأهل هو الله تعالىٰ، وأن المُمِيْت هو الله وحده بالأجل المحتوم المخصص، فلا يخشىٰ عندئذٍ رجلاً أو حَرْباً، فلا يكون أجرأَ ولا أشجع من المُؤْمِن الحق.

بخلاف الملحد والمُشْرِك الجبان، الذي يخشىٰ زحف الجيوش وقوة العدو.

٨- الإيمان يرفع قدر الإنسان، وينشئ فيه: الترفع والقَنَاعَة والاستغناء، ويطهر

قلبه من الطمع واللؤم، والعواطف السافلة، والصفات القبيحة الأُخْـرَىٰ، فالرزق لا يكون إلَّا بيد الله وحده، فلا نجاح ولا خسران إلَّا بيده تعالىٰ.

أما الملحد والمُشْرِك فهو عَبْد الطمع والشَّرَه، وهمُّه الكسب بالسُّبُل المشروعة وغير المشروعة.

٩- الإيمان يجعل الإنسان مُتَقَيِّداً بقَانُوْن الله، ومحافظاً عليه. فهو إن خلا بنفسه ليلاً ونهاراً، يعلم أن عليه رَقِيْباً، يحاسبه علىٰ كل صَغِيْرَة وكَبِيْرَة، فتراه يسارع إلىٰ الخَيْرَات، ويأمر بالمعروف، وينهىٰ عن المُنْكر. فوازعه النفسي يحضه علىٰ الخَيْر، وينهاه عن كل رَذِيْلَة.

أما الملحد والمُشْرِك فلا يرىٰ شَيْئاً من هٰذَا[1].

---

(١) مبادئ الإسْلَام ص٧١-٧٧.

١٩٦

الفصل السادس

حقيقة الخلاف في أُصُوْل الدِّيْن عند أكبر الفِرَق الإسْلَامِيَّة

١٩٨

حقيقة الخلاف في أُصُوْل الدِّيْن عند أكبر الفِرَق الإسْلَامِيَّة

تقدّم أن الإيمان هو ثلاثة أُمُور، علىٰ خلافٍ بين الفِرَق الإسْلَامِيَّة فيها، هي:

١- الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، أي: تَصْدِيْق النَّبِيّ ﷺ فيما علم مجيئه به بالضرورة، والإذعان لما جاء به، والانقياد له، وسكون النفس إليه، واطمئنانها به، وقبولها بذٰلِكَ، وبناء الأَعْمَال عليه.

٢- والإقرار باللِّسَان لكل ما جاء به النَّبِيّ ﷺ.

٣- وعمل الجوارح أفعال الخير من الطاعة والعِبَادَات البدنية والمالية كالصلاة والصوم والزكاة وحب الخير للمُسْلِمِيْن.

وهٰذِهِ الأُمُور الثلاثة هي مفاد ما ورد بحَدِيْث جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصَّحِيْح: (عن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: بينما نحن عند رَسُوْل الله ﷺ ذاتَ يومٍ، إذْ طَلَعَ علينا رجلٌ شديدُ بياض الثياب، شديدُ سواد الشعر، لا يُرىٰ عليه أَثَرُ السفر، ولا يعرفه منا أحدٌ، حتىٰ جلس إلىٰ النَّبِيّ ﷺ، فأسند رُكْبَتَيْهِ إلىٰ رُكْبَتَيْهِ، ووضع كَفَّيْه علىٰ فَخِذَيْهِ، وقال: يا مُحَمَّد، أَخْبِرْنِي عن الإسْلَام. فقال رَسُوْل الله ﷺ: الإسْلَام أن تشهد أن لا إلٰه إلَّا الله وأن مُحَمَّداً رَسُوْل الله ﷺ، وتُقِيْم الصلاة، وتُؤتِيَ الزكاة، وتصومَ رَمَضَان، وتحجَّ البيت إن استطعت إليه سَبِيْلاً. قال: صدقتَ. قال: فعجبنا له يَسألُهُ ويُصدِّقُهُ.

قال: فأَخْبِرْنِي عن الإيمان. قال: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقَدَر خَيْرِهِ وشَرِّهِ. قال: صدقتَ... إلىٰ آخر الحَدِيْث[1].

---

(١) حَدِيْث: جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٢ كتاب الإيمان، ٣٧ باب سؤال جِبْرِيْل النَّبِيّ ﷺ عن الإيمان...، رقم

فالرَّسُوْل ﷺ بَيَّنَ في هٰذَا الحَدِيْث أُصُوْل الإيمان، وهي ستة كما هو ظَاهِر من لفظه عليه الصلاة والسَّلَام، لٰكِن الفِرَق الإسْلَامِيَّة قد اختلفت في تحديد هٰذِهِ الأُصُوْل.

والاختلاف بين البشر من آيات الله تعالىٰ في الخلق، قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ﴾ - الرُّوم: ٢٢، فاقترن في هٰذِهِ الآية الكَرِيْمَة خلقُ ألوان البشر وألسنتهم المُخْتَلِفَة، بخلق السموات والأرض، تَنْبِيْهاً علىٰ عَظَمَة ذٰلِكَ وجَلَال قدره.

فكان الخلاف أمراً طبيعياً في أَفْكَار الناس وصورهم، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ﴾ - هود: ١١٨-١١٩، ولذٰلِكَ تنوعت الآراء، وتعددت الأَفْكَار والمَذَاهِب. والمُسْلِمُوْن كغيرهم تباينت آراؤهم وتعددت مَذَاهِبهم تبعاً لها.

لٰكِن البعضَ رأىٰ جهلاً منه أن هٰذَا الاختلافَ اختلافُ تضادّ، لا اختلافُ تنوُّع، فدعاه هٰذَا التصورُ إلىٰ التعصب لمَذْهَبه، وعَظُمَت في نفسه هُوَّةُ الخلاف بين الفِرَق الإسْلَامِيَّة المتعددة، فظهرت الطائفية المقيتة، وتولدت الفُرْقَة الذَّمِيْمَة، مما أدَّىٰ إلىٰ خلافٍ مرير بين المُسْلِمِيْن.

وما كانت تلك الفُرْقَة إلَّا صدىٰ لأُمُور خارجة عن حقيقة الإسْلَام، كالأُمُور السياسية والأَهْوَاء الشخصية ونحوهما.

لأن أَئِمَّة المَذَاهِب عامةً لم يَدْعوا إلىٰ فُرْقَةٍ بين المُسْلِمِيْن. وجعلوا الدليل من القُرْآن والسُّنَّة رائدهم الأول في الاستنباط، سواء كان ذٰلِكَ الاختلاف في الأُصُوْل أم

٥٠، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. ووَرَدَ أَيْضاً عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في رقم ٤٧٧٧.

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ١ كتاب الإيمان، أول باب بَيَان الإيمان والإسْلَام...، رقم ٨ (٢)، عن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

الفُرُوْع.

إن اللهَ تعالىٰ يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ۚ﴾ - المائدة: ٢.

والرَّسُوْل ﷺ شَبَّه المُسْلِمِيْن بالبنيان في تماسك أجزائه فقال: (المُؤْمِن للمُؤْمِن كالبنيان يَشُدُّ بعضُه بعضاً)[١].

ومَثَّلهم بالجسد الوَاحِد حيث قال ﷺ: (مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في تَوادِّهم وتَراحمهم وتَعاطفهم مَثَلُ الجسد إذا اشتكىٰ منه عضوٌ تَداعَىٰ له سائرُ الجسد بالسَّهَر والحُمَّىٰ)[٢].

وفي هٰذَا البَحْث بَيَان أن هنالك ثوابتَ اتفقت عليها جميعُ الفِرَق الإسْلَامِيَّة، أما

(١) حَدِيْث: المُؤْمِن للمُؤْمِن كالبنيان... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٤٦ كتاب المظالم والغَصْب، ٥ باب نصر المظلوم، رقم ٢٤٤٦، عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ورقم ٤٨١و٦٠٢٦، وكلاهما عن أبي مُوسَىٰ أَيْضاً.

وصَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم ٢٥٨٥، عن أبي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) حَدِيْث: مَثَلُ المُؤْمِنِيْن في تَوادِّهم... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده ومُسْلِم عن النُّعْمَان بن بَشِيْر. وهو صَحِيْح. / الجَامِع الصَّغِيْر ص٤٩٨.

بهٰذَا اللفظ في:

صَحِيْح مُسْلِم: ٤٥ كتاب البِرّ والصِّلَة، ١٧ باب تراحم المُؤْمِنِيْن وتعاطفهم وتعاضدهم، رقم ٢٥٨٦، عن النُّعْمَان بن بَشِيْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وبلفظ مقارب في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٧٨ كتاب الأدب، ٢٧ كتاب رحمة الناس والبهائم، رقم ٦٠١١، عن النُّعْمَان بن بَشِيْر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفرعيات الأُخْـرَىٰ فهي موضع اختلافاتٍ في فهم النُّصُوْص، يختلف فيها العُلَمَاء كاختلاف آراء أهل البيت الوَاحِد في تدبير أُمُوره وحاجاته.

وسأعرض في بحثي هٰذَا أُصُوْل الدِّيْن عند أكبر الفِرَق الإِسْلَامِيَّة: أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة، والشِّيْعَة الإِمَامِيَّة، والمُعْتَزِلَة، التي تَرجِع إليها عامّة الفِرَق الأُخْـرَىٰ، والتي يبدو عند تعدادها أنها مَذَاهِب مُخْتَلِفَة في الأُصُوْل، لا يُرجَىٰ الاتفاق بينها.

وأَقصدُ بأُصُوْل الدِّيْن: الأُسس التي يَرتَكِزُ عليها الإيمان، فإذا فُقِدَ أَحدُها لا يكونُ إيمانٌ.

وسيتضح بعد ذٰلِكَ العرض أن الثوابت في الفِرَق الإِسْلَامِيَّة وَاحِدَة مُتَّفَق عليها، وهي: الإيمان بالله تعالىٰ وصفاته الكَامِلَة، والإيمان بنُبُوَّة مُحَمَّد ﷺ، والإيمان باليوم الآخر.

أما ما ذَكَرَتْه هٰذِهِ الفِرَق الثلاث من أُصُوْل أُخْـرَىٰ، فهي إما أن تعود إلىٰ هٰذِهِ الأُصُوْل الثوابت، وإما هي أُصُوْل مَذْهَبِيَّة لا تُخرِجُ صاحبَها عن الإِسْلَام إنما تخرجه عن المَذْهَب.

وإليك التفصيل:

أُصُوْل الدِّيْن عند أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة

أُصُوْل الدِّيْن عندهم ستة، وهي ما ورد في حَدِيْث جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ حين سأل النَّبِيَّ ﷺ عن الإيمان، فقال رَسُوْل الله ﷺ: (أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشرّه).

الأصل الأول: الإيمان بالله:

وهو الاعْتِقَاد بأن الله تعالىٰ موجد المخلوقات، وأنه وَاحِد في ذاته وصفاته وأفعاله،

لا شَرِيْك له ولا شبيه له، ومتصف بصفات الكَمَال والجَلَال من قدرة وعلم وعدل...، ومنزه عن كل نقص من ظلم وعبث... .

الأصل الثاني: الإيمان بالملائكة:

الملائكة أجسام نُورانية ليست أجساماً مادية، ووجودهم ثَابت بقوله تعالىٰ: ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ ﴾ - البقرة: ٢٨٥.

وأوجب الله علينا الإيمان بهم، وجعل إنكار وجودهم كفراً، قال تعالىٰ: ﴿ وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴾ - النساء: ١٣٦.

أما أوصافهم فلسنا مكلفين بتتبعها إلَّا من النَّصّ القطعي. ومن تلك الأوصاف:

١- هم معصومون عن الخطأ. قال تعالىٰ: ﴿ لَّا يَعۡصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمۡ وَيَفۡعَلُونَ مَا يُؤۡمَرُونَ ﴾ - التحريم: ٦.

٢- لهم أجنحة مَثْنَىٰ وثلاث ورباع. قال تعالىٰ: ﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ يَزِيدُ فِي ٱلۡخَلۡقِ مَا يَشَآءُۚ ﴾ - فاطر: ١.

٣- قَادِرُوْن علىٰ التمثُّل بصورة البشر. قال تعالىٰ: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴿١٦﴾ فَٱتَّخَذَتۡ مِن دُونِهِمۡ حِجَابٗا فَأَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرٗا سَوِيّٗا ﴿١٧﴾ ﴾ - مريم.

وأَعْمَالهم التي وكلهم الله تعالىٰ بها كثيرة منها:

١- يستغفرون للمُؤْمِنِيْن ويدعون لهم. قال تعالىٰ: ﴿ ٱلَّذِينَ يَحۡمِلُونَ ٱلۡعَرۡشَ وَمَنۡ حَوۡلَهُۥ يُسَبِّحُونَ بِحَمۡدِ رَبِّهِمۡ وَيُؤۡمِنُونَ بِهِۦ وَيَسۡتَغۡفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا فَٱغۡفِرۡ لِلَّذِينَ تَابُواْ وَٱتَّبَعُواْ سَبِيلَكَ وَقِهِمۡ عَذَابَ ٱلۡجَحِيمِ ﴿٧﴾ رَبَّنَا وَأَدۡخِلۡهُمۡ جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ٱلَّتِي وَعَدتَّهُمۡ وَمَن صَلَحَ مِنۡ ءَابَآئِهِمۡ وَأَزۡوَٰجِهِمۡ وَذُرِّيَّٰتِهِمۡۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ

وَقِهِمُ ٱلسَّيِّـَٔاتِۚ وَمَن تَقِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُۥۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿٩﴾ ﴾ - غافر.

٢- يحملون عرش الرَّحْمٰن. قال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَاۚ وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَٰنِيَةٌ ﴾ - الحاقَّة: ١٧.

٣- كتابة أَعْمَال البشر. قال تعالىٰ: ﴿ إِذْ يَتَلَقَّى ٱلْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ ﴿١٧﴾ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾ - ق.

٤- رعاية البشر والمحافظة عليهم. قال تعالىٰ: ﴿ لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِۦ يَحْفَظُونَهُۥ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِۗ ﴾ - الرعد: ١١.

وقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ﴿١١﴾ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ - الانفطار.

٥- إنزال الكتب السماوية. قال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ ﴾ - الشعراء.

٦- قبض الأرواح. قال تعالىٰ: ﴿ ۞ قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ ﴾ - السجدة: ١١.

٧- حراسة الجنة ورعاية أهلها. قال تعالىٰ: ﴿ جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ وَأَزْوَٰجِهِمْ وَذُرِّيَّٰتِهِمْۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾ - الرعد.

٨- حراسة النار وتعذيب أهلها. قال تعالىٰ: ﴿ وَسِيقَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا فُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَآ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَاۚ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ ٱلْعَذَابِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ - الزُّمر: ٧١.

وغير ذٰلِكَ من الأوصاف والوظائف الوَارِدَة في القُرْآن الكَرِيْم والأَحَادِيْث الشَّرِيْفَة.

الأصل الثالث: الإيمان بالكتب السماوية:

أمر الله سُبْحَانَهُ أن نصدق بالكتب السماوية إجمالاً، ونؤمن بأنها نزلت بالحق. قال سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ ﴾ - المائدة: ٤٤.

وقال عَزَّ وجَلَّ: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَـٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ - المائدة: ٤٦.

وخُصّ القُرْآن الكَرِيْم بمزايا كثيرة، منها:

أنه سُبْحَانَهُ تكفل بحفظه، قال عَزَّ وجَلَّ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَـٰفِظُونَ ﴾ - الحِجْر: ٩.

وأنه لا يطرأ عليه من الباطل شيء، قال تعالىٰ: ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ ﴿٤١﴾ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾ ﴾ - فُصِّلَت. لذٰلِكَ لم يرد عليه تحريف كما ورد علىٰ الكتب السماوية السَّابِقَة.

وأَلْزَمَنَا سُبْحَانَهُ العَمَل به، لأنه متضمن جميع التعاليم الإِلٰهِيَّة: قال سُبْحَانَهُ: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَـٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ ﴾ - المائدة: ٤٨.

الأصل الرابع: الإيمان بالأنبياء والمُرْسَلين:

وهٰؤُلَاءِ صَفْوَة الخلق، اختارهم الله تعالىٰ مبشرين ومُنْذِرِيْن، قال سُبْحَانَهُ: ﴿ إِنَّآ

أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًاۚ وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ - فاطر: ٢٤.

وجميع الأنبياء والرسل الذين ذكرت أسماؤهم في القُرْآن الكَرِيْم أو لم تذكر يجب أن نؤمن بهم إجمالاً، ونؤمن أن إنكار نُبُوَّة أحد منهم كفر، قال تعالىٰ: ﴿ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ ﴾ - البقرة: ٢٨٥.

ونؤمن بأنهم يتصفون بأفضل صفات البشر، ويتنزهون عن كل نقيصة، قال تعالىٰ: ﴿ وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِۖ وَكَانُواْ لَنَا عَٰبِدِينَ ﴾ - الأنبياء: ٧٣.

ونؤمن أن مُحَمَّداً ﷺ خاتم الأنبياء والمُرْسَلين، قال سُبْحَانَهُ: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ ﴾ - الأحزاب: ٤٠.

الأصل الخامس: الإيمان باليوم الآخر:

وهو الاعْتِقَاد بوجود حياة أُخْـرَىٰ بعد الموت، يجد الإنسان فيها جزاء عمله في الدنيا، فيثاب بنَعِيْم الجنة، أو يعاقب بعذاب النار.

قال تعالىٰ: ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ - التغابن: ٧.

ومُنْكر هٰذَا اليوم كافر باتفاق المُسْلِمِيْن، قال تعالىٰ: ﴿ قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِ ﴾ - التوبة: ٢٩.

وبهٰذَا الإيمان يحاسب الإنسان نفسه في الدنيا، لخوفه من حساب اليوم الآخر.

الأصل السادس: الإيمان بالقدر خيره وشره:

ذهب المَاتُرِيْدِيَّة إلىٰ أن القَضَاء هو: إيجاد الله تعالىٰ الأشياء علىٰ وجه الإحْكَام والإتْقَان.

والقدر هو: علمه تعالىٰ أزلاً صفاتِ المخلوقات، أي: بما تكون عليه من حسن وقبح ونفع وضرر.

وعَكَسَ ذٰلِكَ الأَشَاعِرَة، فجعلوا تعريف القدر للقَضَاء، والقَضَاء للقدر.

ومعنىٰ الإيمان بهما هو: الاعْتِقَاد بأن ما يصيب الإنسان من خير وشر واقع حسب تقدِير الله تعالىٰ وعلمه وإرادته.

فلا يعني هٰذَا الإيمان أن الإنسان مجبر علىٰ أفعاله، لأنه إذا كان مُجبراً بطل الثواب والعقاب، وانتفت بعثة الأنبياء.

أُصُوْل الدِّيْن عند الشِّيْعَة الإِمَامِيَّة الاثْنَي عَشَرِيَّة

ذهب جُمْهُوْرهم إلىٰ أن أُصُوْل الدِّيْن خمسة وهي: التَّوْحِيْد، والعَدْل، والنُّبُوَّة، والإِمَامَة، والمعاد[1].

الأصل الأول: التَّوْحِيْد:

هو الاعْتِقَاد بأن الله سُبْحَانَهُ وَاحِد في:

أُلوهيته، فلا يُعْبَد سواه.

وربوبيته، فلا شَرِيْك له في الخَلْق.

وأفعاله، فهو مستقل بالخلق والرزق والموت والحياة... .

ومراتبه: تَوْحِيْد الذات، وتَوْحِيْد الصفات، وتَوْحِيْد الأفعال.

---

(١) أصل الشِّيْعَة وأُصُوْلها ص١٤١ وما بعدها.

وذكر النَّصِيْر الطُّوْسِيّ في تَجْرِيْد الاعْتِقَاد هٰذِهِ الأُصُوْل إلَّا أصل العَدْل، لٰكِنه أدخله تحت أصل التَّوْحِيْد.

الأصل الثاني: العَدْل:

وهو الاعْتِقَاد أن الله سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ لا يظلم أَحداً، ولا يفعل ما يستقبحه العقل السَّلِيْم.

فهم كالمُعْتَزِلَة يقولون بالتَّحْسِيْن والتَّقْبِيْح العقليين.

الأصل الثالث: النُّبُوَّة:

جميع الأنبياء والمُرْسَلين الذين نصّ عليهم القُرْآن الكَرِيْم عِبَاد مكرمون، بعثهم اللهُ تعالىٰ لدَعْوَة الخلق إلىٰ الحقّ. وأن مُحَمَّداً خاتم الأنبياء وسيد الرسل، وأنه معصوم من الخطأ والخَطِيَّة.

والقُرْآن الكَرِيْم أنزله الله تعالىٰ عليه للإعجاز والتحدي ولتَعْلِيْم الأَحْكَام، وأنه لا نقص فيه ولا تحريف ولا زِيَادَة، والأَخْبَار الوَارِدَة الظَّاهِرَة في نقصه أو تحريفه شَاذَّة ضعيفة، وهي أَخْبَار آحاد لا تفيد علماً ولا عملاً، وهي إما أن تؤول أو يضرب بها الجدار، كما قال الشَّيْخ كاشف الغطاء.

ويعتقد الإمَامِيَّة أن كل من اعتقد أو ادعىٰ نُبُوَّة بعد مُحَمَّد ﷺ أو نُزُوْل وحي أو كتاب فهو كافر يجب قتله.

الأصل الرابع: الإمَامَة:

وهي منصب إلٰهِيّ يختاره الله بسابق علمه بعِبَاده كما يختار النَّبِيّ، ويأمر النَّبِيّ بأن يَدُلّ الأُمَّة عليه ويأمرهم باتباعه.

ويعتقدون أن الله سُبْحَانَهُ أمر نبيه أن ينصّ علىٰ عَلِيّ.

ويرون وجوب وجود الإمَام في كل عَصْر، وأن الأرض لا تخلو من حُجَّة.

الأصل الخامس: المعاد:

وهو أن يُحيِيَ اللهُ سُبْحَانَهُ الخَلَاَئِق بعد موتهم يوم القيامة للحساب والجزاء، قال تعالىٰ: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨ ﴾ - الزلزلة.

ويُعاد الشخص بعينه وبجسده وروحه، بحيث لو رآه الرائي لقال هٰذَا فُلَان[1].

أُصُوْل الدِّيْن عند المُعْتَزِلَة

وهي خمسة: التَّوْحِيْد، والعَدْل، والوعد والوعيد، والمَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر[2].

الأصل الأول: التَّوْحِيْد:

وهو العلم بأن الله تعالىٰ وَاحِد لا يشاركه غيره فيما يستحق من الصفات نفياً وإثباتاً علىٰ الحد الذي يستحقه، والإقرار به.

وبنوا علىٰ هٰذَا الأصل: قولهم بنفي الصفات الإلٰهِيَّة، واستحالة رؤية الله تعالىٰ

(١) أصل الشِّيْعَة وأُصُوْلها ص١٤١-١٥٧.

وانظر هٰذِهِ الأُصُوْل أَيْضاً في: تَجْرِيْد الاعْتِقَاد للطُّوْسِيّ وشرحه كَشْف المُرَاد للحِلِّيّ ص٣٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر هٰذِهِ الأُصُوْل في: شرح الأُصُوْل الخمسة للقَاضِي عَبْد الجَبَّار.

وهي في الانتصار لأبي الحُسَيْن الخَيَّاط ص١٢٦-١٢٧، وفيه: (وليس يَستحق أَحدٌ منهم اسمَ الاعتزال حتىٰ يَجمع القولَ بالأُصُوْل الخمسة: التَّوْحِيْد، والعَدْل، والوعد والوعيد، والمَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر. فإذا كَمُلَت في الإنسان هٰذِهِ الخصال الخمس فهو مُعْتَزِلِيّ).

من قِبَل المُؤْمِنِيْن في الآخِرَة.

الأصل الثاني: العَدْل:

وهو الاعْتِقَاد بأن أفعاله تعالىٰ كلها حَسَنَة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يُخِلّ بما هو واجب عليه.

وبنوا عليه: قولهم بالتَّحْسِيْن والتَّقْبِيْح العقليين، وباللطف الإلٰهِيّ، وبالصَّلَاح والأصلح، ووجوب بعثة الرسل علىٰ الله تعالىٰ.

الأصل الثالث: الوعد والوعيد:

وهو الاعْتِقَاد بأن الله تعالىٰ وعد المُطِيْعِيْن بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به وتَوَعَّد عليه لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف ولا الكذب.

وبنوا عليه: إنكارهم شفاعة الرَّسُوْل ﷺ لأهل الكبائر من أُمَّته، وقَصَروها علىٰ التائبين من المُؤْمِنِيْن.

الأصل الرابع: المَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن:

وهو أن مرتكب الكَبِيْرَة ليس مُؤْمِناً كما تقوله المُرْجِئَة، وليس كافراً كما تقول الخَوَارِج، وإنما هو في منزلة بين منزلتي الكُفْر والإيمان.

الأصل الخامس: الأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر:

ومعنىٰ الأمر بالمعروف إيقاع المعروف، ومعنىٰ النهي عن المُنْكر زوال المُنْكر.

وبناءً علىٰ هٰذَا الأصل: تصدّوا للزَّنَادِقَة والمبطلين، وجاهدوا من خالف حكم الله تعالىٰ.

الأصل الدِّيْنِيّ والأصل المَذْهَبِيّ

أُصُوْل الدِّيْن نوعان: ديني، ومَذْهَبِيّ.

١- الأصل الدِّيْنِيّ: وهو الذي يكون مُنْكره خارجاً عن دين الإسْلَام.

٢- الأصل المَذْهَبِيّ: وهو الذي يكون مُنْكره خارجاً عن دائرة المَذْهَب، ولا يكون خارجاً عن دين الإسْلَام[1].

بعد بَيَان هٰذَا نورد الأُصُوْل التي أجمعت عليها هٰذِهِ المَذَاهِب، ونورد ما نصت عليه من أُصُوْل، يُوهم ذكرُها الاختلافَ بينهم، لنتبين بعد النَّظَر فيه أن ذٰلِكَ الاختلاف ليس حقيقياً.

وهٰذَا هو هدفُنا، وهو أن **نَجْمعَ ولا نُفرِّق** بين مَذَاهِب الأُمَّة الإسْلاَمِيَّة.

أُصُوْل الدِّيْن التي أجمعوا عليها

اتفقت فرق أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة، والشِّيْعَة الإمَامِيَّة، والمُعْتَزِلَة، علىٰ الأُصُوْل الآتية:

١- الإيمان إجمالاً بوجود الله تعالىٰ، واتصافه بصفات الكَمَال، وتنزهه عن كل صفة من صفات النقص.

٢- الإيمان إجمالاً بالنُّبُوَّة عامة، ونُبُوَّة مُحَمَّد ﷺ خاصة، وما بلّغ به من الله تعالىٰ.

وهٰذَا الأصل وإن لم يذكره المُعْتَزِلَة ضمن أُصُوْلهم الخمسة، لٰكِنه مَعْلُوْم مما كتبوه في إثبات نُبُوَّة مُحَمَّد ﷺ وإعجاز القُرْآن، ومن مُنَاظَرَاتهم، ودفاعهم عن الشَّرِيْعَة الإسْلاَمِيَّة ببراعتهم وحِدَّة عُقُوْلهم.

---

(١) كتابنا أُصُوْل الدِّيْن الإسْلاَمِيّ ص٦١.

وحين تَحَدَّثُوا في موضوع التَّحْسِيْن والتَّقْبِيْح العقليين قالوا: إن من بلغتهم دَعْوَة الرسل وشرائع الله مكلفون من الله بما تقضي به هٰذِهِ الشرائع.

٣- الإيمان إجمالاً باليوم الآخر، والناس فيه مجزِيّون علىٰ أَعْمَالهم.

وهٰذِهِ الأُصُوْل الثلاثة هي أُصُوْل دينية عند هٰذِهِ الفِرَق جميعها، لأن الذي لا يؤمن بأحدها يكون كافراً يخرج عن دائرة الإِسْلَام بالاتفاق.

الأُصُوْل التي اختلفوا فيها

وَرَدَت عند كل فرقة من الفرق الثلاث أُصُوْل لم تذكرها الفرقة الأُخْرَىٰ، مما يوهم أن هناك اختلافاً بينها.

ولٰكِن عند التدقيق نرىٰ أن من تلك الأُصُوْل ما هو راجع الىٰ أحد الأُصُوْل الثلاثة المتقدمة التي أجمعوا عليها، ومنها ما هو مَنْصُوْص عليه لاعتبار معين، فيكون أَصْلاً مَذْهَبِيّاً، بمعنىٰ أن الذي لا يؤمن به يَخرج من المَذْهَب لا من الدِّيْن.

فأَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة انفردوا بالنَّصّ علىٰ أُصُوْل: (الإيمان بالملائكة، وبالكتب السماوية، وبالقدر).

والنَّاظِر فيها يجد أن (الإيمان بالملائكة، وبالكتب السماوية) أَصْلَان يندرجان تحت أصل الإيمان بالنُّبُوَّة، فمن آمن بالنَّبِيّ مُحَمَّد ﷺ آمن بهما قطعاً.

أما أصل (الإيمان بالقدر خيره وشره) عندهم، فإن القول به يردّ علىٰ الجَبْرِيَّة القائلين بالجَبْر المطلق، وعلىٰ القَدَرِيَّة والمُعْتَزِلَة القائلين بحرية الإرادة الإنسانية المطلقة... .

لذٰلِكَ يمكن اعتبار أصل الإيمان بالقدر أَصْلاً مَذْهَبِيّاً، وليس أَصْلاً دينياً.

والشِّيْعَة الإمَامِيَّة نصوا علىٰ (العَدْل، والإمَامَة).

والنَّاظِر يجد أن أصل العَدْل يندرج تحت أصل الإيمان بالله وتَوْحِيْده[١].

أما أصل (الإمَامَة) فلعُلَمَاء الإمَامِيَّة فيه قولان:

أولهما: إنه رُكْن الدِّيْن وأصله. وعلىٰ هٰذَا القول يُعتبر أَصلُ الإمَامَة أَصْلاً دينياً، فالذي لا يؤمن به يخرج عن دائرة الإسْلَام.

القول الثاني: إنه رُكْن المَذْهَب، وهٰذَا القول يَعتبر الإمَامَة أَصْلاً مَذْهَبِيّاً، فالذي لا يؤمن به لا يخرج عن دائرة الإسْلَام، لٰكِنه لا يكون شِيْعِيّاً من الإمَامِيَّة الاثْنَي عَشَرِيَّة. وهٰذَا ما ذهب إليه بعض المحققين من علمائهم.

قال الشَّيْخ مُحَمَّد عَلِيّ ناصر من عُلَمَاء الإمَامِيَّة: الإمَامَة كما عليه محققو الشِّيْعَة الإمَامِيَّة ليست من أُصُوْل الدِّيْن، أي أركان الإيمان، ولا من أُصُوْل الإسْلَام، وإنما هي أصل مَذْهَبِيّ من أُصُوْل مَذْهَب التشيع. بمعنىٰ أن من أنكرها لا يكون شِيْعِيّاً، لا أنه لا يكون مُؤْمِناً ولا مسلماً[٢].

والمُعْتَزِلَة نصوا علىٰ: (العَدْل، والوعد والوعيد، والمَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن، والأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر).

والنَّاظِر يجد أن أصل (العَدْل) يندرج تحت أصل الإيمان بالله وتَوْحِيْده.

وكذٰلِكَ (أصل الوعد والوعيد)، فإنه مندرج أَيْضاً تحت أصل التَّوْحِيْد وأصل الإيمان باليوم الآخر.

---

(١) تقدم عند ذكر أُصُوْل الإمَامِيَّة أن النَّصِيْر الطُّوْسِيّ جعل أصل العَدْل تحت أصل التَّوْحِيْد.

وقال الشَّيْخ كاشف الغطاء في أصل الشِّيْعَة وأُصُوْلها ص١٥٣ عند شرحه أصل العَدْل من أُصُوْلهم الخمسة: (وليس – العَدْل – في الحقيقة أَصْلاً مستقلاً بل هو مندرج في نعوت الحق... فهو شأن من شؤون التَّوْحِيْد).

(٢) أُصُوْل الدِّيْن الإسْلَامِيّ للشَّيْخ مُحَمَّد عَلِيّ ناصر ص٢٥.

أما أصل (الأمر بالمعروف والنهي عن المُنْكر) فهو ثَابِت عند جميع المَذَاهِب، لأنه مَنْصُوْص عليه في القُرْآن الكَرِيْم، قال تعالىٰ: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ - آل عِمْرَان: ١١٠.

وفي السُّنَّة النَّبَوِيَّة، قال رَسُوْل الله ﷺ: (من رأىٰ منكم مُنْكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلِسَانه، فان لم يستطع فبقلبه وذٰلِكَ أضعف الإيمان)[١]. وأجمع عليه المُسْلِمُوْن. فهو مما علم من الدِّيْن بالضرورة.

فهٰذِهِ الأُصُوْل في حقيقتها ترجع إلىٰ الأُصُوْل الدِّيْنِيَّة المتقدِّمة المُتَّفَق عليها بين المُسْلِمِيْن.

أما أصل (المَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن) فإنه أصل مَذْهَبِيّ، أرادوا به الردّ علىٰ الخَوَارِج القائلين بكفر مرتكب الكَبِيْرَة، وعلىٰ المُرْجِئَة القائلين بإيمانه... إلخ[٢].

بعد هٰذَا:

يتضح أن المَذَاهِب المتقدمة تتفق علىٰ أن أُصُوْل الدِّيْن ثلاثة هي: الإيمان بالله تعالىٰ وتَوْحِيْده، والإيمان بالنُّبُوَّة ونُبُوَّة مُحَمَّد ﷺ، والإيمان باليوم الآخر.

وهي أُصُوْل دينية يَخرُج جاحدُ أَحدِها عن دائرة الإسْلَام باتفاق المُسْلِمِيْن.

أما الأُصُوْل الأُخرَىٰ التي ذكرتها تلك المَذَاهِب، فمنها ما هو مندرج في الأُصُوْل الثلاثة المذكورة، فتعد أُصُوْلاً دينية.

ومنها ما هو أُصُـوْل مَذْهَبِيَّة تُخرِج مُنْكرها عن دائرة المَـذْهَـب، ولا تخرجه

---

(١) حَدِيْث: من رأىٰ منكم مُنْكراً... إلخ:

رواه أَحْمَد في مُسْنَده، ومُسْلِم في صَحِيْحه، وأبو دَاوُد والنَّسَائِيّ والتِّرْمِذِيّ وابن مَاجَة. وهو صَحِيْح. / الجَامِع الصَّغِيْر للسُّيُوْطِيّ رقم ٨٦٨٧ ص٥٢٦.

(٢) انظر كتابنا أُصُوْل الدِّيْن الإسْلَامِيّ ص٥٨-٦٠.

عن دائرة الإِسْلَام، وهي: أصل (الإيمان بالقدر) عند أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة، وأصل (الإِمَامَة) عند محققي الإِمَامِيَّة الاثْنَي عَشَرِيَّة، وأصل (المَنْزِلَة بين المَنْزِلَتَيْن) عند المُعْتَزِلَة.

وبذٰلِكَ يتبين أن الاختلاف المتقدم في تعداد أُصُوْل الدِّيْن عند تلك المَذَاهِب هو اختلاف صوري، وليس اختلافاً حقيقياً.

لا سِيَّمَا وأننا لا نُكَفِّر أحداً من أهل القِبْلَة بذنبٍ إذا لم يَستَحلَّه[1].

---

(١) قال الإمَام أبو حَنِيْفَة في الفِقْه الأكبر: (ولا نُكَفِّرُ مسلماً بذنبٍ من الذنوب وإن كانت كَبِيْرَة إذا لم يستحِلَّها، ولا نزيلُ عنه اسم الإيمان، ونسميه مُؤْمِناً حقيقةً، ويجوز أن يكون مُؤْمِناً فاسقاً غير كافر). / انظر: الفِقْه الأكبر في شرحه القَوْل الفَصْل ص٣٠٦ وفي شرحه لملا عَلِيّ القَارِي ص١١٧.

وقال الإمَام أبو الحسن الأَشْعَرِيّ في كتابه الإبانَة: (ونَدين بأن لا نُكَفِّر أَحداً من أهل القِبْلَة بذنب يرتكبه ما لم يَستحِلَّهُ، كالزنا والسرقة وشرب الخمر، كما دانت بذٰلِكَ الخَوَارِج، وزعمت أنهم كافرون، ونقول: إن من عمل كَبِيْرَة من هٰذِهِ الكبائر مثل: الزنا والسرقة وما أشبهها مُستَحِلاً لها غير مُعتَقِدٍ لتحريمها كان كافراً). / الإبانَة ص٢٦.

ورَوَىٰ ابن عَسَاكِر بسنده عن البَيْهَقِيّ أبي بَكْر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ، قال: سمعت أبا حَازِم عُمَر ابن أَحْمَد العَبْدَوِيّ الحافظ، يقول: سمعت أبا عَلِيّ زاهر بن أَحْمَد السَّرَخْسِيّ يقول: لما قَرُبَ حضور أجل أبي الحسن الأَشْعَرِيّ في داري ببَغْدَاد، دعاني فأَتيتُه، فقال: اشهدْ عَلِيّ أني لا أُكَفِّرُ أَحداً من أهل هٰذِهِ القِبْلَة، لأن الكل يُشيرون إلىٰ مَعْبُوْد وَاحِد، وإنما هٰذَا كله اختلاف العبارات. / تَبْيِيْن كَذِب المُفْتَرِي ص١٤٨-١٤٩. وسِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٥ ص٨٨، وقال: رأيت للأَشْعَرِيّ كلمة أعجبتني وهي ثَابِتَة رواها البَيْهَقِيّ، وذكرها.

قال الذَّهَبِيّ: وبنحو هٰذَا أَدين، وكذا كان شَيْخنا ابن تَيْمِيَّة في أواخر أيامه يقول: أنا لا أُكَفِّرُ أَحَداً من الأُمَّة. ويقول: قال النَّبِيّ ﷺ: (لا يحافظ علىٰ الوُضُوْء إلَّا مُؤْمِن)، فمن لازم الصلوات بوُضُوْء فهو مُسْلِم. / سِيَر أَعْلَام النُّبَلَاء ج١٥ ص٨٨.

وقال ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ الأَشْعَرِيّ في رسالته: (لا يُكَفَّرُ أَحدٌ بذنبٍ من أهل القِبْلَة). / انظر: كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ شرح رِسَالَة ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ ج١ ص٨٢.

وهٰذَا هو مَذْهَب جميع أَهْل السُّنَّة سَلَفاً وخَلَفاً[١].

وأهل القِبْلَة هم أهل الإسْلَام[٢]، أو من يَدَّعِي الإسْلَام، ويَستقبل الكَعْبَة، وإن كان من أهل الأَهْوَاء أو من أهل المعاصي ما لم يُكَذِّبْ بشيءٍ مما جاء به الرَّسُوْل ﷺ[٣].

وفي العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة: (ونُسَمّي أهلَ قبلتنا مُسْلِمِيْن مُؤْمِنِيْن، ما داموا بما جاء به النَّبِيّ ﷺ معترِفِين، وله بكل ما قال وأخبر مُصدِّقِين)[٤].

بدليل:

قوله ﷺ: (من صَلَّىٰ صلاتَنا، واستقبل قبلتَنا، وأَكَلَ ذبيحتَنا، فهو المسلم، له ما لَنَا، وعليه ما علينا)[٥].

ونحو ذٰلِكَ قول النَّوَوِيّ في شرح صَحِيْح مُسْلِم ص٩٤ طَبْعَة دار ابن حَزْم.

وقال الغَزْنَوِيّ المَاتُرِيْدِي في كتابه أُصُوْل الدِّيْن: (ولا نُكَفِّرُ أَحداً من أهل القِبْلَة بذنبٍ ما لم يَستحِلَّه، ولا نُخرِج العبدَ من الإيمان إلَّا بجحود ما أدخله فيه...، ولا نُنزِلُ أَحداً من المُسْلِمِيْن جنةً ولا ناراً، ولا نَشهد عليهم بكفرٍ ولا شركٍ ولا نفاقٍ ما لم يظهر منهم ذٰلِكَ، ونَذَرُ سرائرَهم إلىٰ الله تعالىٰ). / أُصُوْل الدِّيْن للغَزْنَوِيّ ص٣٠١-٣٠٤.

وفي العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة: (ولا نُكَفِّرُ أَحداً من أهل القِبْلَة بذنبٍ ما لم يَستحِلَّه). / شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٢.

(١) كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٨٢، وفيه: أن هٰذَا هو قول الفاكهاني.

(٢) كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ ج١ ص٨٢.

(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٢٦-٤٢٧.

(٤) العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة. انظرها في شرحها لابن أبي العِزّ ص٤٢٦.

(٥) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٢٦.

وحَدِيْث: من صَلَّىٰ صلاتَنا... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨ كتاب الصلاة، ٢٨ باب فضل استقبال القِبْلَة، رقم ٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣، وكلها عن أَنَس بن مَالِك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بألفاظٍ مقاربة.

فإن استحلَّ الذنبَ، وإن كان صَغِيْرَة من الصغائر، كان مُكَذِّباً للشارع في النهي، فيزول التَّصْدِيْق عن قلبه، فيكونُ كافراً، نعوذ بالله(١).

ولا خلاف بين المُسْلِمِيْن في أن الرَّجُلَ لو أظهر إنكارَ الواجباتِ الظَّاهِرَة المتواترة، والمحرماتِ الظَّاهِرَة المتواترة ونحو ذٰلِكَ، فإنه يُسْتَتابُ، فإن تابَ، وإلَّا قُتِلَ كافراً مُرْتَدّاً(٢).

لٰكِن يَرِدُ علىٰ هٰذَا القول:

أن في أهلِ القِبْلَة المنافقين، الذين فيهم مَنْ هو أَكْفَرُ من اليَهُوْد والنَّصَارَىٰ، بالكِتَاب والسُّنَّة والإجماع، وفيهم من قد يُظْهِر بعضَ ذٰلِكَ حيث يُمْكِنهم وهم يَتظَاهِرون بالشهادتين. ولهٰذَا امتنع كثيرٌ من الأَئِمَّة عن إطلاق القول بأنا لا نُكَفِّرُ أَحداً بذنبٍ، بل يُقال: لا نُكَفِّرُهم بكل ذنبٍ كما تفعله الخَوَارِج(٣).

- وفي هٰذَا المقام ينبغي التَّنَبُّه إلىٰ أمرين:

الأمر الأول: الشهادة علىٰ كفر شخصٍ مُعَيَّن:

لا تجوز الشهادةُ علىٰ شخصٍ مُعَيَّن بأنه كافرٌ، إلَّا بأمرٍ تجوز معه الشهادةُ، فإن من أعظم البغي أن يُشْهَدَ علىٰ مُعيَّنٍ أن الله لا يَغفِر له، ولا يَرحمه، بل يُخلِّده في النار، فإن هٰذَا حكم الكافر بعد موته. والدليل علىٰ ذٰلِكَ:

أ. قوله ﷺ: (كان رَجُلان في بني إسرائيلَ مُتَوَاخِيَيْنِ، فكان أحدُهما يُذنِبُ، والآخرُ مُجتهدٌ في العِبَادَة، فكان لا يَزَالُ المجتهدُ يَرَىٰ الآخرَ علىٰ الذنْب، فيقول: أَقْصِرْ. فوَجَدَه يوماً علىٰ ذَنْبٍ، فقال له: أَقْصِرْ. فقال: خَلِّنِي ورَبِّي، أَبُعِثْتَ عَلَيَّ رَقِيْباً؟ فقال:

(١) القَوْل الفَصْل ص٣٠٦.
(٢) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٣.
(٣) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٣-٤٣٤.

والله، لا يَغفِرُ اللهُ لَكَ، أو لا يُدْخِلُكَ الجنةَ. فقَبَضَ أَرواحَهما، فاجتمعا عند رَبِّ العالمين، فقالَ لهٰذَا المجتهد: أَكنتَ بي عالماً؟ أو كنتَ علىٰ ما في يَدَيَّ قَادِراً؟ وقال للمُذنبِ: اذهبْ فادْخُلِ الجنةَ برحمتي. وقال للآخر: اذهبوا به إلىٰ النار. قال أبو هُرَيْرَة: والذي نفسي بيده، لَتكَلَّمَ بكلمةٍ أَوْبَقَتْ دنياه وآخِرَتَهُ).

ب. الشخص المُعَيَّن يمكن أن يكون مُجتهداً مُخطِئاً مَغْفُوْراً له.

ج. الشخص المُعَيَّن يمكن أن يكون له إيمانٌ عَظِيْم وحَسَنَات أَوجبتْ له رحمةَ الله، كما غَفَرَ للذي قال: (إذا مِتُّ فاسْحَقوني، ثم ذَرُّوني، ثم غَفَرَ اللهُ له لخَشْيَته)، وكان يَظُنُّ أن اللهَ لا يَقْدِرُ علىٰ جمعه وإعادته، أو شَكَّ في ذٰلِكَ.

قال العُلَمَاء: لٰكِن هٰذَا التوقُّف في أمر الآخِرَة لا يمنعنا أن نعاقبه في الدنيا، لمنع بدعته، وأن نَسْتَتِيْبَهُ، فإن تابَ وإلَّا قتلناه.

ولذٰلِكَ فهم يَنظرون إلىٰ القول الصادر منه، فإن كان القولُ كفراً بنفسه قيل: إنه كَفَرَ، وقائله يُكَفَّرُ بشروطٍ وانتفاء موانع، ولا يكون ذٰلِكَ إلَّا إذا صارَ مُنافِقاً زنديقاً. فلا يُتَصَوَّرُ أن يُكَفَّرَ أَحدٌ من أهل القِبْلَة إلَّا من يكون مُنافِقاً زنديقاً، بدليل:

أن اللهَ تعالىٰ صَنَّفَ الناسَ في أول سورة البقرة ثلاثة أصناف هي: المُؤْمِنُوْن بَاطِناً وظَاهِراً، والكافرون الذين لا يُقِرُّون بالشهادتين، والمنافقون الذين أَقَرُّوا ظَاهِراً لا بَاطِناً. فمن ثَبَتَ كفرُه وكان مُقِرّاً بالشهادتين فلا يكون إلَّا مُنافِقاً[١].

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٦-٤٣٨.

وحَدِيْث: كان رَجُلان في بني إسرائيلَ... إلخ، في:

سُنَن أبي دَاوُد: ٣٥ كتاب الأَدب، ٥١ باب النهي عن البغي، رقم ٤٩٠١، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ. وحَسَّنه ابن أبي العِزّ.

وحَدِيْث: إذا مِتُّ فاسْحَقوني... إلخ:

وعليه: فإنه لا يَكفي في الحُكْم بكُفْر الشخص المُعيَّن، بناءً علىٰ ظَاهِره فقط.

قال ابن أبي العِزّ: إن من كَفَّرَ كل من قال القول المُبتدَع في البَاطِن يلزمه أن يُكَفِّرَ أقواماً ليسوا في البَاطِن مُنافِقِين، بل هم في البَاطِن يُحبُّون اللهَ ورَسُوْله ويُؤمنون بالله ورَسُوْله، وإن كانوا مُذنبين. بدليل: (أَنَّ رَجُلاً كان علىٰ عهد النَّبِيّ ﷺ، كان اسمُه عَبْد الله، وكان يُلقَّب حِمَاراً، وكان يُضْحِكُ رَسُوْل الله ﷺ، وكان رَسُوْل الله ﷺ قد جَلَدَهُ من الشراب، فأُتِيَ به يوماً، فأَمَرَ به فجُلِدَ. فقال رَجُلٌ من القوم: اللهم الْعَنْهُ، ما أَكثرَ ما يُؤْتَىٰ به! فقال رَسُوْل الله ﷺ: لا تَلعَنْهُ، فإنه يُحِبُّ اللهَ ورَسُوْله).

وقال ابن أبي العِزّ بعد ذٰلِكَ: وهٰذَا أَمْرٌ مُتيَقَّنٌ به في طوائف كثيرة وأَئِمَّة في العلم والدِّيْن، وفيهم بعضُ مَقَالَات الجَهْمِيَّة، أو المُرْجِئَة، أو القَدَرِيَّة، أو الشِّيْعَة، أو الخَوَارِج. ولٰكِن الأَئِمَّة في العلم والدِّيْن لا يكونون قائمِين بجُمْلَة تلك البدعة، بل بفَرْعٍ منها، ولهٰذَا انتحلَ أهلُ هٰذِهِ الأَهْوَاء لطوائف من السَّلَف المَشَاهِيْر.

فمن عيوب أهل البدع تكفيرُ بعضِهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يُكَفِّرون[1].

الأمر الثاني: هو أن نُصُوْصاً من الكِتَاب والسُّنَّة سَمَّتْ بعض الذنوب كفراً، مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾ - المائدة: ٤٤.

رواه البُخَارِيّ ومُسْلِم والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وأَحْمَد، عن أبي هُرَيْرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

انظر: هامش شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٦-٤٣٧.

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٨-٤٣٩.

وحَدِيْث: أن رَجُلاً كان علىٰ عَهْد النَّبِيّ ﷺ... إلخ، في:

صَحِيْح البُخَارِيّ: ٨٦ كتاب الحدود، ٥ باب ما يُكْرَه من لَعْن شارب الخمر وإنه ليس بخارجٍ من المِلَّة، رقم ٦٧٨٠، عن عُمَر بن الخَطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ومُرَاده من أهل العلم هو أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة. / هامش شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة.

وقوله ﷺ: (سِبَابُ المسلم فُسوقٌ وقتاله كفرٌ).

وقوله ﷺ: (لا ترجعوا بعدي كُفَّاراً يَضرِب بعضُكم رقابَ بعضٍ).

وقوله ﷺ: (إذا قال الرجلُ لأخيه: يا كافرُ، فقد باء بها أحدُهما).

وقوله ﷺ: (بين المسلم وبين الكفر تركُ الصلاةِ).

وقوله ﷺ: (من حَلَفَ بغير الله فقد كَفَرَ)... إلخ.

وفي هٰذِهِ النُّصُوْص وأمثالها إشكالٌ علىٰ القول بعدم تكفير أهل القِبْلَة[1].

---

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٣٩-٤٤٢.

حَدِيْث: سِبَابُ المسلم فُسوقٌ وقتاله كفرٌ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ ومُسْلِم والتِّرْمِذِيّ والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وأَحْمَد وغيرهم، من حَدِيْث عَبْد الله بن مَسْعُوْد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحَدِيْث: لا ترجعوا بعدي كُفَّاراً... إلخ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ ومُسْلِم وأبو دَاوُد والنَّسَائِيّ وابن مَاجَه وأَحْمَد وغيرهم، من حَدِيْث ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحَدِيْث: إذا قال الرجلُ لأخيه: يا كافرُ... إلخ:

أَخْرَجَهُ البُخَارِيّ ومُسْلِم والتِّرْمِذِيّ ومَالِك وأَحْمَد وغيرهم، من حَدِيْث ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وحَدِيْث: بين المسلم وبين الكفر تركُ الصلاةِ:

أَخْرَجَهُ مُسْلِم وأبو دَاوُد والتِّرْمِذِيّ وابن مَاجَه وأَحْمَد وغيرهم، من حَدِيْث جَابِر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وحَدِيْث: من حَلَفَ بغير الله فقد كَفَرَ:

رواه الحَاكِم وغيره، من حَدِيْث ابن عُمَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ورواه آخرون.

● وأُجيبَ عن هٰذَا الإشكال بأن أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة متفقون جميعاً علىٰ ما يأتي:

١- إن مرتكب الكَبِيْرَة لا يَكْفُر كُفْرَ الخَوَارِج الذي يَنْقُله عن مِلَّة الإسْلَام بالكُلِّيَّة، إذ لو كَفَرَ كُفْراً يَنقل عن المِلَّة لكانَ مُرْتَدّاً يُقتَل علىٰ كل حال.

٢- إن مرتكب الكَبِيْرَة لا يكون في مَنْزِلَة بين المَنزِلَتَيْن كما قالت المُعْتَزِلَة.

٣- إن مرتكب الكَبِيْرَة لا يَخْرُج من الإيمان والإسْلَام، ولا يَدْخُل في الكُفْر، ولا يَستَحق الخلود في النار، بدليل:

أن اللهَ تعالىٰ جَعَلَ مرتكب الكَبِيْرَة من المُؤْمِنِيْن بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡقِصَاصُ فِي ٱلۡقَتۡلَىۖ ﴾ - البقرة: ١٧٨، فلم يُخرِج القاتلَ من الذين آمنوا.

وبقوله تعالىٰ: ﴿ وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتۡ إِحۡدَىٰهُمَا عَلَى ٱلۡأُخۡرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِي تَبۡغِي حَتَّىٰ تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ أَمۡرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتۡ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا بِٱلۡعَدۡلِ وَأَقۡسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُقۡسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ إِخۡوَةٞ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَ أَخَوَيۡكُمۡۚ ﴾ - الحُجُرَات: ٩-١٠، فلم يُخرِج المقتتلين من المُؤْمِنِيْن.

ونُصُوْص الكِتَاب والسُّنَّة والإجماع تَدُلُّ علىٰ أن الزانيَ والسارق والقاذف لا يُقتَل، بل يُقام عليه الحَدُّ، فدَلَّ علىٰ أنه ليس بمُرْتَدّ.

٤- إن مرتكب الكَبِيْرَة يَستحق الوعيد المُرتَّب علىٰ ذنبه، كما وَرَدَت به النُّصُوْص، لا كما يقوله المُرْجِئَة من أنه لا يَضُرُّ مع الإيمان ذَنْبٌ، ولا يَنفع مع الكُفْر طاعةٌ[1].

انظر تَخرِيْج هٰذِهِ الأَحَادِيْث بالتفصيل في: شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ، هامش ص٤٣٩-٤٤١.

(١) شرح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة لابن أبي العِزّ ص٤٤٢-٤٤٤.

وانظر هٰذَا في: لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة ج١ ص٣٦٨.

- ويُمكِن تَأْوِيْل نُصُوْص التكفير الآنفة الذكر، علىٰ:

أنها محمولةٌ علىٰ المُستَحِلّ، فإذا استحلَّ مرتكبُ الكَبِيْرَة كَبِيْرَتَه كان كافراً اتفاقاً.

أو أن هٰذِهِ الكبائر قد تؤدي بمرتكبها إلىٰ الكُفْر.

أو أن فعل الكَبِيْرَة يُشبِه فعلَ الكُفَّار[1].

أو أن الكُفْرَ الوارد في هٰذِهِ النُّصُوْص يُراد به كُفْر النعمة والإِحْسَان وأُخوّة الإِسْلَام، لا كُفْر الجحود[2].

وذَكَرَ الشَّيْخ الخَلِيْلِيّ أن كُفْر النعمة هو نقيض الشكر، الذي لا يُخرِج صاحبه عن ملة الإِسْلَام، بل يُعامل في دنياه مُعَامَلَة المُسْلِمِيْن[3].

(١) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص١٣٧.

وذَكَرَ الشَّوْكَانِيّ في نَيْل الأَوْطَار ج١ ص٣١٥ أن هٰذِهِ من تَأْوِيْلَات جُمْهُوْر العُلَمَاء من السَّلَف والخَلَف، منهم: مَالِك والشَّافِعِيّ والعِتْرَة من الزَّيْدِيَّة، عند شرحه أَحَادِيْث كُفْر تارك الصلاة تكاسُلاً.

ونقل الشَّيْخ أَحْمَد الخَلِيْلِيّ في شرح غَايَة المُرَاد ص١٣٥ هٰذِهِ التَّأْوِيْلَات، ولم يَرتضِ شَيْئاً منها.

(٢) المِنْهَاج في شرح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج للنَّوَوِيّ ص١٣٨.

(٣) هٰذَا هو التَّوْجِيْه الذي ارتضاه الشَّيْخ الخَلِيْلِيّ في شرح غَايَة المُرَاد ص١٣٥، بناءً علىٰ تقسيمه الكُفْر إلىٰ كُفْرَيْنِ: كُفْر جحود، وكُفْر بنعمة الله تعالىٰ. وهو التقسيم الذي أثبته الإِبَاضِيَّة باتفاق.

الخاتمة

الخاتمة

الإيمان مَسْأَلَة جَوْهَرِيَّة في العَقِيْدَة الإِسْلَامِيَّة، احتدم الجدال فيها بين عُلَمَاء الفِرَق الإِسْلَامِيَّة.

وفي هٰذَا البَحْث عرضتُ مفهوم الإيمان في ستة فصول، بَيَّنْتُ في:

الفصل الأول: معنىٰ الإيمان لُغَة واصْطِلَاحاً. وعرضتُ أقوال العُلَمَاء في معنىٰ الإيمان اصْطِلَاحاً، التي بلغت ثلاثة وعشرين تعريفاً، حسب المصادر التي تيسرت لي، وأول تلك التعاريف: الإيمان هو التَّصْدِيْق بالقلب، والإقرار باللِّسَان، والعَمَل بالأركان.

وفي الفصل الثاني: أوضحتُ أقوال العُلَمَاء في زِيَادَة الإيمان ونقصانه.

وفي الفصل الثالث: بَيَّنْتُ معنىٰ الإيمان والإِسْلَام، وهل هما شيء وَاحِد، أو مختلفان؟

وفي الفصل الرابع: أوضحتُ معنىٰ الإِحْسَان الوارد في حَدِيْث جِبْرِيْل عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وفي الفصل الخامس: بَيَّنْتُ أهمية الإيمان في الحياة.

وفي الفصل السادس: شرحتُ حقيقة الخلاف عند أكبر الفِرَق الإِسْلَامِيَّة، التي هي: أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة، والشِّيْعَة الإِمَامِيَّة الاثْنَا عَشَرِيَّة، والمُعْتَزِلَة.

وفرّقتُ بين الأصل الدِّيْنِيّ وبين الأصل المَذْهَبِيّ.

ونيتي في هٰذَا البَحْث هو أن أجمع بين الفِرَق الإِسْلَامِيَّة، ولا أُفرّق بينها، مبعِداً كل تصوّر يؤدي إلىٰ الفرقة بين المُسْلِمِيْن، مبتغياً بذٰلِكَ وجه الله عَزَّ وجَلَّ ورِضْوَانه.

ولم آلُ جهداً في تتبع الأقوال والأَدِلَّة في المصادر الأَصِيْلَة، يدرك هٰذَا كل من رأىٰ هوامش الكتاب الغاصة بالمراجع والنُّصُوْص التي يقف عندها الباحث مطمئناً إلىٰ ما أُثْبِتُ من مَعْلُوْمَات.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر

٢٢٨

المصادر[١]

● **الإبَانَة عن شريعة الفِرْقَة النَّاجِيَة ومُجَانَبَة الفِرَق المذمومة**: ابن بَطَّة، أبو عَبْد الله عُبَيْد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حَمْدَان العُكْبَرِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٧هـ.

تَحْقِيْق: أَحْمَد فَرِيْد المَزْيَدِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● **أدب الاختلاف في الإسْـلام**: أ. د. طه جَابِر فَيَّاض العَلْوَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

دار الشِّهَاب، باتنة، الجَزَائِر.

● **الإرْشَاد إلىٰ قواطع الأَدِلَّة في أُصُوْل الاعْتِقَاد**: إمَام الحَرَمَيْن أبو المَعَالِي ضِيَاء الدِّيْن عَبْد المَلِك بن عَبْد الله بن يُوْسُف الجُوَيْنِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٧٨هـ=١٠٨٥م.

تَحْقِيْق: أ. د. مُحَمَّد يُوْسُف مُوسَىٰ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٣هـ=١٩٦٣م، وعَلِيّ عَبْد المُنْعِم عَبْد الحَمِيْد.

---

(١) رَتَّبْتُ المصادرَ حسب الحروف الهِجَائِيَّة، دون اعتبار لـ (ال، أبو، ابن).

وأَثْبَتُّ التواريخَ المِيْلَادِيَّة علىٰ النَّحْو الوارد في كتاب (**الأَعْلَام**) للزِّرِكْلِيّ، ومُخْتَصَره كتاب (**مُعْجَم الأَعْلَام**) لبَسَّام عَبْد الوَهَّاب الجَابِيّ، وكذا الوارد في (**مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لعُمَر رِضَا كَحَّالَة، و(**تَكْمِلَة مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن**) لمُحَمَّد خَيْر رَمَضَان يُوْسُف.

وقَارَنْتُ التَّارِيْخَيْنِ الهِجْرِيّ والمِيْلَادِيّ للتأكد من تَوَافُقِهِمَا، بما ورد في كتاب (**جدول السِّنِيْن الهِجْرِيَّة بلياليها وشهورها بما يُوَافِقها من السِّنِيْن المِيْلَادِيَّة بأيامها وشهورها**) للمستشرق فرديناند وِسْتَنْفِيْلْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٨٩٩م، الذي ترجمه إلىٰ اللُّغَة العَرَبِيَّة: د. عَبْد المُنْعِم مَاجِد، وعَبْد المُحْسِن رَمَضَان.

الطَّبْعَة الثالثة، الناشر: مَكْتَبَة الخانجي، القَاهِرَة، الشركة الدولية للطِّبَاعَة، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● **إرْشَاد السَّارِي إلىٰ شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: أبو العَبَّاس شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر بن عَبْد المَلِك القَسْطَلَّانِيّ القَاهِرِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٢٣هـ=١٥١٧م.

والبُخَارِيّ هو أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل بن إبْرَاهِيْم بن المُغِيْرَة بن بَرْدِزْبَهْ الجُعْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م.

وبهامشه:

شَرْح الإمَام النَّوَوِيّ أبي زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م، **علىٰ صَحِيْح مُسْلِم** بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

دار الكتاب العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، وهي الطَّبْعَة المُصَوَّرَة عن الطَّبْعَة السابعة التي طبعت بالمَطْبَعَة الأَمِيْرِيَّة، بُوْلَاق، مِصْر، سنة ١٣٢٣-١٣٢٧هـ.

● **الأَسَاس لعَقَائِد الأكياس في مَعْرِفَة رب العالمين وعَدْله في المخلوقين وما يتصل بذٰلِكَ من أُصُوْل الدِّيْن**: القَاسِم بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الزَّيْدِيّ العَلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٢٩هـ=١٦٢٠م.

حَقَّقَهُ وقَدَّمَ له: البير نَصْرِي نادر.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الطليعة للطِّبَاعَة والنشر، بَيْرُوْت، سنة ١٩٨٠م.

● **أُصُوْل الدِّيْن**: جَمَال الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن مَحْمُوْد الحَنَفِيّ الغَزْنَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٩٣هـ=١١٩٧م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: د. عُمَر وفيق الداعوق.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار البشائر الإسْلَامِيَّة، بَيْرُوْت، لُبْنَان، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● **أُصُوْل الدِّيْن**: أبو مَنْصُوْر عَبْد القَاهِر بن طَاهِر بن مُحَمَّد البَغْدَادِيّ الإسْفَرَايِيْنِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

الناشر: مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ، بَغْدَاد، ومُؤَسَّسَة الخانجي، مِصْر، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة بمَطْبَعَة الدولة بإستانبول، سنة ١٩٢٨م.

● **أُصُوْل الدِّيْن الإسْلَامِيّ**: أ. د. قَحطَان عَبْد الرَّحْمٰن الدُّوْرِيّ، و أ. د. رُشْدِي عليَّان المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

الطَّبْعَة الخامسة، وهي الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ في دار الفكر للطِّبَاعَة والنشر، عَمَّان، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

● **إكْمَال إكْمَال المُعْلِم**: (وهو شَرْح صَحِيْح مُسْلِم): أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن خِلْفَة الوَشْتَانِيّ الأُبِّيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٧هـ=١٤٢٤م. جمع فيه شروح صَحِيْح مُسْلِم الأربعة: للمَازِرِيّ، وعِيَاض، والقُرْطُبِيّ، والنَّوَوِيّ، مع زِيَادَات.

ومعه:

مُكْمِل إكْمَال الإكْمَال، لأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عُمَر بن شُعَيْب السَّنُوْسِيّ الحَسَنِيّ المَالِكِيّ المَغْرِبِيّ التِّلِمْسَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٥هـ=١٤٩٠م.

والمُعْلِم بفَوَائِد مُسْلِم، لأبي عَبْد الله مُحَمَّد بن عَلِيّ بن عُمَر المَازِرِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٦هـ=١١٤١م. والمُعْلِم هو أول شَرْح لصَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

وإكْمَال المُعْلِم في شَرْح مُسْلِم، للقَاضِي أبي الفَضْل عِيَاض بن مُوسَىٰ بن عِيَاض اليَحْصُبِيّ السَّبْتِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٤هـ=١١٤٩م.

ضَبَطَهُ وصَحَّحَهُ: مُحَمَّد سَالِم هَاشِم.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، الناشر: دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م.

● **الإنْصَاف فيما يجب اعْتِقَاده ولا يجوز الجهل به**: القَاضِي أبو بَكْر مُحَمَّد بن الطَّيِّب بن مُحَمَّد بن جَعْفَر بن القَاسِم البَاقِلَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٣هـ=١٠١٣م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد زَاهِد بن الحَسَن بن عَلِيّ الكَوْثَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

أَشْرَف علىٰ مُرَاجَعَة أصله وتَصْحِيْحه: عَبْد الوَهَّاب عَبْد اللَّطِيْف الحُسَيْنِيّ الأَشْعَرِيّ المَالِكِيّ.

الطَّبْعَة الرابعة، الناشر: مَكْتَبَة الخانجي، القَاهِرَة، الشركة الدولية للطِّبَاعَة، القَاهِرَة، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠١م.

● **أَنْوَار العُقُوْل**: انظر: بَهْجَة الأَنْوَار للسَّالِمِيّ، ومَشَارِق الأَنْوَار للسَّالِمِيّ.

- **الإيمان**: أبو عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام. انظر: كتاب الإيمان لابن أبي شَيْبَة.
- **الإيمان**: القَاضِي أبو يَعْلَىٰ مُحَمَّد بن الحُسَيْن بن مُحَمَّد بن خَلَف بن أَحْمَد، ابن الفَرَّاء الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: سُعُوْد بن عَبْد العَزِيْز الخَلَف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دارالعَاصِمَة، الرِّيَاض، سنة ١٤١٠هـ.

- **البَحْر الزَّخَّار الجَامِع لمَذَاهِب عُلَمَاء الأَمْصَار**: الإمَام المَهْدِيّ لدين الله أَحْمَد بن يَحْيَىٰ بن المُرْتَضَىٰ الحَسَنِيّ اليَمَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٤٠هـ=١٤٣٧م.

وبهامشه:

جَوَاهِر الأَخْبَار والآثار المُسْتَخْرَجَة من لُجَّة البَحْر الزَّخَّار، لبَدْر الدِّيْن مُحَمَّد بن يَحْيَىٰ بن أَحْمَد، المُلَقَّب بـ(بَهْرَان) الصَّعْدِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٥٧هـ=١٥٥٠م.

ومعه:

تَعْلِيْقَات من مراجع مُخْتَلِفَة، لمُصَحِّحِهِ القَاضِي عَبْد الله بن عَبْد الكَرِيْم الجُرَافِيّ اليَمَنِيّ الصَّنْعَانِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، سنة ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م، تصوير دار الحكمة اليَمَانِيَّة، صَنْعَاء، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٨م.

- **بَحْر الكَلَام**: أبو المُعِيْن مَيْمُوْن بن مُحَمَّد النَّسَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٨هـ=١١١٤م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد يُوْسُف أَحْمَد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م.

- **البُعْد الحَضَارِيّ للعَقِيْدَة الإبَاضِيَّة**: أ. د. فَرَحَات الجَعْبِيْرِيّ.

مَطْبَعَة الألوان الحَدِيْثَة، سَلْطَنَة عُمَان، سنة ١٩٨٩م.

- **بَهْجَة الأَنْوَار شَرْح أَنْوَار العُقُوْل في التَّوْحِيْد**: نور الدِّين أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن حُمَيْد (أو حِمِّيْد، كصِدِّيْق) بن سلّوم السَّالِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

وأَنْوَار العُقُوْل، منظومة للسَّالِمِيّ أَيْضاً.

الطَّبْعَة الثالثة، مطابع النهضة، سَلْطَنَة عُمَان، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

● **تَبْصِرَة الأَدِلَّة في أُصُوْل الدِّيْن علىٰ طريقة الإمَام أبي مَنْصُوْر المَاتُرِيْدِيّ**: أبو المُعِيْن مَيْمُوْن بن مُحَمَّد النَّسَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٠٨هـ=١١١٤م.

تَحْقِيْق: كلود سَلاَمَة.

من منشورات المعهد العِلْمِيّ الفرنسي للدراسات العَرَبِيَّة، دِمَشْق، طبع الجزء الأول سنة ١٩٩٠م، وطبع الجزء الثاني سنة ١٩٩٣م.

● **تَجْرِيْد الاعْتِقَاد**: الطُّوْسِيّ. انظر: كَشْف المُرَاد للعَلَّامَة الحِلِّيّ.

● **تَفْسِيْر غَرِيْب القُرْآن**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن مُسْلِم بن قُتَيْبَة الدِّيْنَوَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٦هـ=٨٨٩م.

تَحْقِيْق: السَّيِّد أَحْمَد صَقْر (هو: سَيِّد بن أَحْمَد بن صَقْر)، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

دار إحياء الكتب العَرَبِيَّة، عِيسَىٰ البابي الحَلَبِيّ وشركاه، مِصْر، سنة ١٣٧٨هـ=١٩٥٨م، تصوير: مَكْتَبَة ابن تَيْمِيَّة.

● **تَمْهِيْد الأوائل وتَلْخِيْص الدلائل**: القَاضِي أبو بَكْر مُحَمَّد بن الطَّيِّب بن مُحَمَّد بن جَعْفَر بن القَاسِم البَاقِلَّانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٠٣هـ=١٠١٣م.

تَحْقِيْق: عِمَاد الدِّيْن حَيْدَر.

الطَّبْعَة الثالثة، مُؤَسَّسَة الكتب الثقافية، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

● **التَّمْهِيْد لقَوَاعِد التَّوْحِيْد**: أبو الثَّنَاء مَحْمُوْد بن زَيْد الحَنَفِيّ المَاتُرِيْدِيّ اللَّامِشِيّ، المُتَوَفَّىٰ أوائل القرن السادس الهِجْرِيّ.

تَحْقِيْق: عَبْد المَجِيْد تُرْكِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الغَرْب الإسْلاَمِيّ، بَيْرُوْت، سنة ١٩٩٥م.

● **جَامِع أبي الحَسَن البَسْيَوِيّ**: أبو الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ البَسْيَوِيّ. وهو تلميذ ابن بَرَكَة عَبْد الله بن مُحَمَّد الذي كان حَيّاً سنة ٣٦١هـ.

وزارة التُّرَاث القومي والثقافة، سَلْطَنَة عُمَان، مطابع دار جريدة عُمَان للصحافة والنشر، سنة ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

● **الجَامِع الصَّغِيْر في أَحَادِيْث البَشِيْر النَّذِيْر**: جَلَال الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أبي بَكْر السُّيُوْطِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩١١هـ=١٥٠٥م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● **جَامِع العُلُوْم والحِكَم في شَرْح خمسين حَدِيْثاً من جَوَامِع الكَلِم**: ابن رَجَب زَيْن الدِّيْن أبو الفَرَج عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد بن عَبْد الرَّحْمٰن السَّلَامِيّ البَغْدَادِيّ الدِّمَشْقِيّ الحَنْبَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٥هـ=١٣٩٣م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَاؤُوط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م، وإِبْرَاهِيْم باجس.

الطَّبْعَة السابعة، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.

● **حَاشِيَة العَدَوِيّ علىٰ كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ شَرْح أبي الحَسَن لِرِسَالَة ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ**.

والعَدَوِيّ هو عَلِيّ بن أَحْمَد الصَّعِيْدِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٩هـ=١٧٧٥م.

وأبو الحَسَن هو عَلِيّ بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن خَلَف المَنُوْفِيّ المِصْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٣٩هـ=١٥٣٢م.

وشَرْح أبي الحَسَن للرِّسَالَة اسمه: (**كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ لِرِسَالَة ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ**).

و**الرِّسَالَة**، لأبي مُحَمَّد عَبْد الله بن أبي زَيْد عَبْد الرَّحْمٰن النَّفْزِيّ القَيْرَوَانِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٦هـ=٩٩٦م.

شركة مَكْتَبَة ومَطْبَعَة مُصْطَفَىٰ البابي الحَلَبِيّ وأولاده، مِصْر، سنة ١٣٥٧هـ=١٩٣٨م.

● **الخَيْرَات الحِسَان في مَنَاقِب الإِمَام الأَعْظَم أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان**: أبو العَبَّاس شِهَاب الدِّيْن أَحْمَد بن مُحَمَّد بن عَلِيّ المَكِّيّ السَّعْدِيّ الشَّافِعِيّ، الشهير بابن حَجَر الهَيْتَمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٤هـ=١٥٦٧م.

عَلَّقَ عليه: مُحَمَّد عاشق إِلٰهِيّ البَرْنِي.

دار الأَرْقَم بن أبي الأَرْقَم، بَيْرُوْت.

● **الرِّسَالَة**: أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن أبي زَيْد عَبْد الرَّحْمٰن النَّفْزِيّ القَيْرَوَانِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٦هـ=٩٩٦م.

وشروحها:

شَرْح أبي القَاسِم قَاسِم بن عِيسَىٰ بن ناجي التُّوْنُسِيّ القَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٣٧هـ=١٤٣٤م.

شَـرْح أَحْمَد بن أَحْمَد بن مُحَمَّد البُرنوسي الفَاسِيّ، المعروف بِـ زَرُّوْق، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٩٩هـ=١٤٩٣م.

دار الفكر، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بالمَطْبَعَة الجمالية، مِصْر، سنة ١٣٣٢هـ.

● **رِسَالَة إلىٰ أهل الثَّغْر**: الإمَام أبو الحَسَن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل بن أبي بِشْر إسْحَاق الأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تَحْقِيْق: عَبْد الله شَاكِر مُحَمَّد الجنيدي.

الطَّبْعَة الثانية، مَكْتَبَة العُلُوْم والحِكَم، المَدِيْنَة المُنَوَّرَة، المَمْلَكَة العَرَبِيَّة السُّعُوْدِيَّة، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

● **شَـرْح أُصُوْل اعْتِقَاد أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة من الكِتَاب والسُّنَّة وإجماع الصَّحَابَة والتَّابِعِيْن من بعدهم والخالفين لهم من عُلَمَاء الأُمَّة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين**: اللَّالِكَائِيّ أبو القَاسِم هِبَة الله بن الحَسَن بن مَنْصُوْر الطَّبَرِيّ الرَّازِيّ البَغْدَادِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٨هـ.

حَقَّقَهُ: أبو يَعْقُوْب نشأت بن كَمَال المِصْرِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، المَكْتَبَة الإسْلامِيَّة، القَاهِرَة، مطابع الفَارُوْق الحَدِيْثَة، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

● **شَرْح الأُصُوْل الخمسة**: القَاضِي عَبْد الجَبَّار بن أَحْمَد بن الخَلِيْل الهَمَذَانِيّ الأَسَدَابَاذِيّ الشَّافِعِيّ المُعْتَزِلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤١٥هـ=١٠٢٥م.

تَعْلِيْق: الإمَام المُسْتَظْهِر بالله قوام الدِّيْن أَحْمَد بن الحُسَيْن بن أبي هَاشِم الحُسَيْنِيّ الرَّازِيّ، المعروف بـ (مانكديم وششديو)، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٥هـ.

تَحْقِيْق: د. عَبْد الكَرِيْم عُثْمَان.

الطَّبْعَة الثالثة، الناشر: مَكْتَبَة وَهْبَة، القَاهِرَة، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

● **شَرْح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد**: أَحْمَد بن مُحَمَّد المَالِكِيّ الصَّاوِيّ الخَلْوَتِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ١٢٤١هـ=١٨٢٥م.

و**جَوْهَرَة التَّوْحِيْد** منظومة لبُرْهَان الدِّيْن أبي الأمداد إبْرَاهِيْم بن إبْرَاهِيْم بن حَسَن بن عَلِيّ المَالِكِيّ اللَّقَانِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.

تَحْقِيْق وتَعْلِيْق: عَبْد الفَتَّاح البزم.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن كَثِيْر، دِمَشْق، وبَيْرُوْت، سنة ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

● **شَرْح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد**: البَاجُوْرِيّ أو البَيْجُوْرِيّ بُرْهَان الدِّيْن إبْرَاهِيْم بن مُحَمَّد بن أَحْمَد الجِيْزَاوِيّ الشَّافِعِيّ، شَيْخ الأَزْهَر، المُتوَفَّىٰ سنة ١٢٧٦هـ=١٨٦٠م.

طَبَعَهُ مُحَقِّقُهُ باسم: **حَاشِيَة علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد**، المُسَمَّىٰ (**تُحْفَة المُرِيْد علىٰ جَوْهَرَة التَّوْحِيْد**).

و**جَوْهَرَة التَّوْحِيْد** منظومة لبُرْهَان الدِّيْن أبي الأمداد إبْرَاهِيْم بن إبْرَاهِيْم بن حَسَن بن عَلِيّ المَالِكِيّ اللَّقَانِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَلِيّ جمعة مُحَمَّد الشَّافِعِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار السَّلَام للطِّبَاعَة والنشر، القَاهِرَة، سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م.

والطَّبْعَة الأُخْرَىٰ:

دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **شَرْح جَوْهَرَة التَّوْحِيْد**، المُسَمَّىٰ بـ(**إتْحَاف المُرِيد بجَوْهَرَة التَّوْحِيْد**): عَبْد السَّلَام بن إبْرَاهِيْم اللَّقَانِيّ المَالِكِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ١٠٧٨هـ.

وقد شَرَحَ منظومة **جَوْهَرَة التَّوْحِيْد** لوالده بُرْهَان الدِّيْن أبي الأمداد إبْرَاهِيْم بن إبْرَاهِيْم بن حَسَن بن عَلِيّ المَالِكِيّ اللَّقَانِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ١٠٤١هـ=١٦٣١م.

الطَّبْعَة الثانية، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٩٥٥م.

● **شَرْح السُّنَّة**: أبو مُحَمَّد مُحْيِي السُّنَّة الحُسَيْن بن مَسْعُوْد بن مُحَمَّد البَغَوِيّ الفَرَّاء الشَّافِعِيّ، المُتوَفَّىٰ سنة ٥١٦هـ=١١٢٢م.

وهو شرح **مَصَابِيْح السُّنَّة**، للبَغَوِيّ نفسه.

تَحْقِيْق: زُهَيْر الشاويش، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م، والشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَـؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المكتب الإسْلَامِيّ، بَيْرُوْت، ودار ابن حَزْم، بَيْرُوْت، سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

- **شَرْح صَحِيْح مُسْلِم**: الأُبِّيّ والسَّنُوْسِيّ. انظر: إكْمَال إكْمَال المُعْلِم.

- **شَرْح العَقَائِد النَّسَفِيَّة**: سَعْد الدِّيْن مَسْعُوْد بن عُمَر بن عَبْد الله التَّفْتَازَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٣هـ=١٣٩٠م.

ومتن **العَقَائِد النَّسَفِيَّة**، لنَجْم الدِّيْن أبي حَفْص عُمَر بن مُحَمَّد بن أَحْمَد بن إسْمَاعِيْل النَّسَفِيّ السَّمَرْقَنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٣٧هـ=١١٤٢م.

وبهامشه:

حَاشِيَة علىٰ الشَّرْح، للمَوْلَىٰ مُصْلِح الدِّيْن مُصْطَفَىٰ بن مُحَمَّد الكَسْتَلِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠١هـ=١٤٦٠م.

تليها:

حَاشِيَة أُخْرَىٰ علىٰ الشَّرْح المذكور، **للمَوْلَىٰ** أَحْمَد بن مُوسَىٰ **الخَيَالِيّ**، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦٠هـ.

وبهامشها:

حَاشِيَة الشَّيْخ رَمَضَان البهشتي، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٩هـ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، در سعادت، تُرْكِيًّا، سنة ١٣٢٦هـ، أعادت مَكْتَبَة المُثَنَّىٰ طبعها بالأوفست.

- **شَرْح عَقِيْدَة الإمَام الطَّحَاوِيّ**: أبو حَفْص سِرَاج الدِّيْن عُمَر بن إسْحَاق الغَزْنَوِيّ الهِنْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٧٣هـ=١٣٧٢م.

تَحْقِيْق: الشَّيْخ حَازِم الكيلاني الحَنَفِيّ، و د. مُحَمَّد عَبْد القَادِر نصار.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دارة الكُرْز، القَاهِرَة، سنة ٢٠٠٩م.

- **شَرْح عَقِيْدَة التَّوْحِيْد**: مُحَمَّد بن يُوْسُف بن عِيسَىٰ أَطَّفَيِّش الإبَاضِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

وزارة التُّرَاث القومي والثقافة، سَلْطَنَة عُمَان، سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

● **شَرْح عَقِيْدَة ابن أبي زَيْد القَيْرَوَانِيّ في كتابه الرِّسَالَة.**

والرِّسَالَة، لأبي مُحَمَّد عَبْد الله بن أبي زَيْد عَبْد الرَّحْمٰن النَّفْزِيّ القَيْرَوَانِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٦هـ=٩٩٦م.

والشَّرْح، للقَاضِي عَبْد الوَهَّاب بن عَلِيّ بن نَصر البَغْدَادِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٢هـ=١٠٣١م.

دِرَاسَة وتَحْقِيْق: أ. د. أَحْمَد مُحَمَّد نور سَيْف.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار البحوث للدراسات الإسْلَامِيَّة وإحياء التُّرَاث، دُبَي، الإمَارَات العَرَبِيَّة المُتَّحِدَة، سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

● **شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: عَبْد الغَنِيّ بن طَالِب بن حَمادة الغُنَيْمِيّ الدِّمَشْقِيّ المَيْدَانِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٩٨هـ=١٨٨١م.

والعَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة، المُسَمَّاة: **بَيَان السُّنَّة والجَمَاعَة**، لأبي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة بن عَبْد المَلِك بن سَلَمَة الأَزْدِيّ الحَجْرِيّ الطَّحَاوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُطيع الحافظ، ومُحَمَّد رياض المالح.

الطَّبْعَة الثانية، دار الفكر، دِمَشْق، ودار الفكر المعاصر، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩٢م.

● **شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: القَاضِي صَدْر الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ بن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن أبي العِزّ الحَنَفِيّ الدِّمَشْقِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٢هـ=١٣٩٠م.

والعَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة، المُسَمَّاة: **بَيَان السُّنَّة والجَمَاعَة**، لأبي جَعْفَر أَحْمَد بن مُحَمَّد بن سَلَامَة بن عَبْد المَلِك بن سَلَمَة الأَزْدِيّ الحَجْرِيّ الطَّحَاوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢١هـ=٩٣٣م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد الله بن عَبْد المُحْسِن التُّرْكِيّ، والشَّيْخ شُعَيْب الأَرْنَؤُوْط، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٦م.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

● **شَرْح الفِقْه الأكبر**: نور الدِّيْن أبو الحَسَن عَلِيّ القَارِي بن سُلْطَان مُحَمَّد الهَرَوِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠١٤هـ=١٦٠٦م.

والفِقْه الأكبر، للإمَام أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان بن ثَابِت الكُوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٠هـ=٧٦٧م.

تَحْقِيْق: عَلِيّ مُحَمَّد دَنْدَل.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م.

● **شَرْح المَقَاصِد**: سَعْد الدِّيْن مَسْعُوْد بن عُمَر بن عَبْد الله التَّفْتَازَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٩٣هـ=١٣٩٠م.

والمَقَاصِد (مَقَاصِد الطَّالِبِيْن)، للتَّفْتَازَانِيّ نفسه.

تَحْقِيْق: د. عَبْد الرَّحْمٰن عَمِيْرَة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، عالم الكتب، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

● **شَرْح وصية الإمَام أبي حَنِيْفَة**: أَكْمَل الدِّيْن مُحَمَّد بن مَحْمُوْد البَابَرْتِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٨٦هـ=١٣٨٤م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد صبحي العايدي، وحَمْزَة مُحَمَّد وسيم البَكْرِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفَتْح للدراسات والنشر، عَمَّان، الأُرْدُنّ، سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

● **شُعَب الإيْمَان**: أبو بَكْر أَحْمَد بن الحُسَيْن بن عَلِيّ البَيْهَقِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٨هـ=١٠٦٦م.

تَحْقِيْق: أبي هاجر مُحَمَّد السَّعِيْد بن بسيوني زغلول.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

● **صَحِيْح البُخَارِيّ**: انظر: إرْشَاد السَّارِي، وفَتْح البَارِي.

● **العَقَائِد النَّسَفِيَّة**: انظر: شَرْح العَقَائِد النَّسَفِيَّة.

● **العِقْد الثمين في شَرْح أَحَادِيْث أُصُوْل الدِّيْن**: حُسَيْن بن أبي بَكْر بن غَنَّام الإِحْسَائِيّ النَّجْدِيّ التَّمِيْمِيّ المَالِكِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٢٥هـ.

تَحْقِيْق: إبْرَاهِيْم يُوْسُف الماس.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسْلَامِيَّة في قَطَر، الشركة الحَدِيْثَة للطِّبَاعَة، الدَّوْحَة، قَطَر، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٣م.

- **العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة**: انظر: شَرْح العَقِيْدَة الطَّحَاوِيَّة.

- **عِلْم الكلام علىٰ مَذْهَب أَهْل السُّنَّة والجَمَاعَة**: أبو مُحَمَّد عَلِيّ بن أَحْمَد بن سَعِيْد بن حَزْم الظَّاهِرِيّ الأَنْدَلُسِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٥٦هـ=١٠٦٤م.

تَحْقِيْق: أَحْمَد حِجَازِيّ أَحْمَد السقا.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، المكتب الثقافي للنشر والتوزيع، القَاهِرَة، دار الجيل للطِّبَاعَة، مِصْر، سنة ١٩٨٩م.

- **عُمْدَة القَارِي شَرْح صَحِيْح البُخَارِيّ**: بَدْر الدِّيْن أبو الثَّنَاء وأبو مُحَمَّد مَحْمُوْد بن أَحْمَد بن مُوسَىٰ العَيْنِيّ العَيْنْتَابِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٥هـ=١٤٥١م.

دار إحياء التُّرَاث العَرَبِيّ، بَيْرُوْت، طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المُنِيْرِيَّة المِصْرِيَّة المطبوعة سنة ١٣٤٨هـ.

- **فَتْح البَارِي بشَرْح صَحِيْح الإمَام أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن إسْمَاعِيْل البُخَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٥٦هـ=٨٧٠م. ومُقَدِّمَتُهُ، هُدَىٰ السَّارِي**: كلاهما لشِهَاب الدِّيْن أبي الفَضْل أَحْمَد بن عَلِيّ بن مُحَمَّد الكِنَانِيّ الشَّافِعِيّ، المشهور بابن حَجَر العَسْقَلَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٥٢هـ=١٤٤٩م.

رَقَّم كُتُبَهُ وأَبْوَابَهُ وأَحَادِيْثَهُ، واستقصىٰ أَطْرَافَهُ، ونَبَّهَ علىٰ أرقامها في كل حَدِيْث: مُحَمَّد فؤاد عَبْد البَاقِي، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٨هـ=١٩٦٨م.

وقام بإِخْرَاجِهِ، وتَصْحِيْح تَجَارِبِهِ، وأَشْرَف علىٰ طبعه: مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب ابن أبي الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْد القَادِر، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

رَاجَعَهُ: قُصَيّ مُحِبّ الدِّيْن الخَطِيْب.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الرَّيَّان للتُّرَاث، القَاهِرَة، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٦م.

- **الفَرْق بين الفِرَق**: أبو مَنْصُوْر عَبْد القَاهِر بن طَاهِر بن مُحَمَّد البَغْدَادِيّ الإسْفَرَايِيْنِيّ التَّمِيْمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٢٩هـ=١٠٣٧م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

المَكْتَبَة العَصْرِيَّة، صيدا، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٥م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة.

- **الفِقْه الأكبر**: الإمَام أبو حَنِيْفَة. انظر: شرحه لِعَلِيّ القَارِي، والقَوْل الفَصْل.

- **القَامُوْس المُحِيْط**: مَجْد الدِّيْن أبو الطَّاهِر مُحَمَّد بن يَعْقُوْب الصِّدِّيْقِي الشِّيْرَازِي الفَيْرُوْزَابَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٧هـ=١٤١٥م.

تَحْقِيْق: مكتب تَحْقِيْق التُّرَاث في مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.

- **القَوْل الفَصْل شَرْح الفِقْه الأكبر**: مُحْيِي الدِّيْن مُحَمَّد بن بَهَاء الدِّيْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٥٦هـ=١٥٤٩م.

و**الفِقْه الأكبر**، للإمَام أبي حَنِيْفَة النُّعْمَان بن ثَابِت الكُوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٥٠هـ=٧٦٧م.

مَكْتَبَة الحقيقة، إستانبول، تُرْكِيَّا، سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

- **كتاب الإيمان**: أبو بَكْر عَبْد الله بن مُحَمَّد بن أبي شَيْبَة العَبْسِيّ الكُوْفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٥هـ=٨٤٩م.

ومعه ثلاث رَسَائِل، هي:

١. **كتاب الإيمان ومَعَالِمه وسُنَنه واسْتِكْمَاله ودرجاته**، للحافظ أبي عُبَيْد القَاسِم بن سَلَّام الهَرَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٢٤هـ=٨٣٨م.

٢. **كتاب العِلْم**، للحافظ أبي خَيْثَمَة زُهَيْر بن حَرْب النَّسَائِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٣٤هـ=٨٤٨م.

٣. **كتاب اقتضاء العِلْم العَمَل**، للحافظ أبي بَكْر أَحْمَد بن عَلِيّ بن ثَابِت الخَطِيْب البَغْدَادِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٤٦٣هـ=١٠٧١م.

حَقَّقَ الرَّسَائِل الأربع وخَرَّجَ أَحَادِيْثَهَا وعَلَّقَ عليها: مُحَمَّد نَاصِر الدِّيْن الأَلْبَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م.

المَطْبَعَة العمومية، دِمَشْق.

● **كَشَّاف اصْطِلَاحَات الفُنُوْن والعُلُوْم**: مُحَمَّد أَعْلَىٰ بن شَيْخ عَلِيّ بن قَاضِي مُحَمَّد حَامِد الفَارُوْقِيّ الحَنَفِيّ التَّهَانَوِيّ، كان حَيّاً سنة ١١٥٨هـ.

إشراف ومُرَاجَعَة: د. رفيق العجم.

تَحْقِيْق: د. عَلِيّ دحروج.

نقل النَّصّ الفَارِسِيّ إلىٰ العَرَبِيَّة: د. عَبْد الله الخَالِدِيّ.

الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناتي.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، مَكْتَبَة لُبْنَان ناشرون، بَيْرُوْت، سنة ١٩٩٦م.

● **كَشْف المُرَاد في شَرْح تَجْرِيْد الاعْتِقَاد**: جَمَال الدِّيْن أبو مَنْصُوْر الحَسَن بن يُوْسُف بن عَلِيّ بن المُطَهَّر، المشهور بالعَلَّامَة الحِلِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٦هـ=١٣٢٥م.

وهو شرح:

تَجْرِيْد الاعْتِقَاد، لنَصِيْر الدِّيْن الطُّوْسِيّ أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحَسَن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٢هـ=١٢٧٤م.

وعليه:

حواشٍ، للسَّيِّد إبْرَاهِيْم المُوْسَوِيّ الزِّنْجَانِيّ.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، منشورات مُؤَسَّسَة الأَعْلَمِيّ للمطبوعات، بَيْرُوْت، سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

● **كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ**: انظر: حَاشِيَة العَدَوِيّ علىٰ كِفَايَة الطَّالِب الرَّبَّانِيّ.

● **الكُلِّيَّات، مُعْجَم في المُصْطَلَحَات والفُرُوْق اللُّغَوِيَّة**: أبو البَقَاء أَيُّوْب بن مُوْسَىٰ الحُسَيْنِيّ الكَفَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٩٤هـ=١٦٨٣م.

تَحْقِيْق: د. عَدْنَان دَرْوِيْش، ومُحَمَّد المِصْرِيّ.

الطَّبْعَة الثانية، مُؤَسَّسَة الرِّسَالَة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.

● **لَوَامِع الأَنْوَار البَهِيَّة وسواطع الأَسْرَار الأَثَرِيَّة**: مُحَمَّد بن أَحْمَد بن سَالِم بن سُلَيْمَان الحَنْبَلِيّ السَّفَّارِيْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١١٨٨هـ=١٧٧٤م.

وهو شَرْح منظومة: **الدُّرَّة المُضِيَّة في عَقِيْدَة الفِرْقَة المَرْضِيَّة**.

والشَّرْح والمنظومة كلاهما للسَّفَّارِيْنِيّ.

الطَّبْعَة الثالثة، المكتب الإسْلَامِيّ، بَيْرُوْت، ودار الخاني، الرِّيَاض، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **مبادئ الإسْلَام**: أبو الأَعْلَىٰ المَوْدُوْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

الطَّبْعَة الثانية، دِمَشْق، سنة ١٩٥٧م.

● **مُحَصِّل أَفْكَار المُتَقَدِّمِيْن والمُتَأَخِّرِيْن من العُلَمَاء والحكماء والمُتَكَلِّمِيْن**: فَخْر الدِّيْن الرَّازِيّ، أبو عَبْد الله مُحَمَّد بن عُمَر بن الحُسَيْن الخَطِيْب التَّيْمِيّ البَكْرِيّ القُرَشِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٠٦هـ=١٢١٠م.

وبذَيْلِهِ:

تَلْخِيْص المُحَصِّل، لنَصِيْر الدِّيْن الطُّوْسِيّ أبي عَبْد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن الحَسَن، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٢هـ=١٢٧٤م.

مُرَاجَعَة وتَقْدِيْم: طه عَبْد الرَّؤُوْف سَعْد.

مَكْتَبَة الكُلِّيَّات الأَزْهَرِيَّة، القَاهِرَة.

● **المُخْتَار من كنوز السُّنَّة النَّبَوِيَّة، شَرْح أَرْبَعِيْن حَدِيْثاً في أُصُوْل الدِّيْن**: أ. د. مُحَمَّد عَبْد الله دراز، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٧٧هـ=١٩٥٨م.

الطَّبْعَة الرابعة، إدارة الشؤون الإسْلَامِيَّة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسْلَامِيَّة في دولة قَطَر، العالمية للطِّبَاعَة والنشر، الدَّوْحَة، قَطَر، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● **المُسَامَرَة بشَرْح المُسَايَرَة**: كَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي بَكْر، المعروف بابن أبي شَرِيْف القُدْسِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٠٦هـ=١٥٠٠م.

والمُسَايَرَة في العَقَائِد المُنْجِيَة في الآخِرَة، لكَمَال الدِّيْن مُحَمَّد بن هُمَام الدِّيْن عَبْد الوَاحِد بن حَمِيْد الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد السِّيْوَاسِيّ السِّكَنْدَرِيّ القَاهِرِيّ الحَنَفِيّ، المعروف بالكَمَال بن الهُمَام، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م.

وبهامشه:

شَرْح المُسَايَرَة، لأبي الفِدَاء زَيْن الدِّيْن قَاسِم بن قُطْلُوْبُغَا الحَنَفِيّ السُّوْدُوْنِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٧٩هـ=١٤٧٤م.

ونَتَائِج المُذَاكَرَة بتَحْقِيْق مباحث المُسَايَرَة، لمُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

المَكْتَبَة التجارية الكُبْرَىٰ، مِصْر، مَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر.

- **المُسَايَرَة**: الكَمَال بن الهُمَام. انظر: المُسَامَرَة.

- **مَشَارِق أَنْوَار العُقُوْل**: نور الدِّيْن أبو مُحَمَّد عَبْد الله بن حُمَيْد (أو حِمِّيْد، كصِدِّيْق) بن سلّوم السَّالِمِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٣٢هـ=١٩١٤م.

وهو شَرْح منظومة **أَنْوَار العُقُوْل**.

والشَّرْح والمنظومة كلاهما للسَّالِمِيّ.

حَقَّقَهُ: د. عَبْد الرَّحْمٰن عَمِيْرَة.

صَحَّحَهُ وعَلَّقَ عليه: أَحْمَد بن حمد بن سُلَيْمَان الخَلِيْلِيّ، مفتي سَلْطَنَة عُمَان.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الجيل، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

- **المَعَالِم الدِّيْنِيَّة في العَقَائِد الإِلٰهِيَّة**: يَحْيَىٰ بن حَمْزَة بن عَلِيّ بن إِبْرَاهِيْم الحُسَيْنِيّ العَلَوِيّ الزَّيْدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٤٩هـ=١٣٤٤م.

تَحْقِيْق: سَيِّد مُخْتَار مُحَمَّد أَحْمَد حشاد.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الفكر المعاصر، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

- **مَعَالِم السُّنَن**: أبو سُلَيْمَان حَمْد بن مُحَمَّد بن إِبْرَاهِيْم البُسْتِيّ الخَطَّابِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٨٨هـ=٩٩٨م.

وهو شرح **سُنَن أَبِي دَاوُد**، سُلَيْمَان بن الأَشْعَث السِّجِسْتَانِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٧٥هـ=٨٨٩م.

الطَّبْعَة الثانية، المَكْتَبَة العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م، المُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ المطبوعة سنة ١٣٥٢هـ=١٩٣٤م بالقَاهِرَة.

● **المُعْتَقَد المُنْتَقَد**: الشَّاه فَضل الرَّسُوْل بن عَبْد الحَمِيْد العُثْمَانِيّ الأُمَوِيّ القَادِرِيّ البرَكَاتِيّ البَدَايُوْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٨٩هـ=١٨٧٢م.

وطبع معه تَعْلِيْق:

المُسْتَنَد المُعْتَمَد بناء نجاة الأَبَد، للإمَام المُجَدِّد أَحْمَد رِضَا خان القَادِرِيّ البرَكَاتِيّ الحَنَفِيّ البَرَيْلَوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٤٠هـ=١٩٢٢م.

الناشر: مَكْتَبَة ايشيق، إستانبول، سنة ١٩٧٥م، وهي طَبْعَة مُصَوَّرَة علىٰ المطبوعة بالهِنْد التي نشرها مُحَمَّد أَنْوَار الإِسْلَام السُّنِّيّ الحَنَفِيّ القَادِرِيّ الرَّضَوِيّ، مَكْتَبَة حَامِدِيَّة، لَاهُوْر.

● **مُعْجَم المُصْطَلَحَات الإِبَاضِيَّة - العَقِيْدَة، الفِقْه، الحَضَارَة**: مجموعة من الباحثين.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة، سَلْطَنَة عُمَان، سنة ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.

● **مُعْجَم مَقَايِيْس اللُّغَة**: أبو الحُسَيْن أَحْمَد بن فَارِس بن زَكَرِيَّا الشَّافِعِيّ المَالِكِيّ الرَّازِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٩٥هـ=١٠٠٤م.

تَحْقِيْق: أ. د. عَبْد السَّلَام مُحَمَّد هَارُوْن، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الجيل، بَيْرُوْت، سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

● **مِفْتَاح الباب**: ابن مخدوم، أبو الفَتْح بن مخدوم الخادم الحُسَيْنِيّ العَرَبْشَاهِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٩٧٦هـ.

والمُرَاد بالباب هو **الباب الحادي عشر**، لجَمَال الدِّيْن أبي مَنْصُوْر الحَسَن بن يُوْسُف بن عَلِيّ بن المُطَهَّر، المشهور بالعَلَّامَة الحِلِّيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٢٦هـ=١٣٢٥م.

ومعه شَرْح آخر علىٰ الباب هو:

النَّافِع يوم الحشر، لشَرَف الدِّيْن أبو عَبْد الله مِقْدَاد بن عَبْد الله بن مُحَمَّد السُّيُوْرِيّ الحِلِّيّ الأَسَدِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٢٦هـ=١٤٢٣م.

تَحْقِيْق: د. مَهْدِيّ محقق.

مُؤَسَّسَة جاب وانتشارات آستان قدس رضوى، مشهد، سنة ١٣٧٤هـ.

● **المُفْهِم لما أشكل من تَلْخِيْص كتاب مُسْلِم**: أبو العَبَّاس أَحْمَد بن عُمَر بن إبْرَاهِيْم القُرْطُبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٥٦هـ=١٢٥٨م.

تَحْقِيْق: مُحْيِي الدِّيْن ديب مستو، ويُوْسُف عَلِيّ بديوي، وأَحْمَد مُحَمَّد السَّيِّد، ومَحْمُوْد إبْرَاهِيْم بزّال.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار ابن كَثِيْر، ودار الكَلِم الطَّيِّب، دِمَشْق، وبَيْرُوْت، سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م.

● **المَقَاصِد (مَقَاصِد الطَّالِبِيْن)**: التَّفْتَازَانِيّ. انظر: شَرْح المَقَاصِد.

● **مَقَالَات الإِسْلَامِيِّيْن واختلاف المُصَلِّيْن**: الإمَام أبو الحَسَن عَلِيّ بن إسْمَاعِيْل بن أبي بِشْر إسْحَاق الأَشْعَرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٣٢٤هـ=٩٣٦م.

تَحْقِيْق: مُحَمَّد مُحْيِي الدِّيْن عَبْد الحَمِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م.

طَبْعَة المَكْتَبَة العَصْرِيَّة، بَيْرُوْت، وصَيْدَا، الدار النموذجية والمَطْبَعَة العَصْرِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة المِصْرِيَّة.

● **مُكْمِل إكْمَال الإكْمَال**: السَّنُوْسِيّ. انظر: إكْمَال إكْمَال المُعْلِم للأُبِّيّ.

● **المِلَل والنِّحَل**: أبو الفَتْح مُحَمَّد بن عَبْد الكَرِيْم بن أبي بَكْر أَحْمَد الشَّهْرَسْتَانِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٤٨هـ=١١٥٣م.

تَصْحِيْح وتَعْلِيْق: أَحْمَد فهمي مُحَمَّد.

الطَّبْعَة الثانية، دار الكتب العِلْمِيَّة، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٢م.

● **المِنْهَاج في شَرْح صَحِيْح مُسْلِم بن الحَجَّاج**: أبو زَكَرِيَّا مُحْيِي الدِّيْن يَحْيَىٰ بن شَرَف بن مُرِي النَّوَوِيّ أو النَّوَاوِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٦٧٦هـ=١٢٧٧م.

ومُسْلِم بن الحَجَّاج القُشَيْرِيّ النَّيْسَابُوْرِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٢٦١هـ=٨٧٥م.

بعِنَايَة: حَسَّان عَبْد المَنَّان.

الطَّبْعَة الخامسة، بيت الأَفْكَار الدولية، الأُرْدُنّ، السُّعُوْدِيَّة، طُبِعَ في لُبْنَان، سنة ٢٠٠٧م.

● **المَوَاقِف**: عَضُد الدِّيْن عَبْد الرَّحْمٰن بن أَحْمَد الإيْجِيّ الشَّافِعِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٥٦هـ=١٣٥٥م.

وطُبِعَ معه:

شَرْح المَوَاقِف، للسَّيِّد الشَّرِيْف الجُرْجَانِيّ، أبي الحَسَن عَلِيّ بن مُحَمَّد بن عَلِيّ الحُسَيْنِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨١٦هـ=١٤١٣م.

وعليه:

حَاشِيَة عَبْد الحَكِيْم بن شَمْس الدِّيْن مُحَمَّد **السِّيَالْكُوْتِيّ** اللاَّهُوْرِيّ البَنْجَابِيّ الهِنْدِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٠٦٧هـ=١٦٥٦م.

و**حَاشِيَة المَوْلَىٰ حَسَن چَلَبِي** بن مُحَمَّد شَاه بن حَمْزَة الرُّوْمِيّ الحَنَفِيّ الفَنَارِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٨٦هـ=١٤٨١م.

صَحَّحَهُ: مُحَمَّد بَدْر الدِّيْن النَّعْسَانِيّ الحَلَبِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٣٦٢هـ=١٩٤٣م.

الطَّبْعَة الثانية، منشورات الشَّرِيْف الرَّضِيّ، مَطْبَعَة أَمِيْر، قُم، سنة ١٤١٥هـ، وهي مُصَوَّرَة علىٰ الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ التي طُبعت بنفقة مُحَمَّد أفندي ساسي التُّوْنُسِيّ بمَطْبَعَة السَّعَادَة، مِصْر، سنة ١٣٢٥هـ=١٩٠٧م.

- **الموجز**: أبو عَمَّار عَبْد الكَافِي الإبَاضِيّ، المُتَوَفَّىٰ قبل سنة ٥٧٠هـ.

تَعْلِيْق: د. عَبْد الرَّحْمٰن عَمِيْرَة.

الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ، دار الجيل، بَيْرُوْت، سنة ١٤١٠هـ=١٩٩٠م.

- **النَّافِع يوم الحشر**: انظر: مِفْتَاح الباب.

- **نُخْبَة اللآلي لشَرْح بَدْء الأمالي**: مُحَمَّد بن سُلَيْمَان الحَلَبِيّ الحَنَفِيّ الرِّيْحَاوِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ١٢٢٨هـ.

و**بَدْء الأمالي**، منظومة لسِرَاج الدِّيْن أبي الحَسَن عَلِيّ بن عُثْمَان الأُوْشِيّ الفَرْغَانِيّ التَّيْمِيّ الحَنَفِيّ، المُتَوَفَّىٰ سنة ٥٦٩هـ=١١٧٣م، (أُرِّخَتْ وفاته هٰكَذَا في: مُعْجَم المُؤَلِّفِيْن ج٢ ص٤٧٥، طَبْعَة الرِّسَالَة. وفي الأَعْلَام للزِّرِكْلِيّ ج٤ ص٣١٠: بعد سنة ٥٦٩هـ = بعد سنة ١١٧٣م. وكتب ناشر نُخْبَة اللآلي شَيْئاً من حياته آخر الكتاب، وقال: تُوُفِّيَ سنة ٥٧٥هـ=١١٨٠م).

مَكْتَبَة الحقيقة، إستانبول، تُرْكِيَّا، سنة ١٤١٢هـ=١٩٩١م.

فِهْرِس المَوْضُوْعَات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الآثَار المَطْبُوعَة للمُؤَلِّف

الكتب:

١. **الاحتكار وآثاره في الفِقْه الإسلَامِيّ. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الرَّشِيْد بالرِّيَاض سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٢. **الشُّوْرَىٰ بين النَّظَرِيَّة والتَّطْبِيْق. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الأُمَّة ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٣. **صَفْوَة الأَحْكَام من نَيْل الأَوْطَار وسُبُل السَّلَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة دار السَّلَام ببَغْدَاد سنة ١٣٩٤هـ=١٩٧٤م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة - جَامِعَة بَغْدَاد - كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٩م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٨م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة السابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الثامنة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

٤. **الكَمَال بن الهُمَام، (المُتَوَفَّىٰ سنة ٨٦١هـ=١٤٥٧م)، وتَحْقِيْق رسالته: إعراب قوله ﷺ: كَلِمَتَان خَفِيْفَتَان علىٰ اللِّسَان... . الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد

سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

٥. **الاقْتِرَاح في بَيَان الاصْطِلَاح وما أُضيف إلىٰ ذٰلِكَ من الأَحَادِيْث المَعْدُوْدَة من الصِّحَاح**: تَقِيّ الدِّيْن مُحَمَّد بن عَلِيّ، ابن دَقِيْق العِيْد، المُتَوَفَّىٰ سنة ٧٠٢هـ=١٣٠٢م، دراسة وتَحْقِيْق. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة - إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ. **والطَّبْعَة الثانية** بدار العُلُوْم بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

٦. **القُرْآن الكَرِيْم كلماته ومعانيه (ج٢٧-٢٨)**. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، وزارة التربية العِرَاقِيَّة.

٧. **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي**. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة الخلود ببَغْدَاد سنة ١٤٠٥هـ=١٩٨٥م، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة - إحياء التُّرَاث الإسلَامِيّ، سلسلة الكتب الحَدِيْثَة. **والطَّبْعَة الثانية** بدار الفُرْقَان بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

٨. **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام - الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة**. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع دار الشؤون الثقافية العامة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م، وزارة الثقافة والإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٩. **التَّحَدِّي في آيات الإعجاز**. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر - العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

١٠. **أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ**. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار البَشِيْر بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م، ونشر أصله في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر - العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م.

١١. **العَقِيْدَة الإسلَامِيَّة ومَذَاهِبها. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار العُلُوْم بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٣هـ=٢٠١٢م. **والطَّبْعَة الرابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٣م. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م. **والطَّبْعَة السابعة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٤٤هـ=٢٠٢٢م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

١٢. **البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره. الطَّبْعَة الأُولىٰ**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م. **والطَّبْعَة الثانية**، عِمَاد الدِّيْن للنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٤هـ=٢٠١٢م.

١٣. **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام. الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

١٤. **مناهج الفُقَهَاء في استنباط الأَحْكَام وأسباب اختلافهم. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٥. **مَفْهُوْم الوَسَطِيَّة في القُرْآن والسُّنَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

١٦. **تَأوِيْل النَّصِّ الشَّرْعِيِّ. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٩هـ=٢٠١٨م.

١٧. **حُكْم الإجْهَاض في الفِقْه الإسْلامِيّ. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٤٠هـ=٢٠١٩م.

١٨. **عُلَمَاء عَامِلُون. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٢هـ=٢٠٢٠م.

١٩. **أَبْحَاث فِقْهِيَّة مُقَارَنَة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

٢٠. **دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢٢م.

٢١. **الإيمان عند الفِرَق الإسْلَامِيَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت. وهو هٰذَا الكتاب.

الكتب بالاشتراك مع آخرين:

- **مُشَجَّر النَّحْو والصَّرْف.** بالاشتراك مع الدكتور يَعْلَىٰ قَحْطَان الدُّوْرِيّ. **الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ** بدار (كتاب - ناشرون) بِبَيْرُوْت سنة ١٤٤٣هـ=٢٠٢١م.

أ- لوزارة التَّعْلِيْم العالي العِرَاقِيَّة:

١. **المدخل إلىٰ الدِّيْن الإسلَامِيّ.** بالاشتراك مع الدكتور مُنِيْر حَمِيْد البَيَاتِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة بِبَغْدَاد سنة ١٣٩٦هـ=١٩٧٦م.

٢. **أُصُوْل الدِّيْن الإسلَامِيّ.** بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار الحرية للطِّبَاعَة بِبَغْدَاد سنة ١٣٩٧هـ=١٩٧٧م. **والطَّبْعَة الثانية** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد بِبَغْدَاد سنة ١٤٠١هـ=١٩٨١م. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة الإرْشَاد بِبَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م. **والطَّبْعَة الرابعة** بمطابع دار الحِكْمَة بِبَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩٠م، وهٰذِهِ الطبعات الثانية والثالثة والرابعة نشرتها وزارة التَّعْلِيْم العالي والبَحْث العِلْمِيّ العِرَاقِيَّة - جَامِعَة بَغْدَاد. **والطَّبْعَة الخامسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤١٦هـ=١٩٩٦م. **والطَّبْعَة السادسة** بدار الفكر للطِّبَاعَة والنشر والتوزيع بعَمَّان - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م. وتُرجم إلىٰ اللُّغَة الكُرْدِيَّة.

٣. **قَوَاعِد التلاوة.** بالاشتراك مع الدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بِبَغْدَاد. **والطَّبْعَة الثالثة** بمَطْبَعَة وزارة التَّعْلِيْم العالي بِبَغْدَاد سنة ١٤١١هـ=١٩٩١م.

٤. **عُلُوْم القُرْآن**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِيّ. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمطابع مُؤَسَّسَة دار الكتب بالمَوْصِل سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

٥. **عُلُوْم الحَدِيْث ونُصُوْص من الأَثَر**. بالاشتراك مع الدكتور رُشْدِي عليَّان وكاظم فتحي الرَّاوِي. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بمَطْبَعَة جَامِعَة بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م. **والطَّبْعَة الثانية** بدار (كتاب - ناشرون) ببَيْرُوْت سنة ١٤٣٦هـ=٢٠١٥م.

٦. **التَّفْسِيْر**. بالاشتراك مع الدكتور مُحْسِن عبد الحَمِيْد. **الطَّبْعَة الأُولىٰ** بدار المَعْرِفَة سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

ب- لوزارة التربية العِرَاقِيَّة:

١-٦. **التربية الإسلَامِيَّة (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الرابع والخامس والسادس الابتدائي، والأول والثاني والثالث المتوسط، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

٧-١٢. **الحَدِيْث الشَّرِيْف وعُلُوْمه (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. ستة كتب، للصفوف: الأول والثاني والثالث المتوسط، والرابع والخامس والسادس الإعدادي، بَغْدَاد سنة ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

١٣. **التربية الإسلَامِيَّة (للصف السادس من المدارس الشَّعْبِيَّة)**. المجلس الأعلىٰ للحَمْلَة الشَّامِلَّة لمحو الأُمِّيَّة الإلزامي، بَغْدَاد سنة ١٤٠٠هـ=١٩٨٠م.

١٤. **علم التجويد (للمدارس الإسلَامِيَّة)**. بالاشتراك مع الشيخ جَلَال الحَنَفِيّ والدكتور فَرَج توفيق الوَلِيْد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

البحوث:

١. **عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة - العدد الرابع سنة ١٣٩٢هـ=١٩٧٢م ببَغْدَاد، وطُبِعَ ضمن كتاب (عَقْد التَّحْكِيْم في الفِقْه الإسلَامِيّ والقَانُوْن الوضعي).

٢. **التَّسْعِيْر في الفِقْه الإسلَامِيّ**. نشر في مَجَلَّة كُلِّيَّة الدراسات الإسلَامِيَّة – العدد الخامس سنة ١٣٩٣هـ=١٩٧٣م ببَغْدَاد، وطُبِعَ ضمن كتاب (الاحتكار وآثاره في الفِقْه الإسلَامِيّ).

٣. **مُحَمَّد عَبْدُه – المُصْلِح الأُستاذ**. نشر في تسعة أَعداد من مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م، وطُبِعَ مَزِيْداً ومُنَقَّحاً ضمن كتاب (عُلَمَاء عَامِلُون).

٤. **مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا**. نشر في مَجَلَّة دراسات عَرَبِيَّة إسلَامِيَّة – العدد الثالث – السنة الثالثة، بَغْدَاد سنة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م، أصدرتها اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهِجْرِيّ – مَطْبَعَة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة العِرَاقِيَّة، وطُبِعَ مَزِيْداً ومُنَقَّحاً ضمن كتاب (عُلَمَاء عَامِلُون).

٥. **مفهوم الوَحْي عند رَشِيْد رِضَا في كتابه: الوَحْي المُحَمَّدِيّ**. وهو من بحوث النَّدْوَة العِلْمِيَّة الموسومة بـ(مُحَمَّد رَشِيْد رِضَا، جهوده الإصْلَاحية ومَنْهَجه العِلْمِيّ)، التي عُقدت في جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، سنة ١٤٢٠هـ=١٩٩٩م. ونشر المعهد العالمي للفكر الإسْلَامِيّ طبعتها الأُوْلَىٰ سنة ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

٦. **الادخار**. نشر في مَجَلَّة الرِّسَالَة الإسلَامِيَّة، العدد ١٦٠–١٦١، بَغْدَاد سنة ١٩٨٣م.

٧. **عُلُوْم الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في كتاب (حَضَارَة العِرَاق) ج٧ و ج١١. بَغْدَاد سنة ١٩٨٥م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة.

٨. **تَأْثِيْر المُحَدِّثِيْن العِرَاقِيِّيْن في خارج البلاد العَرَبِيَّة**. نشر ضمن كتاب (العِرَاق في موكب الحَضَارَة – الأصالة والتَّأْثِيْر) سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م، وزارة الإعْلَام العِرَاقِيَّة ببَغْدَاد.

٩. **مُصْطَلَح (ثَمَن)**. نشر في المَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة التي تصدرها وزارة الأوقاف بالكُوَيْت سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.

١٠. **مُصْطَلَح (مُقَايَضَة).** أُعِدَّ للمَوْسُوْعَة الفِقْهِيَّة الكُوَيْتِيَّة أَيضاً سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١١. **الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام.** نشر ضمن بحوث ندوة (النُّصَيْرِيَّة حركة هَدْمِيَّة)، من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، مَطْبَعَة الإرْشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م، وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب (الحَرَكَات الهَدَّامَة في الإسلَام - الرَّاوَنْدِيَّة، البَابَكِيَّة).

١٢. **التَّطَرُّف الدِّيْنِيّ.** نشر ضمن بحوث ندوة (التَّطَرُّف الدِّيْنِيّ) من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدِّيْنِيَّة ببَغْدَاد سنة ١٩٨٦م، لكُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد.

١٣. **الإسلَام والإرهاب.** نشر ضمن بحوث ندوة (الدِّيْن والإرهاب) من منشورات منظمة المؤتمر الإسلَامِيّ الشَّعْبِيّ، مَطْبَعَة الرَّشَاد ببَغْدَاد سنة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

١٤. **الحركة البَاطِنِيَّة - الوَسَائِل والغايات.** نشر ضمن بحوث ندوة (الحركة البَاطِنِيَّة ودورها التخريبي في الفِكْر العَرَبِيّ الإسلَامِيّ) من منشورات كُلِّيَّة الشَّرِيْعَة بجَامِعَة بَغْدَاد، بَغْدَاد سنة ١٤٠٩هـ=١٩٨٩م.

١٥. **التحدي في آيات الإعجاز.** نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الرابع سنة ١٤١٣هـ=١٩٩٣م. وهو أصل كتابي المتقدم (التحدي في آيات الإعجاز).

١٦. **أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ.** نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وهو أصل كتابي المتقدم (أُمِّيَّة الرَّسُوْل مُحَمَّد ﷺ).

١٧. **البَحْث الفِقْهِيّ.** نشر في مَجَلَّة جَامِعَة الأَمِيْر عبد القَادِر للعُلُوْم الإسلَامِيَّة بالجَزَائِر، العدد الخامس سنة ١٤١٤هـ=١٩٩٤م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب (البَحْث الفِقْهِيّ ومَصَادِره).

١٨. **الضمير أَنَا في القُرْآن الكَرِيْم.** نشر في مَجَلَّة البَيَان - جَامِعَة آل البيت بالأُرْدُنّ، المجلد الأول - العدد الرابع سنة ١٤١٩هـ=١٩٩٨م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب (دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة).

١٩. **مفهوم الإيمان عند الفِرَق الإسلَامِيَّة**. نشر ضمن بحوث (المُلْتَقَىٰ العِلْمِيّ الأول حول تُرَاث سَلْطَنَة عُمَان الشقيقة قديماً وحَدِيْثاً)، الذي نظمته وَحْدَة الدراسات العُمَانِيَّة بجَامِعَة آل البيت، من منشورات جَامِعَة آل البيت - الأُرْدُنّ سنة ١٤٢٣هـ=٢٠٠٢م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب (الإيمان عند الفِرَق الإسْلَامِيَّة).

٢٠. **مُقَابَلَة النصوص عند كَتَبَة الحَدِيْث الشَّرِيْف**. نشر في الجزء الثالث من كتاب (تَحْقِيْق التُّرَاث، الرؤىٰ والآفاق)، وهو أوراق المؤتمر الدولي لتَحْقِيْق التُّرَاث العَرَبِيّ الإسلَامِيّ المنعقد في جَامِعَة آل البيت، في المدة ٩-١١ من ذي القِعْدَة سنة ١٤٢٥هـ الموافق ٢١-٢٣ من كانون الأول سنة ٢٠٠٤م. إعداد وتَحْرِيْر: د. مُحَمَّد مَحْمُوْد الدروبي. منشورات جَامِعَة آل البيت، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة، سنة ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م. وطُبِعَ مُنَقَّحاً ضمن كتاب (دِرَاسَات قُرْآنِيَّة وحَدِيْثِيَّة).

٢١. **آداب المُتَعَلِّم (تجربتي في التَّعْلِيْم)**. نشر في كتاب (ومضات النُّوْر في طلب العلم المبرور) للأُسْتَاذ الدكتور صَلَاح مُحَمَّد أبو الحاج، دار الفاروق، عَمَّان، المَمْلَكَة الأُرْدُنِّيَّة الهَاشِمِيَّة. الطَّبْعَة الأُوْلَىٰ سنة ١٤٣٧هـ=٢٠١٦م.

وآخِرُ دَعْوَانَا

أَن

الحَمدُ لِله رَبِّ العَالَمِين